

# حاشية الشنواني

على شرح مقدمة الإعراب

للأبْنِ هِشْيَانِ

# حاشية السُّبُوْحِ

على شرح مُقَدِّمَةِ الاِغْرَابِ

لِلْاَبْنِ هِشَامِ

المقرّر تدرّيسه في الجامع الأعظم

الجزء الأوّل

عُنِيَ بِصُغُرِهِمَا وَنُضِجِيحِهِمَا وَصَدَّرَهُمَا بِرِجْمَةِ مُسَيَّبَةِ صَاحِبِ طَاسِيَةِ  
وَبُؤْهِزِينَ مِنْ حَيَاةِ صَاحِبِي الْمَنِّ وَالسُّرْعِ

حَضَرَهُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ شَهْمَانِي  
المدّرس من الطّبقة الثّانية بجامع الزيتونة المعور

طبعة ثانية

١٣٧٣

( حقوق الطبع محفوظة )

منشورات دار الكتب الشّرقية  
١٥ شارع باب المنارة - ١٣٢ نهج باب السّويقة - تونس

مطبعة النهضة - تونس

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله

## مقدمة الطبعة الثانية

شاءت الاقدار ان ييسر الله تعالى الان اعادة طبع حاشية امام النجاة في عصره الشيخ ابي بكر الشنواني على شرح الشيخ خالد لمقدمة الاعراب للعلامة ابن هشام رحم الله تعالى جميعهم بعد ان مضى على الطبعة الاولى قرابة الربع قرن . وبعد ان عز وجودها بجميع المكتبات التجارية - وتوالي علي الاحاح منذ مدة من طرف الكثير من الاسانذة والطلبة وارباب المكاتب في اعادة طبعها لداعي الحاجة اليها - ولما لمسوه فيها من الاجادة والافادة

وتمتاز هذه الطبعة عن سابقتها : بزيادة التحري في تصحيحها - وجمال حرفها - وجودة ورقها - وفوق ذلك بتحليلتها بموجز من حياة كل من صاحبي لمنن والشرح بجانب الترجمة المسهبة الضافية التي كانت حررتها ونشرتها صاحب الحاشية

هذا ونظر التقرير مشيخة الجامع الاعظم وفروعها هاته الاعوام قصر الدراسة على خصوص الجزء الاول فقط من الكتاب

ومراعاة لتكاليف الطبع الباهضة في هاته الظروف وعملا بالنصيحة الثمينة المسداة إلي من مشيخة الجامع المحترمة واشفاقا على الحالة المادية التي عليها الجسم الغفير من تلامذة الجامع فقد وقع الاقتصار الآن على طبع الجزء الاول المحتاج اليها - ومتي تقرر دراسة كامل الكتاب يقع القيام بطبع الجزء الثاني منه بعون الله سبحانه

وفي الختام اقدم شكري بصفة عامة لدار الكتب الشرقية بحاضرة تونس التي بهرت اقطار الشمال الافريقي بنشر المعارف وبتثالثة في ربوعها العربية الاسلامية

واثنى عليها بصفة خاصة لاعانتها لي بتوليها طبع هذا الجزء في ثوبه القشيب ومظهره الرائع فاروت بذلك المتعطشين - وازافت يدا لاياديها على العلم واهله

تونس يوم الخميس ٦ صفر الخير سنة ١٣٧٣

محمد شمام

المدرس بجامع الزيتونة المعمور

## الشنواني

اسمه ونسبه الشريف . مولده ونشأته . شيوخه . منزلته العلمية  
ومذهبه في الفروع . تلامذته . نظمه وثره  
تأليفه . محنته بمرض الفالج . وفاته ومدفنه . رثاؤه

### اسمه ونسبه الشريف (\*)

هو العلامة الشيخ ابوبكر - وكنيته اسمه - بن اسماعيل بن فخر الدين بن نور  
الدين علي بن عبيد « بالتصغير » بن عثمان بن القطب شهاب الدين احمد الوفاي العراقي  
دفين شنوان بن فخر الدين عثمان بن ابي بكر بن ابي الحسن علي بن فخر الدين عبدالله  
ابن غياث الدين مطرب بن « زكي الدين سالم » بن محمد بن محمد بن زيد بن ناصر بن حمزة  
ابن عبد الله بن محمد بن علي بن عبيد الله بن احمد بن علي بن جعفر الصادق بن  
محمد الباقر بن علي بن زين العابدين ابن سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنه ابن سيدنا  
علي ابن ابي طالب كرم الله تعالى وجهه

فمترجنا شريف النسب من بيت عريق في المجد واشتهر بـ « الشنواني »  
نسبة الى شنوان - وستاتي - ويقال الوفاي ايضا نسبة الى ابي الوفاء تاج العارفين  
محمد وهو اخو جدهم الاكبر زكي الدين سالم وقد سبق ذكره نسبوا اليه تبركا  
به وشهرة ومثل هذا كثير

وسيت الوفاية هذا هو احد بيوت اربعة : بيت ينسب الى « وفاء » واصل هذا  
البيت من تونس وانما انتقل الى مصر في اثناء المائة الثامنة والثلاثة الباقية تنسب الى  
« ابي وفاء » وهي بيت من العرب وبيت من الحجاز وبيت من العراق . وهذا البيت  
الاخير هو الذي منه صاحب الترجمة . ويظهر ان اول وافد الى مصر من هذا البيت  
هو فخر الدين عبد الله لقول الشيخ مرتضى ان الفخر عبد الله هذا هو جد وفاية  
قرى مصر على الاطلاق اه ولكنه لم يشتهر كحفيده القطب شهاب الدين دفين شنوان

استخلصنا هذا النسب واعتمدنا في تحقيقه على خلاصة لكتاب « رفع نقاب الخفا » الانبي

كتب بها الينا حضرة الاستاذ البكري شيخ مشايخ الصوفية بالقاهرة المحروسة

(ج)

هذا تحقيق نسبه الزكي حسبما ورد في كتاب « رفع تقاب الحفا . عنم اتمى الى وفا وابي وفا » للعلامة مرتضى الزبيدي رحمه الله تعالى ويعضده ما جاء بخط ابي بكر نفسه في آخر نسخة. بالمكتبة التيمورية العامة. من كتاب « نزهة النفوس . في بيان حكم التعامل بالفلوس » لابن الهائم فقد ذكر هناك ثلاثة من اباائه المارين ونص عبارته :

« وكان الفراغ من تعليقه على يد اقرر العبيد الى عفو ربه المجيد ابي بكر بن اسماعيل بن فخر الدين بن عثمان الشنواني الوفاي » الخ وبهذا يتجلى لك ما وقع من التباس نسبه هذا بنسب وفائية تونس على كثيرين منهم الحفاجي حتى وهم فيه حيث قال في معرض التعريف بالترجم : « وجده - اي ابي بكر - الا على ابن عم السيد علي الشريف الوفاي التونسي منشأ ومولدا » بينما نسب سيدي علي هذا ينتهي الى سيدنا الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ونسب ابي بكر يصل الى سيدنا الحسين رضي الله تعالى عنه فكلا النسيب منفصل عن الآخر ولا صلة بينهما لا في البداية ولا في النهاية واحدهما تونسي الاصل والآخر عراقي المنبت كما علمت ، وممن قلدا الحفاجي في هذا الوهم المحبي في الخلاصة والصواب ما أسلفناه والله تعالى اعلم

## مولداه ونشأته

لم يكن من بين متوفر المصادر التي بين ايدينا الساعة مصدر يحمل الينا نصا صريحا في وقت ظهور هذا البدر النير الى عالم الوجود . لكن يمكن لمن يمد ببصره الى ما ياتي في تاريخ وفاته ان يستروح من هناك ان ظهوره كان سنة احدى وستين او قريب منها بعد التسعمائة .

وكان طلوعه بيت آباءه الطاهر ببلدة شنوان موطن عائلتهم الكريمة وشنوان كجولان بشين معجمة ونون مفتوحتين هكذا بعث لي بضبطها حسب المسموع بعض الاصدقاء من فضلاء الديار المصرية ووردت كذلك مشكولة في كتاب « التحفة السنينة . باسماء البلاد المصرية » لابن الجيعان لكن مع ابدال النون لا ما (١) ومثل هذا . كما قال لي الاستاذ الخطيب . مألوف في اسماء البلدان . كما ذكرت . عرضا . بالنون على الاصل في مواضع من الكتاب المذكور (٢)

١ - صحيفة ١٠٧ طبع بولاق سنة ١٣١٦

٢ - مثل صحيفة ١٠١ سطر ١٢ وسطر ١٥

ولم ار لها ذكرا في مظانها بمعجم البلدان الياقوتية وذكرها الاستاذ علي باشا مبارك (١) في السفر الثاني عشر من خطته المصرية التي عارض بها خطط المقرئزي واطنّب في وصفها. وانا لموردون ههنا جملة كلامه لمزيد فائدته اذ به تتصور هاته البلدة تصويرا وافيا بما هي عليه الساعة او قريب منه. قال الاستاذ رحمه الله تعالى: « شنوان قرية من مديرية (عمل) المنوفية بمركز سبك موضوعة على ترعة شعب شنوان الآخذ من بحر القرنين قبلي ناحية شيبين الكوم بمسافة نصف ساعة ابتيتها بالآجر واللبن على دور وعلى دورين وبها اربعة جوامع جامع الشيخ شهاب الدين له منارة وجامع الشيخ عيد الله بمنارة ايضا وجامع الشيخ عبد القادر انشئ سنة اثنتين وعشرين ومائتين والى وجامع محمد النبي وكلها مقامات الشعائر وثلاث زوايا للصلاة ايضا وقصر مشيد لعثمان افندي النبي ومعملان للدجاج (٢) وعصارة قصب وثلاثمائة وابورات لسقي المزروعات الصيفية واكثر اهلها مسلمون وعمدتها نور الدين النبي وعلي عجوة وفيها للمذكورين وغيرهم جنائن ذات ثمار وفواكه نحو السنة وبها مقام الشيخ شهاب الدين والشيخ عبد الله والشيخ عيسى والشيخ سعيد والشيخ علي ابي النور وغيرهم وينسج بها الثياب السرساوية ووري ارضها من النيل وبها اربع سواق معينة عذبة المياه ويزرع بارضها غير الزرع المعتاد صنف القطن والقلقاس ولها شهرة به لكثرتة فيها وكذا في كثير من تلك البلاد وهو اصول تكبر تحت الارض حتى تستوي كالبصل ونحوه » اه ولهذه القرية شهرة واسعة وحظ من الشرف وافر بمن نشأ فيها من اكابر العلماء وافاضل الادباء اشهرهم واسبقهم نسبة اليها صاحب الترجمة وكفاها به فخرا ومنهم الشيخ عمر الشنواني المتوفى سنة ١١٦٧ والشيخ سعد الشنواني المتوفى سنة ١١٨٨ والشيخ احمد بن يوسف الشنواني الخطاط المتوفى سنة ١٢٠٧ وشيخ الاسلام العلامة الشيخ محمد الشنواني شيخ الازهر وصاحب الحاشية المشهورة المتداولة على مختصر ابن ابي حمزة في الحديث المتوفى سنة ١٢٣٣ ومنهم ايضا الاديب الشيخ رجب

١ - انظر ترجمته في ج - ٩ - من خطته المذكورة ص ٣٧ وما يليها . وترى موجزها وفي

الطالع صورته بلبوسه الاداري في ج - (٢) - من كتاب مشاهير الشرق

٢ - راجع بسط الكلام على هاته المعامل في ج - ٩ - ص - ٤ - من هاته الخطط

الشنواني . وتجد تراجم الاربعة الاول في عجائب الاثار للجبرتي والاخير ذكره  
الحفاجي في الريحانة ( ١ )

وكانت نشأة ابي بكر بهاته البلدة ( مسقط راسه ) فقرا هناك القراءان الكريم  
وشب على الاخلاق الاسلامية الفاضلة ومنها انتقل الى القاهرة فدخل الجامع  
الازهر - ينبوع المعارف والنبوغ - وتلقى هناك مختلف الفنون على من احشره اليك  
من اعيان الشيوخ

### شيوخه

اخذ ابو بكر عن كثيرين من اعيان العصر بالقاهرة ولازم الحلة منهم واشتهر  
بملازمته للعلامة ابن قاسم العبادي صاحب الايات البينات وبه تخرج ونقل عنه كثيرا  
في كتبه وهو الذي يعنيه في هذه الحاشية بقوله « شيخنا » كما سيأتي وقال في حقه  
« علامة عصره بلا نزاع . وواحد وقته من غير دفاع » كما اخذ ايضا عن صهره  
العلامة محمد الحفاجي والدشهاب الدين الحفاجي وعن شيخ الاكابر ابن حجر المكي  
الهيتمي والشيخ جمال الدين يوسف بن زكرياء والشيخ ابراهيم العقلمي والشيخ  
شمس الدين محمد الرملي وغيرهم من اكابر الوقت

### منزلته العلمية ومذهبه في الفروع

اذا كان المترجم ممن ساقه الحظ الى الكرع من مناهل من قدمنا اليك وغيرهم  
من الائمة والاساتذة . وساعفته المقادير للجلوس بين ايدي اولئك الفطاحل لتلقي انواع

١ - الحفاجي هو المتقدم طالع الترجمة وهو العلامة نافعة اهل الادب . وحامل راية لغة العرب .  
وقد ترجمه غير واحد من المؤرخين واثني عليه كما ترجم هو نفسه في كتابه الريحانة . وسامح  
الله عصره ابن معصوم حيث يقول عليه في سلافة العصر : « الا انه كان كثير الاعجاب بنفسه .  
ساجبا ذيل الفخر والكبرياء على ابناء جنسه » الى اخر ما قال بعد ان بالغ في مدحه طالع الكتاب وقال  
في حقه ههنا « احد الشهب السيارة . المقتحم من بحر الفضل لجه وتيساره . فرع تهدل من ذؤوبة  
خفاجه . وفرد سلك سبل البيان ومهد فجاجه . اجرى من ينبوع الفضل ما اخجل بمصر نيلها  
وبالشام سيجانه . واهدى لمشام ارباب الادب من رياض ادبه اطيب ريحانه . » وما عذر ابن  
معصوم غفر الله له الا انه قصر نظره على خصوص الريحانة وفيها للشهاب زفرات كما طرب فيها  
بعض ابكاره . وهو يناصف في هذا التالي مثل ابن الاثير صاحب « المثل السائر » والاديب طروب  
بينات افكاره

العلوم والتفنن فيها فلا غرو اذا ما كان كما قال عنه المجبي في خلاصة الاثر « الامام العلامة الاستاذ علامة عصره في جميع الفنون . كان في عصره امام النجاة تشد اليه الرحال للاخذ عنه والتلقي منه » ثم قال « وتفوق وكان كثير الاطلاع على اللغة ومعاني الاشعار حافظا لمذاهب النجاة والشواهد كثير العناية بها حسن الضبط . اخذ الناس عنه كثيرا وعليه تخرجوا . وانتهت اليه الرئاسة العلمية » وقال في ترجمة الشيخ محمد الحفاجي « وانتفع به جماعة من كبار العلماء منهم ابوبكر الشنواني وكفاه بتلهذ هذا له مفخرا » اهو ذكره ابن اخته الحفاجي في الريحانة وحللا بقوله « بحر العربية الذي استمدت منه جداول الفضائل . وروض الكمال الذي قامت له الاغصان على سوقها في الجمائل . لو رءاه المبرد ببرد به الغليل . او احمد لقال افدي بالعين هذا الخليل . فكم قرط وشف . والف وشف . ولم ادرا ماء الحياة احلى ام بحار راحاته ام ما جرى في ظلمات نفسه المكتحل من عين دواته . اما ترى القلم بغير روح مسه فمشى . وطرز حلل القراطيس ووشى . في طرسه جداول تشعبت انهارها . ونبت من السطور على حافات رياضها وازهارها وانوارها .

فكان الزهور فيها شموع ❀ ولذا قيل انها انوار

وهو لعمرى ممن تشرفت الصفات بذاته . ولذا سميت بالتوابع . وتجيرت العبارات في بديع صفاته . اذ رات مالم تره عيون المطامع . وهو والدي واستاذي وخالي . ومن التأم به في زمن الطلب شعث حالي . وهو كما سمعته تلميذ لابي وتخرج بابن قاسم . وهو الرحلة ( ١ ) العلامة الذي هو لعقد الفضل في جيد الدهر ناظم . « اه وقال في طالع التعريف بنفسه من كتابه الريحانة ايضا « فلها درجت من عشي قرات على خالي سيويوه زمانه علوم العربية فجتوت بين يديه على الركب . ونافست اخواني في الجد والطلب » اه

وكان بين ابي بكر وبين سلطان المغرب اذ ذاك الامير احمد المنصور بالله العالم الاديب صداقة ومودة فكان السلطان يرسله ويبعث اليه بالهدايا ويستهديه مؤلفاته

(١) - الرحلة بضم الراء من انقاب اكابر العلماء والمحدثين والرحلة في اللغة ما يرحل اليه لقب بذلك لانه في حيز ان يرحل اليه للاخذ عنه . اما الرحلة بالكسر فالارتجال والرمي بالضم ايضا نسبة اليه للمبالغة اه صبح الاعشى ج ( ٦ ) ص ( ١٤ )



لحسنها وجودتها وقد بعث اليها مرة بمكتوب بديع - سناتي عليها ان شاء الله تعالى عند الكلام على مؤلفاتها - فذيله الشهاب الخفاجي بقوله : « المكتوب اليها هذا المنشور العالي . هو استاذي وخالي . علامة العصر في سائر الفنون . وسر الدهر الذي كان في ضميرة عن النقص مصون . سيويها عصره . و ( شافعي ) زمانه في مصره . تحفة عطار د . وهدية الفلك لكل ماجد . صاحب الحسب والنسب . الزاهد العابد الذي لم تمض له طرفة عين في غير طلب الفوائد . تخرج على والدي . ثم لازم العلامة احمد بن قاسم والعلامة الشمس الرملي . ثم بعدهما انتهت اليها الرئاسة العلمية . و صدر الافادة والتاليف والتصنيف . وبه تخرجت . وبعلمه وبركته دعائه انتفعت . قدس الله تعالى روحه . و جاد بسحب الرحمة ضريحه . » اه وفي المكتوب المشار اليه من المدح العالي والثناء الجميل على المترجم ما سترى . ولو لم يكن لابي بكر غير تلك الشهادة الصادقة من سلطان المغرب لكفى

فالناس اكيس من ان يمدحوا رجلا \* ما لم يروا له اثار احسان  
وكثيرا ما كان ابو بكر يتمثل بهذين البيتين مفتخرا بعلمه على طريق المداعبة  
وقائلة اراك بغير مال \* وانت مهذب علم امام  
فقلت لان مالا قلب لام \* وما دخلت على الاعلام لام

والبيت الاخير بكلا شطريه ينادي على ان صائغ البيتين من صميم النجاة

### تلامذته

مر بك ان ابا بكر قد تخرج عليه الكيرون من الاكابر وانتفعوا به وانتهت اليها الرئاسة العلمية خصوصا بعد وفاة شيخه ابن قاسم فقد لازمه بعدة جل تلامذته وعليه تخرجوا وصاروا فحولاً مبرزين

وممن لازمه وعليه تخرج ابن اخته شهاب الدين الخفاجي كما تقدم وشهاب الدين احمد الغنيمي وعلي الحلبي والعلامة علي الاجهوري شارح خليل والشيخ يوسف الفيشي وعامر الشبراوي وسري الدين الدروري وعلي الشبراوي والشيخ سلطان المزاحي (١) وشمس الدين البابلي وبرهان الدين الميموني ومحمد بن عبد الرحمن الحموي مختصر هذه الحاشية التي على القواعد وسواهم من اعيان الشيوخ

١ - المزاحي بفتح الميم وتشديد الزاي وبعدها الف وجاء مهمة نسبة الى منية مزاح قرية بمصر له خلاصة

## نظمه ونثره

طلع ابو بكر رحمه الله تعالى بالديار المصرية وسوق العربية يومئذ نافقة وراية البلاغة مرفوعة اذ كان ذلك العصر (عصر سلطان الدولة العثمانية) صافي الجو على الاجمال قد اينعت العلوم ونمت المعارف التي اشرقت شمسها من الازهر الشريف فنبغ لذلك العهد جمع من الادباء ككثير من العلماء مثل ابن قاسم العبادي وابراهيم العلقمي والشمس الرمي الذي قيل انه مجدد القرن العاشر . واضراب هؤلاء ممن طلع نجمهم في سماء الكواكب السائرة بين اعيان المائة العاشرة . وبدا نورهم السافر . بين مصابيح القرن العاشر . فلما جاء ابو بكر ولي وجهه شطر العلوم اللسانية وكانت عنايته متجهة نحو خدمة العربية فعكف عليها تحصيلا وتديسا وتصنيفا حتى صار فيها علامة عصره وكانت له الامامة المطلقة بعد شيوخه لهذا لم تكن تراه معدودا فيمن اطربوا بابكار أفكارهم وبدائع اشعارهم ذوي الاحساسات الرقيقة والشعور اللطيف كثيرا . لكنه مع ذلك قد تتقدم لنا بنموذج من نظمته ونثره كمرآة صقيمة تكشف لنا عن سعة الخيال ودقة ما كان له من الاحساس وتصرفه في ضروب التشابيه وفنون الاستعارة ولطيف الاشارة

وحسبك شاهدا لمنزلة الرجل ومكانته من الادب عد الخفاجي له في ريحانة الالباء . من بين افاضل الادباء . وقوله في حقه كما تقدم « فكم قرط وشفن » وقوله « اما ترى القلم بغير روح مسه فمشى . وطرز حلل القراطيس ووشى في طرسه جداول تشعبت انهارها » الخ وقوله في مکتوبه الآتي

« فرائد تزهو في ترائب مدحه \* وعندى لو لا الحيد ما حسن العقد »

وقد اورد له الخفاجي كتابا بعث به اليه عند ما راسله ايام كان بالديار الرومية . وهو كتاب بليغ انتظم عقده من بين جواهر الشعر وشوارد النثر . وابان عن فصاحة يراع صاحبه . وطول باع كاتبه

قال الشهاب في الريحانة :

« وقد كنت كتبت اليه مكاتيب بعد رحلتي . واسر الزمان لي في طول غربتي

منها ما صورته :

( ط )

وجد الصبا للعاشقين رسولا \* فشفي باهداء السلام غليلا  
قل للاحبة اتمر منذ غبتم \* لم الق وجهها لتسلو جميلا  
فخلعت ايام الوصال قصيرة \* ولبست ايلا للهموم طويلا

حرس الله تلك الذات التي هي بدر لا يخشى سراره . لازالت مشرقة في  
سماء المعالي انواره . وكلماً منها روض كمال المجد اوراقه وثماره . وسقاها من وسمى  
النعماء كل صيب مغدق . بل من ولي سجاية ما يزهبه خصب كل ربيع ويورق .  
وحيا الله ذلك المحيا . وروى مواطن مواطئه التي يفاخر بها ثراه الثريا . لازالت  
الفضلاء لا تتصرف عن نادية فانه منتهى جموعها . ولا برحت الفضائل من سحب  
بنانه محصبا ربيع ربوعها . كما قلت في قصيدة تمسكت باذيال افضاله . وتمسكت  
بعبير من نسيمات اقباله

فرائد تزهو في ترائب مدحه \* وعندي لولا الجيد ما حسن العقد  
سقى الله هاتيك الربى سحب راحة \* لها نسيمات من عواطفه تحدو  
وان بقاعا قد سقاها بنانه \* لينبت في ارجائها الفخر والمجد

وانا اسال الله تعالى ان يطفىء من البعد ضرام صده . بمشاهدة ذلك الوجه  
الذي يقطر منه ماء بشره ونداه . ويحكم في عاتق الفراق سيوف التذاني والتلاق  
فان العبد ما دام في اسر البعد . فكره محبوس في سجن الغرام والوجد . متعلقة  
به اشراك النوى والنوائب . فهو جازم بان لا يرفع حجاب همه الناصب . وكيف  
لا وانه القلب مملوء بولائك . وثوب الحياة لحة وسداه منسوج بيد نعمائك . فانت  
نور حدقة الزمان . ونور حديقة الجنان . والسلام « فكتب الي رحمة الله تعالى :

سلام شذاه يملأ الارض نفحة \* تبلغها مني اليك يد الصبا  
وتحملها هوج الرياح الى العلى \* وتشرها في الارض شرقا ومغربا  
ويسقي ديار الروم والجو عابس \* رذاذ كمال حل فيه وطبا  
ورد عليه الغيم لؤلؤ حليه \* ففضض همامات النبات وزهبا  
لان كان عن مصر توارى شهابها \* فقد لاح في دار الخلافة كوكبا  
وما كان تاخيري جوابك عن قلى \* ولكن ضعفي للقريحة شيا

( ي )

وشرقني دمع الاسى واهاضني \* على ان قلبي من فراقك غربا  
نأت بك يا قس الفصاحة بلدة \* وخلفتني بعد الفراق معذبا  
فليت الذي شق القلوب يرمها \* وليت الذي ساق القطيعة قربا

سلام كعرف الروض جر عايه النسيم ذيله . بعدما باتت كؤوس القطر تدار  
عليه نهاره وليله ، فاشرقت شمس نهاره على الروابي والبطاح ، واقبلت ترشفت  
ريق الغواصي من شفاه الشقيق وثنايا الاقاح . ونشرت كافور الطل مسكي الشذا  
على مجامر الجلنار ، ونصبت على ندى النداسر اذقات من مخيمات الاشجار ، يهدي  
الى من الفت اليه العلوم مقاليدها ، ومملك من التحقيقات الفلرية طارفها وتاليدها .  
افصح من وشى وجوه الطروس بخطوط المعارف . واسبل على عرائس الالفاظ فواضل  
المطارف . لازالت عوارف المعارف عليه منهله ، وذيول مجده من بحار الكمال مبتله  
«وبعد» فقد ورد المشرف الكريم . فالتقينا عليه عصا التسليم . واجتينا من  
قطوفه الدانية باكورة التسجيع . وتصيدنا من غصون همزاته حمائم الترجيع .  
ورايناه قد اشتمل على عتب ارق من دمة الكيب . والطف من معاتبة الحبيب للحبيب  
غير ان عذري مقبول لا يرد . وطول الاسى رفيق لا يود . فان المرض لازمني  
منذ سنوات ملازمة النجوم للافلاك . ونصب لصيد الصحة فخاخه والشباك . لا يفارقني  
الامفارقة الحفن للعين . كانه غريم ملح له علي دين

كان السقم محتاج لجسمي \* فما ينفك عنه قيد شبر

ان اردت القيام من مضجعي فلا بدلي من معين . وان مشيت فلا استغني  
عن عصا وقرين . رفضت يدي القلم وطالما حملته . وجفا بميني بعدما ارضعته من  
جداول النوال وغذته . وارتعشت اليد لقراءة اسفا وندما . وصار وجدان الطروس  
بعده عدما . واصبحت كاني من اهل الكهف والرقيم . لا اعرف كم لبثت من السنين  
وان كان عندي المقعد المقيم . والسلام » اه

ته ليفه

عاش ابوبكر بجر العربية ونفع الله تعالى به من شاء من مصايح هاته الامة  
وكواكب عصورها الاخيرة مثل شهاب الدين الخفاجي والشهاب احمد الغنيمي وانتقل

وترك فينا مآثر كانت محط الرحال والعين التي يستسقي منها الجليل تلو الجليل. وما تلك المآثر الا مصنفاًته في فن العربية التي سارت بذكرها الركبان . وانتشرت من لدن حياته في مشارق الارض ومغاربها . وطلبها الملوك وتنافسوا في اقتنائها لاسيما سلطان المغرب اذذاك مولاي احمد المنصور بالله الذي طالما بعث اليه بانفس الهدايا راغبا التحصيل عليها والفوز بها « والمورد العذب كثير الزحام »

ولقد كانت هاته المصنفات مرجع من اتى بعده من علماء العربية ومدونيهها كالعلامة الصبان والشيخ السجاعي ( ١ ) وسائر من كتب في فن العربية من المتأخرين فقد كانوا كثيرا ما يقتبسون منها ويعتمدونها في النقل والتحرير وعندما ينقل عنه الشيخ السجاعي في مثل حاشيته على القطر يرمز اليه كثيرا بـ « ش » بعد انهاء كلامه والفراغ منه .

وقد ارتكب ابوبكر في هاته المؤلفات متن البسط والتحرير والاكثر من النقول كما تراه فعل في مثل حاشيته هاته ومثل شرحه الكبير للاجرومية واليك فيما يلي بيان هاتيك المؤلفات وتفصيلها بحسب ما وقفنا عليه الساعة .  
١ « شرح » على توضيح ابن هشام في مجلدات لم يكمله ذكره في كشف الطنون من بين شروح التوضيح قال في مدحه الحفاجي : « وله تصانيف كثيرة شهيرة كشرح التوضيح الذي قرط به آذان الدهر . وتوج به راس الكمال وهامة الفخر ونظم به في جيد الفضائل قلائد السطور . فافتضحت حلاوة القطر وطلاوة الشذور تلك آثارنا تدل علينا فانظروا بعدنا الى الاثار

اهو قال في ترجمة مولاي احمد سلطان المغرب : « ولما بلغه شرح توضيح ابن هشام الذي صنفه الاستاذ الخال في مجلدات ارسل اليه عضية جزيلة ورجا منه ارسال نسخة منه ( ٢ ) وصورة ما كتبه اليه :

١ - نسبة الى قرية سجاعة بكسر السين على ما لمرضى في ( ج - ٥ - ص ٣٧٦ ) من شرح القاموس وضبطها علي مبارك في ( ج - ١٢ - ص - ٩ - ) من خططه بالضم وهو الشائع اليوم على اللسن فاقتصار بعض فضلاء العصر على الاول وتخطئته لمن ينطق بالضم قصور  
٢ - ظاهر قوله ولما بلغه مع عبارة المكثوب الاتية وهي واما الغرض الى اخره ينادي على ان ابا بكر قد بعث اليه بنسخة من الشرح وانما ارسل له السلطان اية شكره على ذلك واستهضه لاتمامه

## مكتوب سلطان المغرب الى ابي بكر

« من عبد الله المجاهد في سبيله الامام المنصور بالله امير المؤمنين الشريف الحسيني امد الله بعزير نصره او امره . وظفر بنصره عساكره . الى الفاضل الذي اذا نحا من العلوم نحو ارفع عليه توضيحا . وجاء تاليا وهو المقدم ما تمحض من الخلاصة تنقيحا وشرح ما خفى ابانته وتصريحا . الفقيه المثل . النبيه النبيل . المتقن المتفنن . لازل يعمر من دست العلم منصفه . يعمل في ميدانها وحده ونصفه . سلام عليكم ورحمة الله وبركاته اما بعد حمد الله الذي الهم تنقيف اود اللسان وفتق منه بالبيان رتقا . وصرف حكمة الاعراب على السنة الاعراب فامتد شأوهافي مجال الابانة طلقا . واجرى جياذ مقياسه المطردة فلم يتخلف لا حق عن متقدم سبقا . والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد الذي ارصده سببا للسعادة سفيرا . ودحض به قوادم الشرك فاصبح مهيبا كسيرا . واعاض جمعه من السلامة تكسيرا . والرضى عن ءاله واسرته الغر الزهر الذين ينم شذاذ كرههم عييرا . ويروق طراز مجدهم حيرا . وعن اصحابه الاعلام الذين فضوا حلق الضلالة المسرودة ولقيت من عاصف باسهم مييداميرا . وصله الدعاء لعلي هذا المقام الاحمدي المنصوري الحسيني بنصر عزيز يقطف من الفتح زهرات الكمائ . وسعد جديد لايزال قرين عزماته الماضية ما اتقدح برق في مسكة الغمائم فكتبناه لكم من حضرة « مراکش » حاطها الله وصنائع الله تعالى لهذا الجنب النبوي الكريم المولوي مطردة اطراد كعوب الذابل . وامداد عنايته المطيفة المحدقة بهذه الايالة العلية واكفة الغمام الوابل .

هذا وانه وقد اتصل بنا ما تعرفنا به حسن مثابكم وارسالكم لعلي هذا المقام وانكم ممن ارتشف مجاجة لثته المسكية الختام . واستوفى ايماض عنايته البازغة الشارق . وشام حياها الواكف غير خلب البارق . ليقمص من قمصها الموشى انيق الشارة . ويستشف في حزب من حل منها علوي داره . والى هذا فتعرفوا ان امثالكم من حملة المعارف . المتفيسين لظلم الوارف . متم لهم في هذا الجنب قسط النباة تبين وتر وشفع . ونداء اعلامهم في هذا الباب لم يزل نداء رفع . وجنى الكرامة داني الاهتصار . وحظهم منها الاسهاب الذي لا يخل به اقتضاب واقتصار . وقتهم المتحيزة الى هذا المقام لم تنزل بالعناية محفوفة . تتعرف من تنويه المقدمار مزيتها وشفوفه .

واما الغرض الذي يممتم . والقصد الذي به الممتم . من خدمة خزانة العلية  
بتصنيفكم المنقح الفصول . المحرر الفروع والاصول . شرح توضيح العلامة ابن هشام  
الذي ابرز من مكنونه خفي استتار واكتنام . وترك ذكر خالد غير خالد . ونسخ من  
صيته الطرف والتالد . فلكم التصريح في الحقيقة والتفرد بمسئرا الاضمار . وسابق الحلبة  
انما يعرف آخر المضمار . فقد وقع في مجلسنا الكريم موقع القبول . وهب له من ايسارنا  
كل صبا وقبول . وتوفرت داعية رغبتنا في اتمامه . واطلاع جنى زهراته من اكمامه .  
لينتسق ان شاء الله تعالى في سلك خزانة العلية اسمه . ويثبت بحمد الله في فهارسها  
الكريمة رسمه . والله تعالى يسدد لكم في غرض التوفيق مراميا . ويجعل قسطكم من  
التسديد زاكيا ناميا . والسلام « اه

٢ « منهاج الهدى . الى محجب النداء » وهو حاشية ابتدأها على شرح القطر للفاكهي  
ولم يكملها . وتوجد منها نسخة بالمكتبة الظاهرية التي هي اليوم تحت نظر المجمع  
العلمي العربي بدمشق . وينتهي ما في هاته النسخة الى بحث الاسماء الستة وهو ما  
وصل اليه المؤلف فيما يظهر

٣ « حاشية » على شرح القطر لمؤلفه لم تكمل

ويظهر ان الذي اقعده عن اكمال هاته المؤلفات هو ما عرض له من مرض الفالج  
كما ياتي ويشعر بهذا قوله في مكتوبه السالف « رفضت يدي القلم وطالما حملته . وجفا  
يميني بعد ما ارضعته من جداول النوال وغذته . »

٤ « حاشية » على شرح الشذور لمصنفه لم تقف عليها

٥ « الدرر البهية . على شرح الازهرية » وهي حاشية على شرح الشيخ خالد  
لمقدمته الازهرية اشار لها في حاشيته على شرح الاجرومية الايتية وذكرها صاحب  
كشف الظنون في مقدمة الازهرية . افتتحها بقوله « الحمد لله على كل حال . حمدا  
كثيرا طيبا كما يليق بالجلال . » وتوجد منها نسخة بالمكتبة الظاهرية بدمشق ونسختان  
بخزائن جامع الزيتونة الاعظم ادام الله نعلي عمرانه احدهما تحت عدد ٤٢٣٠ من قسم  
النحو والثانية ضمن مجموع عدده ٤٢٦٣ من القسم المذكور وقد ترك الناسخ من هاته  
النسخة نحو الصحيفة من الآخر

٦ « الفوائد الشنوانية. في علم العربية » حاشية كبرى له على شرح الشيخ خالد على الاجرومية قال في اولها « الحمد لله الذي من نحا نحوه كان مرتفع الشأن. ومن راقبه حفظ من كل عيب وشان. » منها نسخة بالمكتبة العبدلية بجامع الزيتونة الاعظم عددها ٢٥٨٥ من قسم النحو

٧ « الدرّة الشنوانية. على شرح الاجرومية. في علم العربية » هي اختصار لحاشيته الكبرى على شرح الاجرومية المتقدمة اولها « الحمد لله اهل الحمد ومستحقه . » منها نسخة بقسم النحو من المكتبة الخديوية بمصر

٨ « المواهب الرحمانية. لطلاب الاجرومية » وهو شرح على الاجرومية ضخيم مطول وهو المعروف بالشرح الكبير قال عليه المحب في الخلاصة « جمع فيه تفاسير الفوائد » واوله « الحمد لله الذي جعل ملح العلوم علم النحو من العربية. وصيره وسيلة لاكتساب الفضائل البشرية . » ومنه نسخة محفوظة بخزائن جامع الزيتونة الاعظم تحت عدد ٤٢٠٧ من قسم النحو

٩ « هداية اولي الالباب . الى موصل الطلاب . الى قواعد الاعراب » وهي حاشيته التي تلي هذه الترجمة والتي قمنا بطبعها وتصحيحها بفضل الله تعالى وهي اول ما طبع من مؤلفاته فيما نعلم . وطريقته فيها هي التي قدمناها اليك طالع مؤلفاته و اشار لها بالخصوص في ديباجتها. وقد اكثر فيها من النقول عن شيخه ابن قاسم مشيرا اليه بـ « شيخنا » ولم يبين في خطبتها من المراد به من شيوخه لكنني اهديت اليه عند التصحيح ثم وقفت في حاشيته الكبرى على شرح الاجرومية المتقدمة وكتابه قرّة عيون ذوي الافهام الآتي على تصريحه بذلك حيث قال فيهما « وحيث عبرت بشيخنا فمرادي به علامة عصره بلا نزاع . وواحد وقته من غير دفاع . شيخنا شهاب الملة والدين احمد بن قاسم الشافعي العبادي » اه وكان فراغه من تاليفها سنة ١٠١٠

وقد اختصر هاته الحاشية تليده الحموي في كتاب لطيف قال في اوله « الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين . وعلى آله وصحبه أجمعين . وبعد فقد سألني بعض الاخوان الافاضل. ان اختصر حاشية شيخي واستاذي المحقق العلامة ابي بكر الشنواني على قواعد الاعراب » الخ وهو اختصار حذف فيه



بعض الانتقال واختصر البعض واعرض عما فيه طول من كلام صاحب الاصل او جاء به مختصرا من غير تعقب ولا ملاحظة لا يخرج في الغالب عند الاختصار عن الفاظ الاصل . ويوجد من هذا الاختصار نسخة داخل مجموع عدده ٢٥٦٨ من قسم النحو بالمكتبة العبدلية بجامع الزيتونة الاعظم

١٠ « شرح » على شرح ديباجة الشيخ خليل للناصر اللقاني يوجد منه بعض نسخ ببعض الخزائن الخاصة بتونس

١١ « حاشية » على البسملة والحمدلة للشيخ احمد ابي العباس البرسلي (١) الشهير بالشيخ عميرة

١٢ « قرّة عيون ذوي الافهام . بشرح مقدمة شيخ الاسلام » وهو شرح على مقدمة شيخ الاسلام زكرياء في الكلام على البسملة والحمدلة وعلى الحمد والشكر الخ وهو الذي ذكره في صفحة ٣ من هاتم الحاشية واحال عليه واوله « الحمد لله على افضاله . حمدا يليق بجلاله . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وصحبه وءاله . » وقد استطرد في هذا الشرح مسائل من عدة فنون على حسب ما يشير القاضي زكرياء وقد طالعت نبذة منها فاستفدت بها وفي ظني ان هاتم المقدمة لم تشرح بمثل هذا الشرح النفيس . وفي خزائن جامع الزيتونة الاعظم نسخة منه ضمن مجموع عدده ٢١٢٢ من قسم التوحيد

١٣ « حلية ذوي الكمال . بالجواب عن اسئلة الجلال » وهي رسالة اجاب فيها عن الاسئلة السبعة التي اوردها الجلال السيوطي على علماء عصره حيث قال كما نقل المحبي « ما يقول علماء العصر المدعون للعدو والفهم في هذه الاسئلة المتعلقة بأبائنا الى اخرها ما هذه الاسماء وما مسمياتها وهل هي اسماء اجناس او اسماء اعلام فان كان الاول فمن اي انواع الاجناس هي وان كان الثاني فهي شخصية او جنسية فان كان الاول فهل هي منقولة ام مرتجلة فان كان الاول فممن نقلت امن حروف ام افعال ام اسماء اعيان ام مصادر ام صفات وان كانت جنسية فهل هي من اعلام الاعيان او المعاني » الى اخر ما قال . قال المحبي وكان بلغ شرحه لملك المغرب مولاي احمد المتصور فارسل له عطية جزيلة ورجا منه

١ - نسبة الى البرلس بضم الموحدة والراء واللام المشددة وبعدها سين مهملة ثغر عظيم من ثغر مصر اه خطط مبارك

ارسال نسخة منه قال وهذا الشرح في مصر معدوم على ما سمعت ويقال انه لا يوجد الا بارض المغرب فان نسخه أغار عليها بعض المغاربة فذهب بها معه الى المغرب اه قلت وقد ظفرت بهذا الشرح بعد البحث الطويل عند بعض الشيوخ بتونس واو له كما نقل لي « الحمد لله الذي شرف الانسان بالحجا . وعلمه ما لم يكن يعلم من حروف الهجا . » الخ وسعيني متواصل لاستساخه حقق الله الرجاء

### محنته بمرض الفالج

لا شك ان امتحان الله عز وجل عبده المؤمن مظهر من مظاهر عنايته به ومحبتة اليه فقد جاء في الحديث الشريف عنه عليه الصلاة والسلام انه قال « نحن الانبياء اشد بلاء ثم الصالحون ثم الامثل فالامثل يتلى الرجل على قدر دينه » وقال عز من قائل « ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع وتقصص من الاموال والانس والثمرات وبشر الصابرين الذين اذاصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة واولئك هم المهتدون » ولقد صدق الشاعر الحكيم واحسن واجاد حيث يقول

تطرق اهل الفضل دون الوري \* مصائب الدنيا وآفاتها  
كالطير لا يسجن من بينها \* الا التي تطرب اصواتها

واذا كان امتحان الله سبحانه آية من آيات اصطفائه ورضاه فلا ريب في ان ابا بكر رضي الله تعالى عنه كان ممن اجتباهم الحق جل جلاله واصطفاهم لان يكونوا من المقربين الاخيار

وما ابتلي به ابو بكر - ضاعف الله تعالى ثوابه - هو ما ابداه في مكتوبه السابق بقوله : فان المرض لازمني منذ سنوات ملازمة النجوم للافلاك . ونصب لصيد الصحة فخاخه والشباك لا يفارقني الا مفارقة الجفن للعين . كانه غريم ملح له علي دين

كان السقم محتاج لجسمي \* فما ينفك عنه قيد شبر

اه وافصح عنه الشهاب بقوله اثر هذا المكتوب « وما شكاه في كتابه . فالج رماه باوصابه . في دهر اثقلت عصابه . وعضته بالانياب نوابه . فكساة لباس الباس والضر وخلع ثوب الحياة فقال « فتوبا لبست وثوبا اجر . » اه فكان حال ابي بكر مع هذا

( ف )

المرض الذي اضناه هو مباشره بنفسه حيث يقول في كتابه المتقدم « ان اردت القيام من مضجعي فلا بدلي من معين . وان مشيت فلا استغني عن عصا وقرين . رفضت يدي القلم وطالما حملته وجفائميني بعدما ارضعته من جداول النوال وغذته . وارتعشت اليد لفراقه اسفا وندما . وصار وجدان الطروس بعده عدما . واصبحت كاني من اهل الكهف والرقيم . لا اعرف كم لبثت من السنين وان كان عندي المقعد المقيم » اه

اتهدي له الايام سقما وانما ❀ مساعيه في اغناقهن قلائد

لكن العرب تقول في امثالها الحكيمية « زكاة النعم المعروف وزكاة البدن العليل »  
قال المحبي وكانت تذهب الافاضل الى بيته ولا تصرف عن ناديم

## وفاته ومدفنه

ماذا الصنيع وكل نفس في الوري ❀ لا بد من كاس المنون تذوق  
كانت خاتمة اعتلال ابي بكر - قدس المولى العلي روحه - ان اذنت شمسها  
بالافول فصاح به منادي ربه فلبى الداعي وسار الى دار البقا والاخرة خير لمن آمن واتقى  
وذلك عقب طلوع الشمس « طلعت شمس فغابت اخرى » من يوم الاحد  
ثالث ذي الحجة الحرام خاتم شهر سنة ١٠١٩ تسع عشرة بعد الالف وله من العمر  
نحو الستين وودفن بمقبرة المجاورين بالقاهرة . وقيل في علم النحو بعده مع  
التضمنين لتاريخ وفاته « الامات علم النحو بعد ابي بكر » طيب الله تعالى ثراه وعطر مثواه

١٠١٩ ٢٢٢ ٦٣ ٧٦ ٩٥ ١٤٠٤٤١٣٢

## رثاؤه

مات ابوبكر رحمه الله تعالى فاقتقد علم العربية خاتمة حامله وتداغت من اجل  
موته اركان الهيئات العلمية وعظم على الناس فراقه وقد ظهر ذلك على السنة  
ادبائهم وفي قريض شعرائهم . وانا اثبت لك ههنا ما عثرت عليه مما قيل فيه . قال  
شهاب الدين في الريحانة : « فقلت لما اتى نعي وفاته مضمنا

رحم الله اوجد الدهر من قد ❀ كان في حلية الفضائل حالي

ذاك من قلت سلوة اذ نعوه ❀ ليس حي على المنون بخال

(ض)

والمصراع الاخير شاهد لترخيم خالد كما ذكره النحاة . ولما جاء نعي الخال اخبرت  
بموت الوالد ايضا فقلت في مرثية له :

كان الليالي غالطتني ولم اكن \* اقدر ان اغتر بالمكر والحيل  
فقلت اذا اعطيتك الامن عاجلا \* من الرزء هل ترضى فقلت لها جل  
فجاءت بفقدي للذين احبهم \* وقالت لئذا كنت اعني ولا تسل  
لاني لا اخشى مصابا بعيدا \* فلابد ريب الحادثات وما فعل

اه وقال ايضا يرثيه بهذه الايات وفيها لزوم ما لا يلزم :

تبالق قلب عليك اليوم ما احترقا \* وناظر دمعها في ذا المصاب رقا  
وغصة وشجى في القلب سوغها \* دمع بها ناظر المحزون قد شرقا  
وفرقة امتتنا كل حادثة \* من الزمان ولم تترك لنا فرقا  
رضيع ندي الندى خدن العلى حسبا \* من مهده لمقر اللحد ما افترقا  
جاؤوا به فوق اعناق مطوقا \* نداه قد جللت من دوحها ورقا  
قوم بنار الجوى تشوى قلوبهم \* قد صيروها قري هم لهم طرقا  
فطيوه بطيب الحمد متزرا \* رداء حمد على الايام ما خرقا  
والدمع جار عليه قد طفا وطغى \* لولا سفينة تابوت له غرقا

اه رحم الله تعالى جميعهم وختم بالصالحات اعمالنا كما ختم لهم ءامين

وكتب بتونس في ذي الحجة الحرام ختام سنة ١٣٤٧ سبع واربعين وثلاثمائة والـ

محمد بن محمد البشير شمام

خادم العلم الشريف بجامع الزيتونة الاعظم

دام عمرانها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الشيخ خالد الازهري

### نسبه -- اوليته

هو الشيخ ابو الوليد خالد زين الدين بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الازهري. الشافعي المذهب الشهير بالوقاد. من بلد جرجا بالديار المصرية.

كان عصاميا . اقبل على طلب العلم وهو كهل اذ يبلغ من العمر اذ ذاك ستا وثلاثين سنة

وكانت له عزيمة صادقة . وهمته في طلب العلم عالية . حتى ملا اسمه الآفاق بما خلفه لنا من المؤلفات القيمة في علوم العربية التي نبغ فيها وفاق بها كثيرا ممن تقدمه

وكان سبب اقباله على العلم واتقطاعه الى تحصيله ما حكاه ابن العماد المقدسي في تاريخه : ( شذرات الذهب . في اخبار من ذهب ) من ان المترجم له « كان وقادا بالجامع الازهر الشريف فسقطت منه يوما قتيلة على كراس احد الطلبة فشتمه وعيره بالجهل . فترك الوقادة . واكب على الطلب . وبرع . واشغل الناس . » اه ( ١ )

### مكانته العلمية -- اشهر تلامذته

برع الشيخ خالد رحمه الله تعالى في كثير من الفنون ولا سيما فن النحو فقد فاق فيه كثيرا من معاصريه . وبزهم في كثرة التصنيف وجودته فيه وقد اثنى عليه غير واحد ممن كتب على مؤلفاته او انتفع بها

( ب )

ومن اشهر تلامذته والاخذين عنه الامام القسطلاني صاحب كتابي المواهب اللدنية . وارشاد الساري . على صحيح البخاري كما رايت في ترجمته باول شرح المواهب للزرقاني

وكفى الشيخ خالدا فخرا واعتزازا انتساب مثل الامام القسطلاني اليه .

### تأليفه

للشيخ خالد كثير من المؤلفات في فنون متقاربة . قال ابن العماد : ( وكثر النفع بتصانيفه لا خلاصه ووضوحها )

وجاء في معجم المطبوعات العربية : ان المترجم لما فاق على سائر من تقدمه في رشاقتة التأليف . وعذوبة اللسان . وصفاء القريحة اه ولهاته الميزات السامية لم يبق - فيما اعتقد - اي كتاب من كتبه القيمة دون طبع ونشر .

وهاته هي مؤلفاته ،

( ١ ) « التصريح . بمضمون التوضيح » وهو شرح على اوضح المسالك الى الفية ابن مالك لابن هشام . فرغ من تأليفه كما ذكر في اخرة يوم عرفة من عام ١٩٦

وقال الشيخ مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة في كتابه كشف الظنون : ( وعلى التوضيح تعليقات منها شرح الشيخ خالد بن عبد الله الازهري النحوي وهو شرح عظيم ممزوج - سماه التصريح - بمضمون التوضيح )

وهذا الشرح من الكتب المقرر دراستها لهذا العهد بجامع الزيتونة الاعظم طبع هذا الشرح مرارا بمصر . وبهامشه تعليقات عليه للشيخ يس العلمي

الحصري ( ١ )

( ١ ) هو الشيخ يس بن زين الدين بن ابي بكر بن محمد ابن الشيخ عليم الحمصي الشهير بالعلمي . ولد بحمص وانتقل الى القاهرة - له التأليف الحسان منها : حاشية على المطول وحاشية على المختصر - وحاشية على شرح التوضيح . وحاشية على شرح الفاكهي للقطر

كان ملازما للتدريس والافادة . وكان مفرما بالطيب . واذا دخل الجامع الازهر يشم من صدره رائحة المسك والعنبر والغالية - فيعلم اهل الجامع بقدمه . توفي في شعبان من عام ١٠٦١

رحمه الله تعالى

- (٢) « المقدمة الازهرية في علم العربية » متن في النحو
- (٣) « شرح المقدمة الازهرية . في علم العربية » طبع بمصر غير مرة
- (٤) « شرح الآجرومية » وهو اشهر من ان يعرف . اذ هو اول الكتب التي يقع تدريسها لطلبة النحو بجامع الزيتونة منذ عشرات السنين . وقد كتبت عليه عدة حواش اشهرها حاشية الشيخ ابي النجا المطبوعة معه . ومنها حاشية للمداغبي . وحاشية للشيخ يوسف المحلي - ومن الاولى نسخة بجامع الزيتونة تحت عدد ٤٢٢١ . ومن الثانية نسخة به ايضا تحت عدد ٤٢٢٦
- (٥) « تمرين الطلاب . في صناعة الاعراب » وهو المعروف باعراب الالفية . طبع عدة مرات وبهامشه موصل الطلاب الآتي .
- (٦) « موصل الطلاب . الى قواعد الاعراب » وهو شرح قواعد الاعراب لابن هشام المعروفة بمقدمة الاعراب . وهو الذي كتب عليه الشيخ ابوبكر الشنواني حاشيته الكبرى التي كنت قمت بطبعها لاول مرة مع الشرح المذكور منذ عام ١٣٤٨ والجاري طبعها الان مرة ثانية . وهذا الشرح من كتب الدراسة بالجامع الاعظم .
- (٧) « الحواشي الازهرية . في حل الفاظ المقدمة الجزرية » في التجويد . طبع بمصر غير طبعة
- (٨) « شرح البردة » الشهيرة في مدح خير البرية صلى الله عليه وسلم للبصري . طبع هذا الشرح لاول مرة بمطبعة جمعية المعارف بمصر في عام ١٢٨٦
- (٩) « الالغاز النحوية » طبع للمرة الاولى بمصر على الحجر سنة ١٢٨١

## وفاته

كانت وفاة الشيخ خالد رحمه الله تعالى في عام ٩٠٥  
قال ابن العماد : ( توفي ببركة الحاج خارج القاهرة راجعا من الحج )  
ادام الله تعالى النفع بآثاره العلمية الحافلة

## ✦ ابن هشام ✦

### اسمه ونسبه

هو الشيخ ابو محمد عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري الشهير بجمال الدين ابن هشام

### مولده - شيوخه

ولد المترجم له في ذي القعدة من عام ٧٠٨ ثمان وسبعمائة ولزم شهاب الدين بن المرحل . وأخذ عن ابن السراج . وقرأ على تاج الدين الفاكهاني . وحضر دروس التاج التبريزي . وسمع على ابي حيان النحوي الشهير ديوان زهير بن ابي سلمى . ولم يلازمه . ولم يدرس عليه غيره وتصدر لنفع الطالبين . فتخرج عليه جماعة من اهل مصر وغيرها

### مكانته العلمية . وثناء العلماء عليه

جاء في بغية الوعاة للسيوطي . وفتح السعادة لطاش كبرى زادة وغيرهما « ان ابن هشام انفرد بالفوائد الغربية . والمباحث الدقيقة . والاستدراكات العجيبة . والتحقيق البارع . والاطلاع المفرط . والاعتدال على التصرف في الكلام . والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا . مع التواضع والبر والشفقة . ودماثة الخلق . ورقة القلب .

« قال ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع انه ظهر بمصر عالم بالعربية

يقال له ابن هشام أنحى من سيويه » اه

وقال ابن خلدون في معرض اطرائه للتأليف العلمية الجامعة النافعة :

« مثل ما وصل الينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من اهل صناعة العربية من اهل مصر يعرف بابن هشام ظهر من كلامه فيها انه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلا لسيويه وابن جني واهل طبقتهم لعظم ملكته .



وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريحه . وحسن تصرفه فيه . ودل ذلك على  
ان الفضل ليس منحصرًا في المتقدمين » . اهـ  
وكان مترجمنا شافعي المذهب ثم تحنبل فهو شافعي حنبلي .  
قال مترجموه : وكان ابن هشام كثير المخالفة لابي حيان « شيخه »  
شديد الانحراف عنه

ووجه ذلك الامام الشوكاني في كتابه البدر الطالع اذ قال « ولعل ذلك - والله  
اعلم - لكون ابي حيان كان منفردًا بهذا الفن « اي النحو » في ذلك العصر غير  
مدافع عن السبق فيه . ثم كان المنفرد بعده هو صاحب الترجمة . وكثيرا ما يناقس  
الرجل من قبله في رتبته التي صار اليها إظهارا لفضل نفسه بالاقتدار على مزاحمته  
لمن كان قبله . أو بالتمكن من البلوغ الى ما لم يبلغ اليه . وإلا فابو حيان هو من  
التمكن من هذا الفن بمكان . ولم يكن للمتأخرين مثله ومثل صاحب الترجمة .  
وهكذا ناقس ابو حيان الزمخشري فكثر من الاعتراض عليه في النحو لكون  
الزمخشري ممن تفرد بهذا الشأن . وإن لم يكن عصرة متصلا بعصرة (١)  
« وهذه دقيقة ينبغي لمن اراد اخلاص العمل ان ينتبه لها فانها كثيرة الوقوع  
بعيدة الاخلاص » اهـ .

ويظهر ان في هذا التوجيه من الامام الشوكاني رحمه الله تعالى شيئا من التحامل  
على كل من ابي حيان وابن هشام اللذين رزقهما الله سبحانه حسن الجلاء ورفعته  
المنزلة . ووقع لكتبهما من الخطوة والاقبال ما يعز نظيرة لغيرهما . وما ذاك -  
والله اعلم - إلا من طيب السريرة . وخلوص النية .  
وانما مرد ذلك - فيما اعتقد وما يجب ان يعتقد - انما هو الاخلاص لهاتين  
اللغة العزيزة السامية . والغيرة على صياتها .

نعم يختلف الرد على المنتقد عليه لظفا وعنفا بحسب مزاج صاحبه حدة ولينا .  
وكل ميسر لما خلق له . والله الهادي الى سواء السبيل .

## المتفق والمفترق

يعنون بالمتفق والمفترق ان تتفق الاسماء وتختلف المسميات .  
ودعاني لهذا العنوان ان مترجمنا ابن هشام قد شاركه في كنيته هاته كثير من

(١) الزمخشري من علماء القرن السادس اذ توفي سنة ٥٣٨ هـ

وابو حيان من علماء القرن الثامن اذ كانت وفاته سنة ٧٤٥ هـ

العلماء والمؤرخين فحسن من اجل ذلك الاشارة اليهم ليتميز صاحبنا عنهم .  
أشهر من عرف بابن هشام من اهل العلم والتاريخ حسبما ذكره الجلال  
السيوطي في بغية الوعاة سبعة وهم :

- (١) عبد الملك بن هشام صاحب السيرة المتوفى سنة ٢١٨
- (٢) ومحمد بن يحيى بن هشام الحضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ بتونس
- (٣) وابو عبد الله محمد بن احمد بن هشام اللخمي من علماء القرن السادس
- (٤) ومترجمنا جمال الدين ابن هشام
- (٥) وولده محب الدين محمد ابن هشام الذي يقال انه انحى من ابيه والمتوفى  
سنة ٧٩٩

- (٦) وحفيده احمد بن عبد الرحمن ابن هشام الذي له حاشية على توضيح جده
- (٧) وسبطه شمس الدين محمد بن عبد الماجد ابن هشام العجيمي المتوفى  
سنة ٨٢٢

وأشهر هؤلاء السبعة على الاطلاق اثنان هما ابن هشام صاحب السيرة . وابن  
هشام صاحب الترجمة .

### مؤلفاته

للشيخ جمال الدين ابن هشام كثير من المؤلفات الحافلة ومعظمها في فن العربية  
وقد طبع منها عدد وافر حسبما يمر بك فيما يلي :

(١) « مغني اللبيب . عن كتب الاعاريب » في النحو اشتهر في حياته واقبل  
الناس عليه . وانتفعوا به .

وهو الذي اشار اليه ابن خلدون - على ما يظهر - في كلامه السابق ايراده .  
وللبدر الدماميني في مدحه :

ألا إنما مغني اللبيب مصنف \* جليل به التحوي يحوي أمانيه  
وما هو إلا جنة قد تزخرت \* المر تنظر الابواب فيه ثمانيه  
وقد علق عليه الشيخ الامير تعليقا لطيفا طبع بهامشه . وكتب عليه الشيخ  
الدسوقي حاشية حسنة طبعت معه في جزئين - كما كتب جلال السيوطي شرحا  
حافلا على شواهد طبع بالمطبعة البهية بمصر عام ١٣٢٢

وعليه الكثير من الشروح والحواشي ومنهم من نظمه فانظر كشف الظنون  
ان شئت .

(٢) « اوضح المسالك . الى الفية ابن مالك » المشتهر بالتوضيح . وهو شرح لالفية ابن مالك في النحو . ختمه بقول الشاعر :

الحمد لله العلي الاجل \* الواسع الفضل الوهوب المجزل

وهو مشهور مطبوع متداول . وعليه عدة شروح وحواش اتي على بيانها في كشف الظنون . لكن اشهرها واجزاها فائدة شرح الشيخ خالد الازهري المسمى بالتصريح السابق ذكره في ترجمة صاحبه .

(٣) « التحصيل والتفصيل . لكتاب التذيل والتكميل » في عدة مجلدات . وهو شرح لتسهيل جمال الدين ابن مالك في النحو . هكذا ذكر في كشف الظنون . والظن - كما يتبادر من اسمه - انه حاشية على شرح شيخه ابي حيان لتسهيل المسمى بالتذيل والتكميل . لا انه شرح لذات التسهيل . إذ شرحه للتسهيل يأتي بعد هذا .

(٤) « شرح تسهيل الفوائد . وتكميل المقاصد » لابن مالك في النحو تركه مسودة ولم يبيضا .

(٥) « دفع الخصاص . عن قراء الخلاصة » اربع مجلدات وهو شرح على الخلاصة الالفية لابن مالك .

(٦) « شذور الذهب » في النحو . قال في كشف الظنون وهو مؤلف جليل . معول عليه في العربية . وهو مطبوع وعليه عدة شروح وحواش .

(٧) « شرح شذور الذهب » وهو مطبوع ومعه حاشية عليه للشيخ محمد عبادة العدوي تلميذ الشيخ احمد الدردير .

(٨) « قطر الندى . وبل الصدى » وهو متن في النحو مشهور مطبوع متداول . عليه عدة شروح اشهرها شرح مؤلفه . وشرح الفاكهي وهذا مطبوع ومعه حاشية عليه للشيخ يس العليمي .

وللمقدس المبرور الشيخ ابراهيم الرياحي التونسي حاشية على هذا الشرح أيضا - توجد منها نسخة بخزائن جامع الزيتونة المعمور تحت عدد ٤١٤٢ .

(٩) « شرح قطر الندى . وبل الصدى » . وهو شرح لكتابه المتقدم .

وعليه حاشية للشيخ السجاعي طبعت معه بمصر غير مرة كما عليه حاشيتان اخريان لعالمين تونسين احدهما للشيخ حسن الشريف طبعت بتونس منذ امد طويل . والاخرى للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور طبعت بالقاهرة منذ عدة اعوام .

وللمنعم شيخ شيوخ جامع الزيتونة الاعظم الشيخ عثمان ابن المكي التوزري  
شرح قيم لشواهد سماه « معالم الاهتدا » طبع بتونس غير طبعة .

(١٠) « شرح الشواهد الكبرى » } لم اعثر الآن على ما يرشدني  
} لوصفهما

(١١) « شرح الشواهد الصغرى »  
(١٢) « قواعد الاعراب » في النحو وهي المشهورة بمقدمة الاعراب . اعتنى  
بها كثير من علماء العربية . وكتبوا عليها . واشهر شروحا شرح الشيخ خالد .  
وشرح الشيخ محيي الدين الكافيحي شيخ السيوطي . وعلى شرح الشيخ خالد  
كتب الشيخ ابوبكر الشنواني حاشيته التي تلي هاته الترجمة .  
كما وضع عليه الشيخ الزرقاني حاشية توجد منها نسخة بخزانة جامع  
الزيتونة الاعظم تحت عدد ٤١٧٥

(١٣) « تعليق على الفية ابن مالك » في النحو

(١٤) « الكواكب الدرية . شرح للمحة البدرية » وهو شرح لكتاب  
اللمحة في النحو لابي حيان .

(١٥) « عمدة الطالب . في تحقيق تصريف ابن الحاجب » وهو شرح في  
مجلدين على كتاب الشافية في فن الصرف لابن الحاجب .

(١٦) « التذكرة » في خمسة عشر مجلدا . لم يتعرض مترجموه . ولا حتى  
صاحب كشف الظنون لبيان موضوعها

(١٧) « القواعد الكبرى » ذكرها الشيخ طاش كبرى زاده .

(١٨) « القواعد الصغرى » مثلها

(١٩) « شذرات الذهب . في معرفة كلام العرب » طبع بالاستانة .

(٢٠) « شرح قصيدة بانة سعاد » لكعب بن زهير بن ابي سلمى رضي الله تعالى عنه .

طبع وعلى هامشه حاشية الشيخ الباجوري .

(٢١) « شرح البردة » في المديح

(٢٢) « موقد الازهان . وموقف الوسنان » في الاحاجي النحوية . طبع

بهامش شرح شذور الذهب .

(٢٣) « المسائل السفرية » في النحو - في توجيهه النصب في مثل قولهم :

( لا يملك درهما فضلا عن دينار ) - والاعراب لغة - وخلافا لفلان - وهلم جرا -

منها نسخة بجامع الزيتونة المعمور ضمن مجموع عدده ٤٠٦٩ من قسم النحو .

شعر - ر ٤

من شعر جمال الدين ابن هشام قوله :  
 ومن يصطبر للعلم يظفر بنيه \* ومن يخطب الحساء يصبر على البذل  
 ومن لا يذل النفس في طلب العلى \* يسيرا يعيش دهرأ طويلا أخاذل

وفاته - رثاؤه

أجمع مترجموه على انه مات رحمه الله تعالى في ذي القعدة من عام ٧٦١ واحد وستين وسبعمائة - غير ان صاحب كشف الظنون يؤرخ وفاته كلما عرض اسمه بعام ٧٦٢ اي بزيادة بضعة اشهر على ما ذكر غيره . وعلى كل فالامر هين اذ كان الفرق يسيراً .  
 وقد رثاه ابن نباتة رحمه الله تعالى بقوله :

سقى ابن هشام في الثرى نوء رحمة \* يجر على مشواه ذيل غمام  
 سأروي له في سيرة المدح مسنداً \* فما زلت أروي سيرة ابن هشام

ولعلي بعد هذا قد وفيت العلامة ابن هشام . وصاحبها الشيخ خالد بعض حقهما من التعريف بهما لكثير من ابناي الروحيين من الناشئة الزيتونية المتحفزة للاطلاع على مفاخر الاسلاف الكرام . وسير العلماء الاعلام . للاعتزاز بهم . وترسم خطاهم . والسير على مهيعهم وهداهم .

❁ والله الموفق ❁

وكتب بمحروسة تونس يوم الاثنين ١٦ ربيع الانور بمولده عليه الصلاة والسلام من عام ١٣٧٣

محمد شمام

المدرس بجامعة الزيتونة الاعظم

دام عمرانه

# حاشية السبكي

على شرح مقدمة الأعراب

للأبن هشام

المقرر تدرسي في الجامع الأعظم

الجزء الأول

عني بطبعها وتصحيفها وصدرها بترجمة شريفة لصاحبها طائفة  
و بمؤخرين حياة صاحبي المتن والشرح

حضرة الشيخ محمد شمس الدين  
المدرس من الطقة الثانية بجامع الزيتونة المعور

طبعة ثانية

سنة ١٣٧٣

(حقوق الطبع محفوظة)

منشورات دار الكتب الشرقية  
١٥ شارع باب المنارة - ١٣٢ نهج باب السويقة - تونس

مطبعة النهضة - تونس

# الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله المنعم بالهام الحمد لعبيده ، حمدا موافيا لنعمه ومدافعا لنقمه ومكافيا لمزيدة ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله ، صاحب الحوض المورود ، واللواء المعقود ، والشفاعة العظمى لامته يوم الحشر في فصل القضا ومن النار ذات الوقود ، وعلى آله وازواجه وذرياته واصحابه اصحاب الصدور والورود ، صلاة وسلاما متلازمين الى اليوم الموعود .

\*) (وبعد) يقول العبد الفقير الى مولاه ، الغني به عما سواه ، غفر الله له ولذريته ولزوجته ولوالديه ، واحسن اليهم واليه ، ابو بكر بن اسماعيل الشنواني ، اسعده الله تعالى بفوز الاماني ( هذه ) حواش وضعتها على « موصل الطلاب الى قواعد الاعراب » للعلامة الشيخ خالد الازهري الشهير بالوقاد ، ذي الطبع المنقاد ، تغمده الله برحمته ، واسكنه فسيح جنته - امين - سألنيها بعض امائل الاصحاب تفتح منه مغلقه ، وتبين مجمله وتبرز ما اهمله ، مع بيان ما يرد عليه والجواب عنه ان امكن وقد اتعرض فيها لكلام المصنف رحمه الله تعالى لايضاح او غيره - سميتها « هداية اولي الالباب ، الى موصل الطلاب ، الى قواعد الاعراب » ، والله اسأل ان يعينني على اتمامها ويجعلها خالصة لوجهه الكريم ، وان ينفع بها من اراد التعلم والتعليم ، انه ولي الاجابة ، ولديه الزلفى واليه الانابته ، وان وقعت فيها مني هفوة ، او صدرت فيها عني كبوة ، بل كبوات فعلى الاخوان اولي الصلاح ، ان يغيروها بيد الاصلاح ، او يغمضوا عنها ويصفحوا صفحا جميلا ، لينالوا بذلك عند الرب الغفور اجرا جزيلا ، فان من تفرد في سلوك السبيل ، لا يامن ان يناله امر وبيل ، ومن توحد في الذهاب الى المئاب ، لا يبعد ان تلقاه الامور الصعاب ،

## بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

واياك والاكتفاء بالظواهر ، والعدول عنها ايضا بلا موجب باهر ، وعليك بعلو  
الهمة في كل امر ، وان لا تقنع فيما ينفع في العقبى بالقليل ، وان لا تترك المسألة  
الا بعد الفوز بحظ جزيل ، واعتقد ان الجهل عار يجب السعي في رفعه ، وعدم  
التساهل في دفعه ، اما بكد اكيد او سهر طويل في مطالعة ما في بطون تصانيف  
المحققين المدققين ، او ملازمة عالم شديد الشفقة سديد الراي لتفحص منه عن  
الحقائق والدقائق ، لا الاكتفاء بالمراد ، ولتكن النية في كمال الخلوص ليظهر  
احسن النتائج في اسرع وقت فان عليها المدار ، وبها الاعتبار عند اولي الابصار ، والى  
الله اضرع ان يعصم القلم عن الزلل ، والفهم عن الزيغ والخلل ، انه قريب محجب ، عليه  
توكلت واليه انيب ﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ الباء فيه المصاحبة او الاستعانة  
اي ملتبسا متبركا او مستعينا باسم مسمى هذا اللفظ المبالغ في الرحمة بمعنى  
ارادة الانعام او الانعام اصنف او افتتح لا باسم غيره كالمشرك المبتدي باسم غيره  
ايضا ففيه قصر افراد والظرف متعلق بالفعل المؤخر وهو أولى من جعله خبرا  
والتبرك استفاد من المقام بمعنى ان الملازمة التي هي معنى الباء محمولة على التبركية  
كما يحمل العام على الخاص فلا يتوجه ان التبرك لم يعد من معاني الباء. وقدم  
الرحمن لمناسبة اسم الذات في الاختصاص وعظمة المعنى وتقدمه في التحقق  
او لا ينال مسلك التتميم وهو نسبة الجليل اولا لجلاله ثم نسبة الحقير كي لا  
يتوهم خلافه والجملة تحتل الخبرية والانشائية وفيها اشكال على كلا التقديرين  
بينهما في « قررة عيون ذوي الافهام ، لشرح مقدمة شيخ الاسلام » ولعل تعقيب  
اسم الذات بهذين الوصفين المفيدتين للمبالغة في الرحمة اشارة لسبقها وغلبتها على  
اضدادها وعدم انقطاعها رافة ورحمة وذلك لان كونها ملاصقة لاسم الذات دال  
على سبق وانها بمنزلة الذات وتكررها دل على الغلبة وعدم الانقطاع .  
ولعل وجه ايراد البسملة محتلمة للاسمية والفعلية حصول المقصود بكل منهما  
او قصد الاختصار بحذف المتعلق او مجرد التفنن .



﴿ قوله الحمد لله ﴾ هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة او حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا وهو يتوقف على خمسة امور (الامر الاول) المحمود به وهو ما يظهر اتصاف شيء به على وجه مخصوص ويجب ان يكون جميلا أي صفة كمال يدرك حسنها العقل السليم الخالي عن موانع ادراك الحقائق وكل ما حسنه الشرع فهو حسن عند العقل السليم وكل ما قبحه الشرع فهو قبيح عند العقل السليم ويكفي فيه ان يكون جميلا عند الحامد او المحمود بل او عند غيرهما في احتمال بعيد (الامر الثاني): المحمود وعليه وهو ما كاد الوصف بجميله بازائه ومقابله بمعنى ان الموصوف لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله وظهر كماله فهو لاجل حصوله له ولو لاله لم يوصف اي لم يتحقق ذلك الوصف فهو كالعلة الباعثة للواصف او هو العلة ويجب ان يكون كمالا فان غير الكمال لا يكون سببا لظهور الكمال والتعظيم. ويجب ان يكون جميلا عند الحامد ولا يكفي ان يكون جميلا عند غيره مع تقصه عنده لانه لا يصير سببا للتعظيم. ويجب ان يكون فعلا كما صرح به العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف وواقفه التحرير الدواني في حواشي الاصول بل الامام الرازي وكفى ذلك سندا ودليلا سيما في النقلات. والمراد فعل صادر عن المحمود كما صرح به الامام فقال: لا يحمد الفاعل المختار على ما صدر عنه ويجب ان يكون اختياريا اي حاصل من المحمود باختياره وارادته فلا يكون ثناء اللؤلؤة على صفاتها حمدا وتعميم الاختيار يندفع الاشكال بثناء الله تعالى على الصفات الذاتية فانها ليست مسبوقا بالاختيار وفاقا ويبقى الاشكال به من حيث انها ليست بافعال والاوجه ان التعميم المذكور بالنظر الى الفعل ايضا لئلا ينتقض بالثناء على ذاته المقدسة وقد بين السيد وجه الحكمة بوجهين. احدهما: استقلال الذات في تحققه كما انه مستقل فيها بالاختيار بمعنى انه ان اراد فعل وان اراد ترك. وثانيهما: وهو الاحسن الاظهر الاقرب ان يترتب عليه امور اختيارية فالشيء اذا حصل منه آثار اختيارية جعل في حكم الاختياري والحاصل ان المراد ما كان اختياريا نفسه او اثره (الامر الثالث) الحامد وهو من يتحقق الحمد منه ويجب ان يكون معظما بثناءه المحمود ظاهرا وباطنا والمراد من التعظيم الظاهري ان لا يكون في اقواله وجود اوجه ما يدل على التحقير والهزاء

فلا يصدر ما يدل على خلاف ما دل عليه الوصف بالكمال من التعظيم والعظمة فارادوا بالتعظيم هنا عدم التحقير والهزاء وعدم مخالفة الفعل القول والمراد من التعظيم الباطني ان يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود به كما اقتضاه كلام السيد وغيره. والظاهر ان المراد به ان يقصد التعظيم وان لم يعتقد ما ذكر كما قاله جمع محققون فدخل الوصف بالجميل المعلوم الانتفاء اذا قارنه التعظيم كالفوائد المشتملة على وصف الممدوح بما يعلم انتفاؤه فان الجمهور يعدونه حمدا ومدحا لا استهزاء وسخرية لعلمهم بمقارنة التعظيم ( الامر الرابع ) المحمود ويجب كما عرف ان يكون فاعلا مختارا حقيقة او حكما اي صادرا منه المحمود عليه بالاختيار او ما هو من آثاره ( الامر الخامس ) ذكر ما يدل على اتصاف المحمود بالمحمود به والمشهور اختصاص الحمد بجارحة اللسان فيخرج كلام من تنزه عنها والظاهر عند المحققين انه قيد غالبى او انه من مقولة القول وكلام الله ورسوله على الحقيقة والمساحة في كلام غيرهما اولى بالاختيار وجملة الحمد لانشاء الحمد اما لانها من صيغ الحمد شرعا او لدالاتها على الاتصاف بجميل مجملا ولو عرفنا لكن بطريق اللزوم اذ من لازم الاخبار عن الحمد بانه مملوك او مستحق له تعالى وصفه تعالى بانه مالك او مستحق له وذلك جميل قطعا فيكون الوصف به حمدا لا بطريق المطابقة ولعله مراد من دل كلامه على عدم حصول الحمد على تقدير الاخبار والمعنى ان جنس الحمد او جميع افراده مختص بالله تعالى والمشهور ان الاختصاص على وجه الانحصار والظاهر انها مستفاد من اللام بمعونة المقام بحمل الاختصاص الذي هو مدلوله على الفرد الكامل والاختصاص اما على المبالغة تنزيلا للحمد غير الله تعالى منزلة العدم او منزلة حمده تعالى لانه مبد كل جميل او على الحقيقة لان المحمود عليه ان يكون صدوره بالاختيار ولا اختيار لغيره تعالى بالحقيقة عند اهل السنة لان الانسان مضطر في صورة مختار كما قانه بعض المحققين وهذا بناء على حمل الاختيار على الحقيقي والاول بناء على حمله على العرفي ولكل وجه وجهه واختار الحمد على الشكر مع ان المتبادر من العبارة ان المحمود عليه هنا نعمة الهام الحمد وقد قال الله تعالى « لئن شكرتم لازيدنكم » لان دياجة القرءان المجيد موشحة بعزة التحميد ولان الظاهر ان افتتاح المقال بحمد الله الملك المتعال للعمل بموجب الحديث الماثور عن سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام اعنى قوله : ( كل امر ذي بال لا يتبدأ فيه بالحمد لله فهو اجزم ) وروي عنه ايضا ( ما شكر الله عبدا لم يحمده ) ولما كان الحمد من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة

والاحداث المتعلقة بالمحل المقتضية لانتسابها اليه والفعل اصل في بيان النسب فكان من حقه ان يلاحظ معه الفعل ثم انه عدل عن حقه واختير الجملة الاسمية ليفيد الدوام والثبات بتقدير اسم الفاعل بمعنى الثبوت اجابة لمناسبة المقام كما صرح به العلامة التفتازاني واما ان النظرية اختصار الفعلية فهو عند عدم الداعي ( فان قيل ) الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجددي فلم يختير عليه مع اتصاله ( قلت ) اجيب بانه اختير عليه ليتمكن ادخال اللام يفيد العموم والانحصار مع الاختصار ولان الاستمرار انما هو بالنسبة الى مفاد المضارع من الاستقبال كما يستفاد من كلام سيد المحققين والدوام الاسمي يعم الازمنة كما ذكره بعض المحققين ولان استفادة الدوام من الاسم اقرب لما في الفعل مما ينافيه ظاهرا وهو الحدوث دون الاسم والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل انما تعرض لنعمة الالهام بعد الدلالة على استحقاق الذات تسيها على تحقق الاستحقاقين كما سيجيء وقد قدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام باسم الله تعالى ذاتي والاهتمام بالحمد عارض فالاول ان لم يتقدم في الاعتبار على الثاني فالتساوي لازم بالضرورة اذ البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي او العرضي لانا نقول يرجح كل منهما بقصد المتكلم الا ترى انه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير منهم لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما قد يحذف لفظ المسند اليه للاختصار وقد يذكر لكونه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه بقي امرء اخر وهو ان مقام الحمد لا يقتضي تقدم لفظه لان تحصيل معنى الحمد والثناء لله لا يتم الا بمجموع المبتدا والخبر فيقتضي تقديم المجموع على ما سواه (والجواب) ان لفظة الحمد من بين اللفظين انسب بالتقديم نظرا الى ان هذا اللفظ موضوع لمفهوم هذا المعنى كذا ذكره بعض المحققين \* ( قوله الملهم الحمد ) \* بيان لفعل المحمود عليه وفي الجمع بين اسمي الذات والصفة تسيه على استحقاقه الحمد بانها الذات والصفة على ما اشتهر. والظاهر انه قصد بذكر الوصف الحمد التفصيلي ثانيا جمعا بين نوعي الحمد كما في القرءان والالهام اللقاء المعنى في الروع وهو - بضم الراء - القلب وعن الراغب تخصيصه بما كان منه تعالى او من

والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسولنا وعبدنا

الملا الاعلى ويخص اصطلاحاً بخير لا كسب فيه والمعنى مدرك يمكن التعبير عنه بلفظ ففي الملهم تجريد وفي القاموس الهمه خير ألقته اياه فلا تجريد وهو استعمال اللفظ في بعض ما وضع له واللام في الحمد لتقوية العامل واطافة حمد الى ضمير الله من اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف اي الحمد اي اياه ﴿ قوله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسولنا وعبدنا ﴾ اقول لما حمد الله تعالى اردفه بتعظيم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ثبت في الخطب اداء لبعض ما وجب وتوسلا اليه في قبول الحمد وتوفيق تمام المراد فانه واسطة كل كمال واتباعاً له تعالى في تعقيب اسمه والحديث ( لا اذكر الا وتذكر معي ) واحسن الطرق ما امرنا به وهو الصلاة والحديث ( من صلى علي في كتاب لم تنزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمي في ذلك الكتاب ) وهي لانشاء الدعاء وطلب الرحمة او التعظيم والسلامة وان كانت في صورة الخبر وجعلها خبراً معني لانشاء الدعاء قياساً على الحمد لله خطأ لان الاخبار بثبوت الحمد يستلزم حمداً كما مر والاخبار بثبوت الدعاء لا يستلزم الدعاء بخلاف قول بعضهم انها خبرية معني والمقصود الثناء فانه صحيح لكنه بعيد والمطلوب امر زائد على ما حصل له في كل وقت فان نعمه تعالى لا نهاية لها ففيه حذف او استعمال العام في الخاص بقريظة ان طلب الحاصل غير معقول وقيل امر تعبدي لا كمال الطالب وتعظيم المطلوب ولم يقصد معناه وهو تكلف نفى ان الارجح خبرية جملة الحمد فيلزم عطف الانشاء على الخبر فيما لا محل له من الاعراب والجمهور على منعه فالوجه أن تجعل جملة الحمد انشائية او يقدر القول والتأويلات البعيدة لا تخفى والصلاة من الله رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهما تضرع ودعاء على المشهور والسلام بمعنى السلامة من النقائص او التسليم والسيد المتولي للسواد اي الجماعة الكثيرة وينسب ذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد الثوب والدابة ويقال ساء القوم يسودهم ولما كان من شرط المتولي للجماعة الكثيرة ان يكون مهذب النفس قيل لكل من كان فاضلاً في نفسه سيد . قال النووي في « الاذكار » ويطلق على الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستغزى غضباً وعلى الكريم وعلى المالك . اهـ واطلاق السيد على نبينا صلى الله عليه وسلم يوافق ما ثبت في الحديث انه قال ( انا سيد ولد

أدم ولا فخر) ولكن هذا في مقام الاخبار عن نفسه بمرتبته ليستند انه كذلك وأما في ذكره والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فقد علمهم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم لما سأله عن كيفيتها بقوله (اللهم صل على محمد الخ) فلم يذكر لفظ السيد. وقد تردد نظر الشيخ عز الدين في ان الافضل ذكر السيد مراعاة للادب او عدم ذكره رعاية للوارد نقله عنه الشيخ جمال الدين الاسنوي قال وفي حفظي ان الشيخ عز الدين بناه على أن الافضل سلوك الادب أم امثال الامر فعلى الاول يستحب دون الثاني اه. وأفنى ابن تيمية بترك زيادة سيدنا قبل محمد وأطال بعض الشافعية والحنفية في رده وتزييفه ومحمد بدل من سيدنا لا يقال جعله بدلا لا يقتضي ان يكون المبدل منه في حكم الطرح فيلزم أن يكون اثبات السيادة له صلى الله عليه وسلم غير مقصود اصلا مع انه ليس كذلك لان المراد بكون المبدل منه في حكم الطرح انه غير مقصود بالذات بل ذكر توطئة وهنا الامر كذلك اذ المقصود بالذات الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ويجوز أن يكون عطف بيان جيء به للمدح نظراً الى ان اثبات السيادة له صلى الله عليه وسلم صراحة مقصود وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم تفأؤلا بانه يكثر حمد الخلق له كما روي في السير أنه قيل لجده عبد المطلب وقد سماه في سابع ولادته لم سميت ابنك محمداً وليس من اسماء ابائك ولا قومك قال: رجوت أن يحمد في السماء والارض. وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه. والاضافة في رسوله وعبدته لتشريف المضاف اي تشريفاً وتبهيهاً على ان منشأ هذا اللفظ الخاص انما هو كمال الاختصاص وهي في سيدنا ورسوله وعبدته لتعريف العهد الخارجي اي السيد المعين المعلوم عند أهل الملة وكذا الباقي ولم يقدم عبده على رسوله امثالاً لما في الحديث الصحيح (ولكن قولوا عبد الله ورسوله) رعاية للسجع والرسول لغة المرسل ومن العرب من يثنيه ويجمعه ومنه «انا رسولا ربك» أي موسى وهارون «ولقد جاءت رسلنا ابراهيم» ومنهم من يوحده مطلقاً ومنه «انا رسول رب العالمين» وحد لانه في معنى الرسالة ومن محيئه بمعنى الرسالة قول الشاعر:

ألا أبلغ أبا عمرو رسولا ❀ باني عن مناحتكم غني

ولان فعولا لا يستوي فيه المذكر والمفرد وفروعهما وشرعاً انسان أوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه وقيل في الفرق غير ذلك وقيل بترادفهما لقوله تعلى «وما ارسلنا من

قبلك من رسول ولا نبيء» فقد اثبت لهما معنى الارسال وقد يطلق الرسول على اعم مما ذكر. قال النووي رحمه الله تعالى في شرح مسلم : ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الآدميين والملائكة قال الله تعالى « الله يصطفى من الملائكة رسلا ومن الناس » ولا يسمى الملك نبيا اه. فعلى هذا بينهما عموم من وجه وعلى الاول بينهما عموم مطلق والعبد في الاصل صفة ثم استعمل استعمال الاسماء وهو احب الاسماء الى الله تعالى وارفعا اليه قال ابو علي الدقاق : وليس للعبد صفة اتم ولا اشرف من العبودية ولذا أطلقها الباري سبحانه وتعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم في اشرف المقامات كمقام الاسراء وتنزيل الوحي قال تعالى « سبحان الذي اسرى عبده - الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب - تبارك الذي نزل الفرقان على عبده - فوحي الى عبده ما اوحى » ومن نظم القاضي عياض رحمه الله :

ومما زادني شرفا وتيها \* وكدت باخصي اطأ الثريا

دخولي تحت قولك يا عبادي \* وان سيرت احمد لي نبيا

ويقال على اضرب . الاول عبد بحكم الشرع وهو الانسان الذي يصح بيعه وابتياعه . الثاني : عبد بالايجاد وذلك ليس الا لله تعالى واياه قصد بقوله « ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبداً » الثالث : عبد بالعبادة وهو المقصود بقوله : « واذكر عبدنا ايوب - فوجدنا عبداً من عبادنا » ومنه « سبحان الذي اسرى عبده » الرابع : عبد الدنيا واغراضها وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها واياه قصد النبي صلى الله عليه وسلم بقوله (تعس عبد الدينار) والعبودية اظهار التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل والخضوع ولا يستحقها الا من له غاية الافضال ومن كون غاية التذلل والخضوع معنى العبادة كان العبادة دليلا على الوجدانية اذ لو كان اله آخر لم يمكن حصول غاية الخضوع اذ لو تساويا فيه لم يكن لاحدهما غاية الخضوع. واثري الفصل بين جملة البسمة والحمدلة تبييناً على استقلال كل بالمقصودية الذاتية والوصول في جملة الصلاة تبيينها على تمييز ما يتعلق به تعالى بالمتبوعية والمقصودية الذاتية (فان قلت) ما سبب اشرفية وصف العبودية والربوبية انما بالحقيقة لله تعالى لا غير والعبودية بالحقيقة لمن دونه ففي الوصف بها اشارة اي اشارة الى غاية كماله تعالى وتعاليه واحتياج غيره اليه في

وعلى آله وصحبه وجنده ( وبعد )

سائر احواله والعبودية في الرسول لكونها انصرا فافا من الخلق الى الحق أكمل من الرسالة لكونها بالعكس ولان العبد يتكفل مولاه باصلاح شأنه والرسول يتكفل باصلاح شأن الامة وكم بينهما ﴿ قوله وعلى آله وصحبه وجنده ﴾ اعاد كلمة على ردا على الشيعة ان جمع الال مع النبي في الصلاة بكلمة على لا يجوز ويجب ترك الفصل بينه وبين آله وينقلون في ذلك حديثا والمشهور ان اصل آل اهل قلبت الهاء الفاء وفي القاموس همزة ثم الفاقيل فلا يلزم شنود وفيه نظر لتصريح بعض المحققين بشنود من مده. وتصغيره على أهيل دليل على ما مر لما تقرر ان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وقيل اصله اول ويصغر على أويل ولذا ذكره الجوهر في الالف والواو : وفي القاموس يصغر على أويل وأهيل وخص بعد القلب أو مطلقا بان لا يضاف الا الى ذوي الخطر من ذوي العقول وذا لا ينافي التصغير لانه في المضاف مع ان الخطر متفاوت فيقبل التصغير . والصحب قال سيوييه اسم جمع لصاحب والاخفش جمع له وبه جزم الجوهر في وحاول بعضهم التوفيق بحمل كلام الاخفش على الدلالة على ما فوق الواحد . والجند كما قال الجوهر في اللغة هم الانصار والاعوان قال : ودمشق وحمص وقنسرين والاردب وفلسطين كل منها يسمى جندا لاقامة الانصار والاعوان بها في ذلك الوقت دون غيرها من بلاد الشام اه وقضية كلامه انه اسم جمع فالجندي كما اقتضاه كلامه وصرح به الزمخشري في أساس البلاغة منسوب الى احدي هذه البلاد ثم اطلق على كل مقاتل والاضافة فيما ذكر لتشريف المضاف أي تشريف ﴿ قولمو بعد ﴾ ظرف منقطع عن الضافة اي بعدما تقدم من البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر وهو بتقديم اقول ونحوها والفاء بعدها زائدة على توهم اما اشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها وقد يقال الاصل ( اما بعد ) كما هو المشهور فعوضت الواو عن اما تحقيقا لدلالة الفاء عليها وعلى هذا المجال لتوهم الجمع بين الواو واما . على ان الجمع بحسب التقدير غير مضر كما صرح به نجم الائمة الرضي لكن يتبادر من كلامه ان اما انما تحذف اذا كان الجزاء امرا او نهيا فلا يقال زيذا فضربت - فلا تغفل - وحيث جعل السابق انشاء ففيه عطف الخبر عليه على مامر وجوز الزمخشري في مثله عطف القصة على القصة بادنى جامع فليتدبر . ومنهم من قال الواو

فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري

عوض عن اما وليست بعاطفة وقد يقال المعطوف يحتمل الانشاء لان الغرض منه مدح الشرح واذا فقد اما فتقديره مهما او ان ما يكن من شيء بعد ما تقدم فهذا الخ فاقيم اما مقام الشرط والجملة تاملة في الظرف وهذا مما جوزه سيويه بل الجمهور كما في المغني وذكره العلامة التفتازاني في المختصر وذهب ابن الحاجب الى ان الظرف معمول الجزاء اي مهما يكن من شيء فهذا الخ بعد ما تقدم فاقيم ما في حيز الجزاء مقام الشرط ليفيد مع الاختصار انه ملزوم الحكم كما ان الشرط ملزوم وهو الزم الفاء في الجزاء دلالة على الشرط وجوز اعمال ما بعدها فيما قبلها بل تغيير الفاء عن صدر الصلة في نحو اما زيد فمنطلق لا فيما نحن فيه على ما توهم للغرض السابق وعليه مشى العلامة التفتازاني في موضع واما هذه مجردة عن معنى التفصيل بل مجرد اللزوم فلم يحتج لذكر الفاء معها وفي القاموس واما التاكيد كقولك اما زيد فذاهب اذا اردت انه لا محالة ذاهب والمقصود لزوم تحقق مدخول الفاء بعد ما تقدم فان المعنى لزوم وجوده بعد ما تقدم لوجود شيء ما او لزوم وجوده لوجود شيء ما بعده ووجود شيء ما مطلقا وبعده معلوم ضرورة فكذا الجزاء وتقييد اللزوم بالبعدية قرينة تامة على ان اللازم بعد ما تقدم كما لا يخفى فعلى التقديرين يحصل المقصود الا ان تقدير الجزاء اصرح فافهم (فان قلت) مضمون الجزاء ثابت وجد ما تقدم او لم يوجد فما المراد بكونه بعده (قلت) اجيب بانه قيد للاخبار والاعلام فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال فاقول او فاخبر او فاعلم هذا او البعدية رتبة فلا تقدير وقيل العبارة مستعملة لمجرد الانتقال ولم يقصد معناها وهو بعيد وفيما ذكرنا فوائد عزيزة قلنا تباع مع كثرة الانتفاع ﴿قوله فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري﴾ القول وما يشق منه لحكاية الجمل المفيدة والمحكي هاهنا هذا شرح لطيف وما يتعلق به ويجوز ان يكون المحكي جميع الخطبة وان يكون جميع الكتاب واصل يقول يقول - بسكون القاف وضم الواو - فنقلت ضمة الواو الى ما قبلها والمحكي محله نصب على المفعولية كما سيأتي والفقير المحتاج في ذاته لعجزه وضعفه أخذاً من قوله تعالى «يا ايها الناس اتم الفقراء الى الله» قال في الكشف لان الفقر مما يتبع الضعف وكلما كان الفقير اضعف كان افقر



وقد شهد الله سبحانه على الانسان بالضعف في قوله تعالى « وخلق الانسان ضعيفا » وقال « الذي خلقكم من ضعف » أي الدائم الفقر والحاجة فيكون صفة مشبهة او الكثير الفقر فهو صيغة مبالغة واسم المولى يقع على معان كثيرة: هو الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحب والتابع والجار وابن العم والحليف والعضد والصهر والعبد والمنعم عليه والمعتق - وفي تشبيهات القاضي عياض: انه يطلق على الغاصب والقائم بالامر وناظر اليتيم. وقال صاحب الوجوه والنظائر: انه يطلق على الشريك والنديم والغني الذي لا يحتاج بل كل ما سواه يحتاج اليه وفيه من البديع المطابقة وهي في مقابلة العبد بالمولى والفقير بالغني. وخالده هو اسم الشارح وهو بدل من فاعل يقول وابن عبد الله نعت له ويجوز جعله خبرا لمبتدأ محذوف والجملة مستأنفة وانه قيل من خالدا (؟) فقال هو ابن عبد الله او معترضة بين القول ومحكيه وبين الموصوف وصفته وفائدة الاعتراض تمييز المصنف عن غيره لما في اسمه من الاشتهار التويصح جعلها نعتا لخالد بتقدير تكبيره. والازهري نسبة الى الازهر لانه كان مستقرا فيه وكان شافعي المذهب صعيدا جرجي البلد والازهر هو الجامع الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة وقد اخص بكثرة العبادة، واكتساب السيادة، واستعقاب السعادة، فيا له من جامع ما ازهره، وموضع ما انوره، وقال فيه بعض العلماء: ان الجالس فيه يجد رائحة من جهة الرحمن، ولا ينكر ذلك الا من هو من اهل الحرمان، وقد انتشر في الافاق علماؤه، ونفع الشرق والغرب صلحاءه، ولا عبادة متيسرة في مثله، ولا علم اكثر مما بين اهله، وهذه نبذة يسيرة والا ففضله شائع، وفخره ذائع، والله الفضل والمنة، اذ جعل عمل اهله عمل اهل الجنة. (قولنا هذا) \* الاشارة به ان كانت قبل التاليف فالى ما في الذهن وفيه اشكال لان الحاضر في الذهن حقيقة ليس الا المجمل والمجمل ليس هو مسمى الكتاب وانما مسماه المفصل وهو غير حاضر في الذهن حقيقة والمشار اليه يجب حضوره (وجوابه) انه على حذف مضاف اي مفصل هذا المجمل فالمشار اليه المجمل الحاضر في الذهن ومسمى الكتاب المخبر عنه بالاخبار الآتية هو المفصل واسم الاشارة وان كان وضعه للامور المبصرة الحاضرة في مدى المخاطب قد يستعمل في الامور المعقولة لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما

شرح لطيف على قواعد الاعراب ، سألني بعض الاصحاب

الاشارة الى اتقانه لهذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على  
الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطاعة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه  
كالمصبرات عنده واستحق ان يشار الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث  
الطالب على تحصيل المعاني واما المبالغة في كمال تعيينها وتمييزها اعتناء بشأن الحكم واما  
الاشارة الى انها سهلة التناول قريبة المآخذ كالأموار المحسوسة وان كانت الاشارة به بعد  
التليف فاما الى ما في الذهن وقد علم ما فيه واما الى ما في الخارج ان جعل مسمى  
الكتاب امرا خارجيا فالنقوش المخصوصة او الالفاظ المخصوصة وهي الصادرة من الشارح  
في الوقت المخصوص على الوجه المخصوص وهما من جملة الاحتمالات فيه. وفيه ايضا اشكال  
لان الموجود في الخارج منها ليس الا الشخص ومن المعلوم ان ليس الغرض تسمية ذلك الشخص  
ولا وصفه بالاوصاف الاتية وانما الغرض تسمية نوعه ووصفه (وجوابه) انه ايضا على  
حذف مضاف اي نوع هذا اللفظ او النقش ( فان قيل ) اذا جعل مسمى الكتاب  
المسائل المخصوصة هل يرد الاشكال على تقديره : كون المشار اليه ما في الذهن وكونه ما  
في الخارج ( فجوابه ) لا بل يختص بالاول لان المسائل المشخصة الخارجة لا تختلف  
بحسب الاشخاص او غيرها بخلاف النقوش والالفاظ \* ( قوله شرح لطيف ) \* اي  
الفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالاتها على معان مخصوصة على ما اختاره سيد المحققين  
وغيره والشرح الكشف من شرح الغامض اذا فسرتة . واللطيف من اللطافة  
وهي في الاصطلاح رقة القوام او كونه شفافا اي لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه  
وينبغي ان يكون المراد به صغير الحجم وبديع الصنع \* ( قوله سألني بعض الاصحاب ) \*  
السؤال لغة الطلب واصطلاحا طلب الأدنى من الأعلى (فائدة) قال الراغب : السؤال  
اذا كان للتعريف تعدى الى المفعول الثاني تارة بنفسه وتارة بعن وهو اكثر نحو :  
« ويسالونك عن الروح » واذا كان لاستدعاء مال فانه يتعدى بنفسه وبمن وبمنه  
اكثر نحو « واذا سألتموهن ، تناعا فأسألوهن من وراء حجاب - واسالوا ما انفقتم -  
واسألوا الله من فضله » والاصحاب قال الدواني جمع صاحب او جمع صاحب تخفيف صحب  
بمعنى صاحب وقال في المطول كالز مخشري انه جمع صاحب واورد عليه ان الز مخشري

يحل المباني ويسين المعاني ( سميته ) :

منع جمع فاعل على افعال ولهذا قال العلامة التفتازاني في حواشي الكشاف الحق عدم ثبوتها حتى قيل ان اصحاب جمع صحب بالسكون اسم جمع او بالكسر مخفف صاحب ولك ان تقول ان افعالا كما لا يكون جمعا لفاعل كذلك لا يكون جمعا لفعل الذي ليس معتد العين نحو ثوب واثواب وبيت وايات كما قال في التوضيح كما شذ اي افعال في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها هـ . لا يقال لعل المراد انه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا قياسا ولا شذوذا لانهم صرحوا بان افعالا مما حفظ في فاعل نحو جاهل وجاهل فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا فذاك والا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول تحكم - فليتأمل - والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة ومداخلة وان قلت . وعرفا التابع لغيره الآخذ مذهبه ( قوله يحل المباني ويسين المعاني ) حل المباني فك التراكيب بيان الفاعل والمفعول ومرجع الضمائر ونحو ذلك . وفي قوله يحل المباني استعارة بالكناية بان شبهت الفاظ الكتاب بعد ايضاح دلالتها على المعنى وذكر ما يحتاج اليه فيه بشيء كان معقوداً على المطلوب ازيل عقده عنه وتوصل بذلك اليه فعلى طريق صاحب التلخيص تكون الاستعارة هي التشبيه المضمرة في النفس ولم يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه كما هو الواجب فيها ويكون اثبات الحل الذي هو من خواص المشبه به قرينة الاستعارة وعلى طريق صاحب المفتاح تجعل الالفاظ استعارة بالكناية عن ذلك الشيء وتجعل نسبة الحل اليها قرينة الاستعارة ولا ترشیح هنالان اعتبار الترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة الممكنة ترشيحا واقرب من هذا جعل ذلك من الاستعارة التبعية بان شبه تعيين معاني الالفاظ بازالة العقد عن الشيء المعقود على الطلب ووجه الشبه اظهار المطلوب ثم استعير للتبيين لفظ الحل ثم اشتق منه الفعل فتكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل تبعية وقرنتها تعليق الفعل بالمباني التي هي الالفاظ ويجوز ان يطلق لفظ الحل على التبيين لاعتبار الشبه بل باعتبار انه لازم للحل فيكون مجازا مرسلا وقد صرحوا بانه لا امتناع في ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبار العلاقتين . وقوله ويسين ، مراده يحتمل انه من عطف العام على الخاص وقد يقال ان بينهما عموماً وخصوصاً

موصل الطلاب ، الى قواعد الاعراب . نافع ان شاء الله تعالى ( بسم الله الرحمن

الرحيم ) الباء متعلقة بفعل محذوف

من وجه لان حل المباني قد لا يتبين بمجرد المراد وبيان المعنى المراد قد يكون بدون حل التركيب كان يقتصر على نحو والمراد كذا . والمباني جمع مبني ومباني الكتاب ما تبني عليه مسائله والمعاني جمع معنى ( فان قلت ) هل المعنى اسم مكان او مصدر ميمي او مخفف معنى بالتشديد وما معناه لغة واصطلاحاً ( قلت ) قال السيد في حواشي شرح الشمسية : المعنى اما مفعول كما هو الظاهر من عني يعني اذا قصد أي المقصود واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه أي المقصود . قال السيد عيسى الصفوي استاذ شيخنا شرح قوله اما مفعول أي مفعول هو اسم مكان او مصدر ميمي وكلامه يحتملها تأمل اه وفي حواشي شرح الشمسية للسيد ايضاً بعد كلام قرره للمعنى ما نصه : فهذان معنيان اصطلاحيان ( احدهما ) ما يقصد بالفعل من اللفظ ( والثاني ) ما يمكن أن يقصد من اللفظ اه . قال استاذ شيخنا المذكور : وهو في اللغة بمعنى المقصود من عني اي قصد من غير اعتبار قصده من اللفظ بالفعل او القوة . قال : وذكر الجاي معنى اخر يحتاج فيه الى نقل وهو المقصود من الشيء انتهى ﴿ قوله موصل الطلاب الى قواعد الاعراب ﴾ يجوز فيه ضم موصل على الحكاية ويجوز نصبه . والطلاب جمع طالب ككتاب جمع كاتب وسماه بذلك ليطابق اسمه معناه اي ليكون اسمه باعتبار المعنى العلمي مطابقاً ومناسباً للمعنى الاصلي لا يقال معناه الاصلي اجنبي عن الكتاب فلا مناسبة في هذه التسمية لانا نمنع الاجنبية بل المعنى الاصلي من لوصاف الكتاب القائمة به فصار الاسم مناسباً لوصف الكتاب لو نقل للكتاب باعتبار وصفه ففي التسمية مناسبة . ﴿ قوله نافع ان شاء الله ﴾ في مفردات الراغب النفع ما يستعان به في الوصول الى الخير وما يتوصل به الى الخير خير فالنفع خير وضده الضر قال تعالى « لا يملكون لانفسهم ضراً ولا نفعاً » ولاشك في توقف النفع به على تعلق مشيئة الله تعالى به كسائر الكائنات ويجوز عود ان شاء الله الى جميع سابقه ﴿ قوله الباء متعلقة بفعل محذوف ﴾ ما ذكره من الباء متعلقة هو المشهور وقول الجمهور وقيل انها زائدة فلا تتعلق ومن ان المتعلق المحذوف فعل هو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاعراب ولم يذكر

تقديره أفتح يقدر مؤخراً لافادة الحصر عند البيانين وللإهتمام عند

الزحشري غيره إلا أنه يقدر الفعل مؤخراً و مناسباً لما جعلت التسمية مبدأ له ( فان قلت ) حذف ما تعلق به البسملة واجب أم جائز ( قلت ) الظاهر أنه جائز فقد قال المولى سعد الدين في المطول: ولا يبعد على المذهب الصحيح وهو كون التسمية من السورة أن يجعل « باسم ربك » متعلقاً « باقراً » الثاني ويكول متعلق الاو، قوله: « باسم الله » اه. وجوز بعضهم في البسملة أول الفاتحة تعلقها بالحمد ( قوله تقديره أفتح ) \* أولى منه أولف أو أصنف لانه يدل على تلبس التأليف كله بالتسمية على وجه التبرك أو الاستعانة بخلاف تقديره عاماً كأفتح فانه انما يفيد تلبس ابتداء التأليف بها خاصة ( فان قلت ) قد سوى بعضهم بين تقدير أولف وتقديره أفتح محتجاً بان في كل منهما مزية اذ في الاو عموم التبرك والاستعانة وعدم اختصاصهما بالبدل وفي الثاني جعل الاسم فاتحة متضمنة لجميع الكتاب اذ فاتحة الشيء ( قلت ) في التسوية نظر وذلك لان هذا انما ياتي على جعل الباء للتعديّة والمعنى أبدأ أو أفتح بسم الله أي أجعله بداية الفعل وهو خلاف المشهور مع انه نفسه مع ذكره هذا مشى على المشهور ولان الافتتاح هنا ليس الا بمعنى الابتداء فليس اللازم على الثاني الا جعل الاسم فاتحة الكتاب بمعنى انه بداية له ومجرد ذلك لا يقتضي كونه فاتحة له بمعنى تضمنه لجميع ما فيه غاية الامر انه قد يوهم ذلك لمجرد اشتراك اللفظ فعلى تقدير ان في افتح مزية من هذا الوجه انما يكون على سبيل الاتمام في الجملة وذلك لا يقاوم عموم التبرك والاستعانة ولانه لا يطرّد في جميع المواضع اذ لا معنى لكون الاسم فاتحة متضمنة لجميع السفر ونحوه من الافعال الا بغاية التعسف اللهم الا أن يجاب عن هذا بان دعوى التسوية مخصوصة بنحو التأليف وان كان كلام الائمة صريحاً في اطراد التقادير المذكورة \* ( قوله يقدر مؤخراً لافادة الحصر عند البيانين وللإهتمام عند النحويين ) \* ظاهرة ان التقديم عند البيانين لا يكون الا لافادة الحصر وعند النحويين لا يكون الا للإهتمام وليس كذلك ففي المطول عقب قول التلخيص والتخصيص لازم للتقديم غالباً يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر على تقديم ما حقه التأخير يعني انه لازم للتقديم لزوماً جزئياً أكثر يا كما ان تحرك الفك الاسفل لازم للمضغ غالباً بخلاف التمساح. وقوله غالباً إشارة الى أن التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الإهتمام أو

النحويين ( اما ) بفتح الهمزة وتشديد الميم فيه معنى الشرط

التبرك او الاستداز او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع او الفاصلة  
أو ما اشبه ذلك. قال الله تعالى «وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون» وقال «خذوه  
فعلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعتها سبعون ذراعا فاسلكوه» وقال «وان عليكم  
لحافظين» وقال «الى ربها ناظرة» وقال «فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر  
وأما بنعمة ربك فحدث» الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيها اعتبار التخصيص  
لنحو المقام عنه علي ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في «اياك  
نعبد واياك نستعين» لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لالاختصاص  
على ما قاله الزمخشري و اشار اليه المصنف بقوله : ولهذا يقال في «اياك نعبد واياك  
نستعين» معناه نخصك بالعبادة والاستعانة في ( لالى الله تحشرون ) معناه اليه لا  
الى غيره استشهد بما ذكره ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل  
( زيدا عرفت ) والثاني : بواسطة مثل ( يزيد مررت ) مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك  
وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو ( الله أحمده واياك نعبد )  
للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير دليلان عليه والاهتمام  
أيضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه اشار بقوله : ويفيد التقديم في الجميع وراء  
التخصيص اي بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شأنه اهم وهم بيانه اعنى . قال  
الشيخ في ( دلائل الاعجاز ) انا لم نجد لهم اعتمادوا في التقديم شيئا يجري مجرى  
الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن  
كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من أين  
كانت تلك العناية وبما كان اهم اه . وكان الشارح اعتمد فيما نسبه الى النحويين الى ما  
نقل عن ابن الحاجب وابي حيان ومن واقفهما وقد علمت رده بمخالفته للذوق السليم  
والاستعمال المستقيم ورأي الائمة الاعلام وقد يقال ان الشارح اضاف لكل قوم ما اشتهر  
عنهم ( قوله حرف فيه معنى الشروط ) \* ما دل عليه كلامه من ان ( اما ) حرف فيه معنى  
الشرط وليس بحرف شرط صرح به غير واحد من النحاة . قال الشيخ بهاء الدين

السبكي في شرح التلخيص (أما) من الأدوات التي يحصل بها التعليق وليست شرطا  
صرح بذلك شيخنا ابو حيان وتقل عن بعض اصحابه انها حرف اخبار مضمن معنى  
الشرط ولو كانت اداة شرط اقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن  
اداة الشرط وهي من اغرب الحروف لقيامها مقام اداة شرط وجملة شرطية ولكونها  
تدل على الشرط علم ان معنى (أما زيد فذاهب) الاخبار بانها سيذهب في المستقبل لان  
زيدا ذاهب جواب الشرط ولا يكون جوابه الامستقبلا هذا كلامه . وتقل بعضهم  
عن ابي حيان انه قال : لو كانت شرطا لكان ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما علما  
فعالم فهو عالم ذكرتها انت اولم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمر وقيام عمر ومتوقف  
على قيام زيد . (واجيب) بانها قديجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله :  
\* من يك ذابت فهذا بتي \*

وقوله : فمن يك امسى بالمدينة رحله \* فاني وقيار بها لغريب  
لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب الاترى ان المعنى (من يك ذابت)  
فاني لا أحسده وسبب ذلك ان لي بتا . وكذلك ان يكن أحد من أهل  
المدينة فان لا أعبطه فاني غريب . وقولهم اما عالم فعالم فالمعنى مهما تذكره عالما  
فذكرك حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى يذكره وليس في كلامه ما يفيد الحصر  
فلا ينافي انه حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد . قال الرضي : اعلم ان اما  
موضوعه لمعينين لتفصيل مجمل نحو قولك (هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمر وفمتملكم)  
الى آخر ما يقصد ولا استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط للجزاء كما في الظروف  
المنبئية . والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها اه . وذكر المصنف  
في المعنى معنى آخر لها وهو التوكيد قال : وقل من يذكره ولم أر من أحكم شرحه غير  
الزمخشري فانه قال ( فائدة ) اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول (زيد ذاهب)  
فاذا قصدت توكيد ذلك وانما لا محالة ذاهب وانما بصدد الذهاب وانما منه عزيمة  
قلت ( اما زيد فذاهب ) ولذلك قال سيوييه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد  
ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وانما في معنى الشرط اه . ولم يرد  
سيوييه ان معنى اما كمعنى مهما وشرطها لان اما حرف فكيف يصح ان يكون بمعنى  
اسم وفعل وانما المراد ان موضعها صالح لها وهي قائمة مقامها لتضمنها معنى الشرط .

بدليل دخول الفاء في جوابها ( بعد ) بالنصب على الظرفية الزمانية  
واختلف في ناصبه فقيل فعل محذوف وهو الذي نابت أما عنه وقيل أما لنيابتها  
عن المحذوف وهو مذهب سيوييه والاصل عنده مهما يكن من

﴿ قوله بدليل دخول الفاء في جوابها ﴾ قال الشيخ ابو حيان هذه الفاء جاءت في  
اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجيء رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله .  
قال : وتعليل المصنف - يعني ابن مالك - لزوم الفاء بتاويلها بمهما يكن من شيء ليس  
بجيد لان جواب مهما يكن من شيء لا يلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لاداة الشرط والفاء  
لازمة بعد أما . كان مادخلت عليه صالحا لاداة الشرط ام لم يكن الا ترى انه يجوز مهما  
يكن من شيء لم ابال به ويمتنع ذلك في اما بل يجب ذكر الفاء فتقول اما كذا فلم  
ابال به فدل ذلك على ان دخول الفاء ووجوبها ليس لاجل ان اولت بمهما  
يكن اه . اقول وانما لزم الفاء بعد اما ولم تلزم بعد غيرها من الشروط لان اما لما  
كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن مهما يكن ضعفت فاحتاجت للزوم الفاء لتدل  
على الشرطية بخلاف مهما وغيرها من الشروط فان دلالتها على الشرطية بالاصالة ويجب  
حذف هذه الفاء ان دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول نحو « فاما الذين  
اسودت وجوههم أكفرتهم » اي فيقال لهم اكفرتهم ولا تحذف في غير ذلك الا في  
ضرورة كقوله :

﴿ فاما القتال لا قتال لديكم ﴾

اوندور نحو ما خرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم ( اما بعدما بال رجال يشترطون  
شروطا ليست في كتاب الله ) ﴿ قوله على الظرفية الزمانية ﴾ هكذا قال الشارح هنا  
وقال في شرح التوضيح : بعد ظرف زمان كثير او مكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد  
عمرو ) وفي المكان ( دار زيد بعد دار عمرو ) وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ  
وللمكان باعتبار الرقم اه . وفي حاشية المكي : بعد ظرف مكان - ولم يذكر الزمان -  
وفي الصحاح : وهي من ظروف الزمان - ولم يذكر المكان - ﴿ قوله والاصل عنده  
الخ ﴾ عبارة سيوييه ( اما زيد فمنطلق ) معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق .  
واختلف في تفسير كلامه فقال الجمهور مرادة انه في الاصل كان ذلك ثم حذف مهما  
يكن من شيء واتى بما بدل ذلك . وقال بعضهم بل مرادة بيان المعنى البحت وان اما



شيء بعد ( حمد الله )

تفيد لزوم ما بعد فائها لما قبلها لا انه في الاصل كان كذلك بل الاصل ان يكن من شيء فحذف الشرط وهو يكن وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط اه . وهذان الوجهان جاريان في أما بعد فتقول تقريرا على كلام الجمهور اصلها في كلام المصنف مهما يكن من شيء بعدما ذكر فهذه فوائد جليدة الى آخر ما ياتي فمهما مبتدا ومعناه ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحدة أو الجواب وحدة أو مجموعهما على الخلاف في ذلك . ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير يعود على مهما . ومن شيء بيان له وفائدة هذا البيان بيان عموم مهما وانه ليس عبارة عن حصول زمان أو مكان أو غيرهما . وقيل شيء فاعل يكن على ان من زائدة في قول ابي علي ورد بلزوم خلو خبر المبتدا من عائد ثم حذف مهما ويكن واقمت أما مقامهما تخفيفاً . وفائدتها الاختصار واستدرار اصغاء السامع وتفصيل المجهمل الواقع في ذهنه وحين وقعت موقع اسم هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما الزمت لصوق الاسم والفاء وعملت في الظرف قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان . وما بعد أما ان لم يكن ظرفاً ونحوه فهو من تنمة الجزاء قدم على الفاء ليدل على انه ملزوم كالشرط وان كان ظرفاً كبعد ففي المعنى عن الجمهور جواز ان يكن معمولاً لاما والجزاء مدخول الفاء وان يكن من الجزاء الا اذا كان مانع كان . فيتعين الاول عند الاكثر فالتقدير على الاول مهما يكن من شيء بعدما تقدم فهذه فوائد الخ وعلى الثاني مهما يكن من شيء فهذه فوائد بعدما تقدم فاقيم ما في حيز الجزاء مقام الشرط ليفيد مع الاختصار انه ملزوم بالحكم كما ان الشرط ملزومه والزم الفاء في الجزاء دلالة على الشرط . وجوز اعمال ما بعد الفاء في ما قبلها بل تغيير الفاء عن صدر الصلة في نحو أما زيد فمنطلق لا فيما نحن فيه على ما توهم للغرض السابق وعليه مشى العلامة التفتازاني فمن خلط أخطأ واعترض ( فان قلت ) مضمون الجزاء ثابت وجد ما تقدم اولم يوجد فما المراد بكونه بعده ( قلت ) انه قيد للاخبار والاعلام فان القيود قد تتعلق به كما نص عليه ابن الحاجب فكانه قال فاقول او فاحبر أو فاعلم هذا أو البعدية رتبة وقيل العبارة مستعملة لمجرد الانتقال ولم يقصد معناها وهو بعيد كما تقدم كل ذلك ﴿ قوله حمد الله ﴾ مصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف أي أما بعد حمدي الله

بدأ بالحمد تأدية لحق شيء مما وجب عليه

( ان قلت ) ان قصده من قوله أما بعد حمد الله حق حمده بداية كتابه بالحمد ليحصل له الفضل الوارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلاً عن كونه حمداً غير مبدوء به (قلت يمكن الجواب بانه حمد باللازم لانه محال على انه حمد الله تعالى والدلالة على انه حمد الله يلزم منها الحمد وأيضاً حمد الله تعالى هو الثناء عليه بصيغة الحمد أو غيره فالثناء على الله حمده بانه حق الحمد ثناء عليه فهو حمد له \* (قوله بدأ بالحمد) \* اي بداءة عرفية وهي ذكر الشيء قبل ذكر المقصود وهذا ان أريد بدأ المصنف كتابه فان أريد مسائل الكتاب الآتية فالبداءة حقيقية \* (قوله تأدية الخ) \* يرد عليها ان التأدية المذكورة تحصل بمجرد الحمد ولو في آخر الكتاب فكيف يعدل البدء بها (وأجيب) بان الغرض الاصيلي من البدء بالحمد في هذا الوجه ربط القيد الذي هو تلك النعماء وجلب المزيد الذي هو التأليف وهما حاصلان بالبداءة المذكورة فهو مقصود في ضمن قصدهما ولهذا قال من شكر نعمائه مع ما تقدم الحمد أي الى قوله تعالى « لئن شكرتم لازيدنكم » ولا يخفى أنه اذا كان القصد ذلك كان تقديم الحمد على المجلوب الذي هو التأليف واجباً فعلى البدء بالحمد بالتأدية المذكورة ايماء الى هذه النكتة على ان الاطراد والانعكاس غير لازم في المقتضيات فتعليل البدء بالحمد بالتأدية لا يقدر فيه حصوله بغير هذه الطريقة وبانه تعليل للبدء بالحمد باعتبار ما اشتمل عليه من الايتان بالحمد لان معنى بدأ بالحمد اتى بالحمد في البدء وبانه تعليل للحمد . وفيه ان المقصود بالبيان البدء بالحمد فابقاؤه بلا علة وجعل العلة للقيد مما يباه الذوق السليم والطبع المستقيم وبان الشكر وان حصل بمجرد الحمد . وقد ورد ( الحمد رأس الشكر ما شكر الله من لم يحمده ) لكن أداء حقه لا يحصل الا بتقديم الحمد . وفيه ان كون التقديم على تأليف الكتاب حق شكراً للنعماء مستبعد، نعم يجب تقديم الشكر عند قصد الربط ويجلب لاجلها لا لاجل كونه حق الشكر على ان معنى الحق مثله فيما شكرنا حق شكر ككلماتي . ويجوز أن يريد بما وجب الشكر وبمن التبعض والبيان أي لحق شيء هو أي ذلك الشيء بعض الشكر الواجب . ثم يجوز أن تكون اضافة الحق بيانية أي لحق هو شيء وذلك الشيء بعض الشكر الواجب . ويجوز أن لا تكون بيانية فيراد بحق الشكر صدوره باخلاص نية

والجلالة اسم للذات المستجمع لسائر الصفات (حق حمده) أي واجب

وحسن طويته . والحق الامر اللائق المناسب للشيء وتأديته ايفأؤه . وعبارة شيخنا فيما كتبه بهامش نسخته تأمل في معناه فلا تخلو عن الصعوبة لانه ان أراد بالحق الحمد وبالشياء المضاف اليه المحمود عليه كالانعام ففيه ان المحمود عليه كالانعام لا يوصف بالوجوب الا أن يراد بالوجوب الثبوت أي ما ثبت وحصل يعني مما أنعم الله به عليه . وان أراد بالشياء المضاف اليه الحمد ففيه انه كان المناسب أن يقال أداء الشياء مما وجب لان الذي يؤدي هو الحمد لا شياء آخر هو حق له الا أن يقال المراد بحقه فعله وايجاده فان ايجاد الحمد وفعله غير نفس الحمد كما ان الأتيان بالصلاة غير الصلاة ولهذا يقال أتى بالصلاة ولم يأت بالصلاة والمعنى ان الحمد واجب على الانعامات ومن حق الواجب ان يؤدي ويفعل . والمراد بوجوب الحمد أنه اذا فعله وقع واجباً لا أنه يجب ابتداء ايقاعه فليتأمل وأسهل من ذلك كله أن يجعل قوله مما يجب بياناً للحق . ومن تبعيضية أي هو ذلك الحق بعض الواجبات وهو الحمد اه . وكتب أيضاً - أراد بما يجب الشكر كما يدل عليه كلام المطول أي لحق شياء هو بعض الشكر الواجب والمراد بالحق صدوره مع اخلاص نية وحسن طويته كما أشار اليه الفنري . ويجوز أن تكون اضافة الحق بيانته .

❖ قوله اسم للذات المستجمع لسائر الصفات ❖ قيل ليس هذا تعريفاً بل بيان للموضوع له فلا تتقاض بالالفاظ المترادفة من اللغات الفارسية وغيرها اه . وكأن المراد أن قوله اسم الخ لو كان تعريفاً لقوله « الله » لورد عليه أنه غير مانع لانه يدخل فيه حينئذ غير لفظ الله من مرادفاته الفارسية وغيرها اذ يصدق عليها انها اسم لما ذكر ثم ذكر الوصف ليس باعتبار أنه داخل في الموضوع له بل للإشارة الى استجماع الذات لجميع صفات الكمال وبيان سبب حصر الجنس المستفاد من « الحمد لله » والظاهر ان السين في المستجمع ليست للطلب بل للتأكيد ❖ قوله حق حمده ❖ الحق اصله المطابقة والموافقة وهو يقال على أوجه (الاول) للموجد الشياء بحسب ما تقتضيه الحكمة ولذلك قيل في الله تعالى حق (الثاني) للموجد بحسب مقتضى الحكمة ولذلك يقال فعل الله تعالى كله حق (الثالث) للاعتقاد في الشياء المطابق لما عليه ذلك الشياء في نفسه كقولنا اعتقاد فلان في البعث والثواب والعقاب والجنة حق والنار حق (الرابع) للقول والفعل

حمده الذي يتعين له ويستحقه كمال ذاته وقدم صفاته وتقدس اسمائه وعموم آلائه وانتصابه على المفعولية المطلقة . والصلاة والسلام بالجر

الواقع بحسب ما يجب وقدر ما يجب في الوقت الذي يجب كقولك قولك حق وفعلك حق ويستعمل استعمال الواجب والجائز واللازم (تنبيه) اضافة الحق الى الحمد من اضافة الصفة الى الموصوف وقال الزمخشري في قوله تعالى « والذين جاهدوا في الله حق جهادة » يقال هو حق وجد عالم اي عالم حقا وجدا ومنه حق جهادة (فان قلت) ما وجه هذه الاضافة وكان القياس حق الجهاد فيها او حق جهادكم فيه كما قال تعالى « وجاهدوا في الله » (قلت) الاضافة تكون لادنى ملاسة واختصاص فلما كان الجهاد مختصا ( بالله من حيث انه مفعول لوجهه ومن اجله صحت الاضافة اليه ويجوز ان يتسع في الظرف كقوله (ويوم شهدناه سليمان وسليما وعامرا) اهـ . (فان قلت) اذا كان حق حمده من باب حق جهادة فقد اضيف الصفة الى موصوفها وهو ممتنع عندهم (قلت) يؤول كما اول قولهم (جر د قطيفة) بان المعنى قطيفة جر دة اي بالية ثم حذف الموصوف واضيف صفته الى جنسها للتبيين اذ الجر د يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من والقطيفة دثار نخمل كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها \* (قوله الذي يتعين له) \* تفسير لواجب حمده \* (قوله ويستحقه) \* تفسير ليتعين له \* (قوله كمال ذاته وقدم صفاته وتقدس اسمائه وعموم آلائه) \* الاضافة في كل ذلك من اضافة الصفة للموصوف اي ذاته الكاملة وصفاته القديمة اي التي لا ابتداء لوجودها وهي صفاته الذاتية واسماؤه المقدسة اي المنزهة عن الرفت وسوء الادب . وآاؤه العامة والشاملة لكل موجود \* (قوله: وانتصابه على المفعولية) \* العامل فيها حمد لان المصدر قد ينصبه مصدر مثله \* (قوله: والصلاة والسلام) \* اي وبعد دعاءي بالصلاة لان البعدية لا تتعقب على صلاة الله والكلام على الصلاة والخلاف فيها وفي وجوبها مشهور . وقد ذكر ابن القيم في كتابه « جلاء الافهام في فضل الصلاة والسلام » مسألة نفيسة وهي: ان السلام هل حكمه حكم الصلاة في جميع ما ذكر فيها ام لا حكى فيها وجهين نقلهما عن الجويني \* (قوله بالجر) \* لعل وجوب الجر لما يلزم على الرفع من الفصل بين أما والفاء بجملته غير شرطية

عطف على حمد الله ( على سيدنا ) متعلق بالسلام على اختيار البصريين و متعلق الصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز ان يتعلق المذكور بالصلاة لانه كان يجب ذكر المتعلق بالسلام على الاصح وفي نسخة (وعبدته) وهو معطوف على سيدنا وفيه من انواع البديع المطابقة ( محمد ) بدل من سيدنا

﴿ قوله عطف على حمد الله ﴾ اي على حمد من حمد الله لكن الصلاة معطوفة على الحمد قولاً واحداً والسلام أما معطوف عليه أيضاً كما قاله الشارح أو على الصلاة على القولين المشهورين ذكرهما الشيخ أبو حيان وغيره ﴿ قوله متعلق بالسلام الخ ﴾ هذا مبني على ان الصلاة والسلام عاملان تنازعا الطرف الواقع بعدهما ويحتمل ان يكون مستقراً في محل نصب على الحال منهما أي وبعد الصلاة والسلام في حال كونهما على سيدنا محمد ( فان قلت ) أني يصح هذا وهما مضافان اليهما والحال من المضاف اليه انما تجيء في الصور الثلاث المشهورة التي ذكرها ابن مالك في قوله :

ولا تجز حلاً من المضاف له \* الا اذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزءاً ما له أضيفاً \* أو مثل جزئها فلا تحيفاً

وليس هذا منها ( قلت ) لما كان أما ليس مضافاً اليها جاز الحال منهما اذ المعنى مهما يكن من شيء تأخر عن الحمد والصلاة والسلام . والصلاة اسم يوضع موضع المصدر تقول صليت صلاة ولا تقول تصليتها كذا في الصحاح . وفيها ايضاً ان السلام اسم من التسليم وهو في اللغة الدعاء بخير وتعدية فعلها بعلى لتضمنه معنى العطف وهو من الله تعالى الاحسان ومن غيره طلب الاحسان \* ( قوله من انواع البديع المطابقة ) \* البديع علم يعرف بموجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال . والمطابقة هي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة وهي هنا الجمع بين السيد والعبد \* ( قوله بدل من سيدنا ) \* ظاهر على النسخة التي ليس فيها وعبدته ، وأما على تلك النسخة فينبغي ان يكون بدلاً من عبده لا من سيدنا لئلا يتقدم العطف على البدل وعلى انه بدل من سيدنا أو عبده فيكون مقصوداً بالذات والاول توطئة وهو بهذا المعنى في حكم الطرح

لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت المعرفة بدلا وصار المتبوع تابعا كقوله تعالى « الى صراط العزيز الحميد الله » في قراءة الجر نص على ذلك ابن مالك ( و ) على ( ءالها ) هم كما قال الشافعي ،

لا مطلقا ويجوز ان يكون عطف بيان نظرا الى ان اثبات السيادة لمصراحة مقصود قليل جيء به للمدح كما يجيء النعت لذلك وبما قررناه يندفع اشكال وهو ان جعله بدلا يقتضي ان يكون المبدل منه في حكم الطرح فيلزم أن يكون اثبات السيادة له غير مقصود أصلا مع انه ليس كذلك ( وجوابه ) كما علم ان المراد يكون المبدل منه في حكم الطرح انه غير مقصود بالذات اذ المقصود بالذات الصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم ولا يجوز أن يكون نعتا لسيدنا لتصریحهم بان العلم ينعت ولا ينعت به وما ذكره الزمخشري في الكشف في سورة الملائكة في قوله تعالى « ذلكم الله ربكم » من انه يجوز فيها حكم الاعراب ايقاع اسم الله تعالى صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبر انما يصح بناء على تأويله بالمعرف باللام كالمستحق للعبادة والافتحون نعت اسم الاشارة بما ليس معرف باللام وبما ليس بموصول مما جمع النحاة على بطلانها وقد صرح هو أيضا بامتناع كل من الامرین في مفصله . وأيضاً صرح في اوائل الكشف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته . ثم البدلية وان جوزوها في قوله تعالى « ذكر رحمة ربك عبده زكرياء » لكن الاظهر ان المقصود الاصلی هاهنا ايضاح الصفة السابقة وتقدير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس ويجوز ان يكون فائدة عطف البيان هذا المدح كما تقدم فقد ذكر الزمخشري في قوله تعالى « جعل الله الكعبة البيت الحرام » ان البيت عطف بيان جيء به للمدح ( قوله لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعربت المعرفة بدلا ) ( قيد بالمعرفة لان كلامها هنا فيها ) ولان نعت النكرة اذا تقدم لا يجب ان يعرب بحسب العوامل بل قد يكون حالاً نحو : « لمية موحشا طلل » قال الرضي : واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو ( مررت بطريف رجل ) قال

وانثؤمن العائذات الطير يمسحها \* ركبنا مكة بين الغيل والسند

أقاربها المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف (من بعده) أي من بعد محمد وأشار بذلك إلى أن الصلاة على آل مرتبة وتابعة للصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم (فهذه فوائد) جملة مقرونة بالفاء على أنها

وقريب منه قوله تعالى «وغرايب سود» لأن حق غرايب أن يتبع سود لكونه تأكيداً لها نحو (أحمر قان) وإن لم يصلح لمباشرة العامل إياه لم يقدم الاضرورة والنية التأخير كما تقول في (إن رجلاً ضرب بك في الدار إن ضربك رجلاً) اهـ. والحاصل أن بعضهم أوجب الحال في نعت النكرة وجعلهم بعضهم أولى ويجب أن تشترط لصحة الحال صلوحها لذلك وعاء المانع من تقدمها ليخرج بالاول الوصف في نحو (جاءني رجل أحمر) ونحوه من الصفات الثابتة. وبالثاني نحو قولك (مررت ضاحكاً بك) لأن الحال لا تقدم على صاحبها المجرور عند الجمهور ويغلب في نعت النكرة أن يصير حالاً ولا يجب ذلك على الأصح \* قوله أقاربها المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف \* في قوله المؤمنون وبني تغليب كما لا يخفى فالمراد بهما ما يشمل المؤمنات من بنات هاشم والذي ينبغي أن يحمل عليه الآل في كلام المصنف اتباعه أذهو أحد معني الآل فلا يلزم الإهمال بل فيما إيهام حسن لا يخفى على أرباب الكمال. وقد ذكرنا في «الدرر البهية على شرح الأزهرية» الخلاف في معنى الآل. وخبر آل محمد كل تقي سنده وإله جيداً. وروى عن جابر بسند ضعيف وافق ابن عبد السلام بأن الأولى الاقتصار على ما ورد من ذكر الآل والأزواج والذرية دون الأصحاب وهو ظاهر بالنسبة لصلاة التشهد. أما الصلاة خارج الصلاة فالأولى ذكر الصحب فيها لأنها إذا طلبت على جميع الآل ومنهم من ليس بصحابي فعلى الصحابي أولى \* قوله من بعده \* حال أي حالة كون الصلاة على الآل من بعد محمد أي بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم \* قوله وتابعة \* تفسير لما قبله \* قوله فهذه فوائد \* الإشارة بقوله هذه أن كانت قبل التأليف فإلى ما في الذهن وفيه اشكال لأن الحاضر في الذهن حقيقة ليس إلا المجمع والمجمع ليس هو مسمى الكتاب وإنما مسماة المفصل وهو غير حاضر في الذهن حقيقة والمشار إليه يجب حضوره وجوابه: أنه على حذف المضاف أي مفصل هذا المجمع. فالمشار إليه المجمع الحاضر في الذهن ومسمى الكتاب الموصوف بالأوصاف الآتية هو المفصل وإن كانت بعد التأليف فإما

جواب ان و اشار الى اشياء مستحضرة في ذهنه والفوائد جمع فائدة وهي

الى ما في الذهن وقد علم ما فيه واما الى ما في الخارج ان جعل مسمى الكتاب امراً خارجياً كالتقوس المخصوصة او الالفاظ المخصوصة وهي الصادرة من المصنف في الوقت المخصوص وهما من جملة الاحتمالات وفيه ايضا اشكال لان الموجود في الخارج منها ليس الا الشخص وهو ليس بمسمى الكتاب والا انحصر فيه وليس كذلك واما مسماه النوع وجوابه ايضا انه على حذف المضاف اي نوع هذه التقوس والالفاظ (فان قلت) اذا جعل مسمى الكتاب المسائل المخصوصة هل يرد الاشكال على تقدير كون المشار اليه ما في الذهن وكونه ما في الخارج (قلت) قال شيخنا لا بل يخص بالاول لان المسائل المشخصة الخارجة لا تختلف بحسب الاشخاص وغيرها بخلاف التقوس والالفاظ وعلى جعل مسمى الكتاب المسائل المخصوصة يكون المصنف قد استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة في مرآى المخاطب لكن لا بد من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى اتقانها لهذه المعاني حتى صارت لكمال عليها بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها. واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الى ان بلغ مبلغا صارت المعاني معها كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني وقد يقال غير هذه لتتزيلها منزلة المحسوس المشاهد مبالغة في كمال تعيينها وتمييزها اعتناء بشأن الحكم او رمزا الى انها سهلة التناول قريبة المأخذ كالامور المحسوسة. هذا وقال شيخنا يجوز ان يراد بها الالفاظ باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة ويكون لفظ «في» في قوله (في قواعد الاعراب) استعارة عن الظرفية للدلالة فالمعنى حينئذ في غاية الوضوح وهو ان هذه الالفاظ المخصوصة دالة على تلك القواعد واما اذا اريد بالفوائد المعاني كما هو الظاهر فيشكل ويحتاج لتكافؤ التفسير بين الفوائد والقواعد فان المغايرة بينهما مشكلة فليحرر ﴿قوله مستحضرة في ذهنه﴾ أي حاضرة فالسين ليست للطلب ﴿قوله وهي﴾ أي اصطلاحا ما يكون الشيء به احسن حالا منه بغيره وعبارة بعضهم والفائدة لغة ما استفدت من علم او مال واصطلاحا ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك



ما يكون الشيء به احسن حالاً منه بغيره ( جليمة ) اي عظيمة في  
( قواعد ) جمع قاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها احكام جزئياتها  
( الاعراب ) الاصطلاحي ( تقتفي )

سواء ما لم يكن ما لاجله الاقدام عليه أو كان ما لاجله الاقدام عليه وحينئذ يكون قسماً  
من الغرض عند من فسره بما لاجله اقدام الفاعل على الفعل ونفسه عند من فسره بفائدة  
مترتبة على الشيء لاجلها الاقدام عليه \* ( قوله جليمة ) \* أي عظيمة . وقال الكافيحي :  
عظيمة ، كثيرة . يقال فلان جل أي عظم قدره . ويقال ما أجدني وما أدقني أي ما اعطاني  
كثيراً ولا قليلاً . ( فان قلت ) كان من حق الصفة ان تجمع كما ان موصوفها مجموع لوجوب  
التطابق بينهما ( قلت ) قال الزمخشري في قوله تعالى « ولهم فيها أزواج مطهرة » - ( فان  
قلت ) فهلا جاءت الصفة مجموعة كالموصوف ( قلت ) هما لغتان فصيحتان يقال النساء  
فعلت وهن فاعلات وفواعل فالنساء فعلت وهن فاعلات منه بيت الحماسة :

وإذا العذاري بالدخان تقنعت \* واستعجلت نصب المقدور فملت

والمعنى وجماعة أزواج مطهرة . \* ( قوله وهي قضية كلية ) \* أي محكوم فيها على كل  
فرد فرد يتعرف منها احكام جزئياتها اي جزئيات موضوعها وخرج بقوله يتعرف الخ  
القضية البديهية فمقتضاه تخصيص القاعدة بالقضية النظرية . وقال السيد عيسى الصفوي  
استاذ شيخنا ان البديهية قاعدة ، وقل ان كلام السيد الجرجاني دال على ذلك حيث لم  
يذكر القيد المخرج للبديهية . وفي المقام اشكال لانه لا يجوز ان يكون بعض الجزئيات  
شاهداً على هذا التقدير للزوم الدور اذ مقتضى اثبات القواعد بالشواهد توقف القواعد  
على الشواهد ومقتضى تعرف احكام الجزئيات من القواعد العكس فيلزم توقف كل  
على الآخر فيلزم الدور اللهم الا ان يقال سمع من الموثوق به فيقال هذا سمع من  
الموثوق به وكل ما سمع من الموثوق به الظاهر انه كذلك يحصل المطلوب . ولقائل ان  
يقول لا حاجة لذلك لان الاستشهاد بالجزئيات بالنسبة لا تنبسط القواعد وقررها  
وتعرف احكام الجزئيات بالنسبة لغيره فليتم امل \* ( قوله الاعراب ) \* هو في اللغة الافصح  
يقال أعرب الرجل بحجته أي أفصح بها ، وفي الاصطلاح قيل نفس الحركات او  
الحروف اللاحقة آخر المعربات من الاسماء والافعال فعلى هذا يكون امراً لفظياً وهو

من القفو وهو الاتباع يقال قفوت فلانا اذا تبعت اثره وضمنه معنى

اختيار ابن خروف والاسناد ابي علي وابن الحاجب وابن مالك. وقيل هو تغيير في آخر الكلمة او ما هو كالأخر لعامل دخل عليها والحركات علامات ودلائل عليها فعلى هذا يكون امرا معنويا وهو ظاهر قول سيويه والزخشي والاعلم. والمراد بالاعراب هنا الاعراب الاصطلاحية والمراد بها علم النحو اخذا مما سيأتي \* (قوله من القفو) وهو الاتباع. منه الكلام المقفى وسميت قوافي الشعر لان بعضها يتبع اثر بعض \* (قوله يقال قفوت فلانا اذا تبعت اثره) \* بفتح تاء تبعت. قال في المعنى: واذا وقعت اي التفسيرية بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو تقول استكتمته الحديث اي سالتك كتمانها يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اي فتحت فقلت اذا سالتك لان اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

اذا كنيت بأي فعلا تفسره \* فضم تاءك فيه ضم معترف

وان تكن باذا يوما تفسره \* ففتحك التاء امر غير مختلف

كثيت سترت اي اتيت بفعل خفي المعنى وقوله باي متعلق بمحذوف يدل عليه تفسيره أي اذا كنيت حالة كونه مفسرا بأي فعلا. ولا يجوز ان يكون فعلا منصوبا بكنيت. وبأي يتعلق بتفسيره لما يلزم عليه من الفصل بالاجنبي وتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور. والباء من قوله (وان تكن باذا) للمصاحبة لا للالة لان اذا ليست المفسرة وانما المفسر ما بعدها اي وان تكن مفسرا له مع اذا بما يذكر بعدها اي قوله وضمنه معنى تسلك والحامل على التضمنين تعديتها بالباء مع انها متعد بنفسه. ولك ان تقول معنى الاتباع يتعدى بمثل هذه الباء كمعنى السلوك فلا حاجة الى التضمنين الا ان يقال تعلق السلوك بالجادة انب فان قولك سلكت الطريق اي دخلت فيه انب من اتبعته واقعد في المعنى فليتأمل. قال في المعنى: القاعدة الثالثة قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدي كلمتين. قال الزخشي الا ترى كيف رجع معنى (ولا تعد عينك عنهم) الى قولك ولا تقتحم عينك مجاوزين الى غيرهم (ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم) اي ولا تضموها اليها آكلين اه. ومن مثل ذلك ايضا قوله تعالى «الرفث الى نسائككم» ضمن الرفث معنى الافضاء فعدي الى مثل وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالباء يقال ارث فلان بامراته وقوله تعالى «وما تفعلوا من خير فلن تكفروا» اي فلن تحرموا اي فلن

تحرر مواثوبها ولهذا عدي إلى اثنين لا إلى واحد. وقوله تعالى « ولا تعزموا عقدة النكاح » أي لا تتووا ولهذا عدى بنفسه لا بعلى وقوله تعالى « لا يسمعون إلى الملا الأعلى » أي لا يصغون وقولهم (سمع الله لمن حمده) أي استجاب فعدي سمع في الأول بالى وفي الثاني باللام وإنما أصله أن يتعدى بنفسه مثل « يوم يسمعون الصيحة » وقوله تعالى « والله يعلم المفسد من المصلح » أي يميز فالهنا عدي بمن لا بنفسه وقوله تعالى « للذين يولون من نسائهم » أي يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف فلهذا عدي بمن ولما خفي التضمن على بعضهم في الآية وراى أنها لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى للذين كما تقول (لي منك مبرة) قال وأما قول الفقهاء آلى من إمراته فغلط أوقعهم فيها عدم فهم التعلق في الآية وقال أبو كبير الهذلي :

حملت بها في ليلة مذودة ❀ كرها وعقد نطاقها لم يحلل

وقال قبله :

ممن حملن بها وهن عواقد ❀ حبك النطاق فشب غير مهبل

مذودة أي مذعورة ويروى بالحجر صفة لليلة مثل « والليل إذا يسر » وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوي مع أنه الحقيقة لأن ذكر الليلة حيث لا كبير فائدة فيه والشاهد فيهما أنه ضمن حل معنى علق ولو لا ذلك لعدي بنفسه مثل « حملته أمه كرها » وقال الفرزدق :

كيف تراني قاليا مجني ❀ قد قتل الله زيادا عني

أي صرفه عني بالقتل وهو كثير. قال أبو الفتح في كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه لجا منه كتاب يكون مئين أوراقا إلى هنا كلام المغني. قال الدماميني : الظاهر أنه بني ذلك على رأي من يجوز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها ألا ترى أن الفعل من قوله تعالى « للذين يولون من نسائهم » ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الأيلاء إلا الحلف واستعماله في الامتناع من وطء المرأة إنما هو بطريق المجاز من باب اطلاق اسم السبب على المسبب فاطلق فعل الأيلاء مرادا به ذاك المعنىان جميعا على ما يقتضيه قوله وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز بلا شك. وفي حاشية الكشاف : وحقيقة التضمن أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جنبي لو جمعت تضمينات العرب

لاجمعت مجلدات (فان قيل) الفعل المذكور ان كان في معناه المجازي فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز (قلت) هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذاً من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا (احمد اليك فلانا) معناه احمد منهي اليك حمداً (ويقلب كفيه على كذا) نادماً على كذا، وقد يعكس على ما يشعر بقوله اي يعترفون به يعني قول الزمخشري في الايمان. واماتعديتها بالباء فلتضمينها معنى اخر واعترف اي يعترفون به. ثم قال التفتازاني - ولا بد من اعتبار الحال اي يعترفون به مومنين والا لكان مجازاً محضاً لا تضميناً. وربما يقال ان اصله المتروك يدل على زيادة القصد اليه فجعله اصلاً والمذكور حالاً وتبعا لولي. ويجاب بان ذكر صلته يدل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد إليه اذ لا دلالة بدونها فتعين جعل الاصل اصلاً والتبع حالاً. وفي حاشية الغزي في بحث تقديم المسند: وهاهنا نكتة ان ينبغي يتنبه لها وهي ان اللفظ في صورة التضمين مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ آخر محذوف دل عليه بذكر ما هو من متعلقاته، كي لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فتارة يجعل المذكور اصلاً والمحذوف حالاً وتارة يعكس (فان قلت) اذا كان المعنى الاخر مدلولاً عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه (قلت) لما كان مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه اه. هذا ولقائل ان يقول معنى الاتباع يتعدى بمثل هذه الباء كمعنى السلوك بالجادة انسب فان قولك سلكت الطريق اي دخلت فيه انسب من اتبعته واقصد في المعنى فليتامل كذا قال شيخنا. ثم رايت الكافيحي قال تقتفي تختار هذه الفائدة مأخوذة من قولهم فلان اقتفى الامر اذا اختاره. لتأملها الضمير فيه راجع الى فوائد او الى قواعد بل هو اولى واحسن واللام فيها للتعدية او للتعليل. وقد وجد في بعض النسخ الباء في مقام اللام ووجدنا في بعضها متأملها بدون حرف الجر على انه فاعل يقتفي فحينئذ يكون مأخوذاً من قولهم اقتفى اثر فلان اذا اتبعها اه. واعلم ان مثل هذه العلل وهو المعدى بالباء يجب فيها عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول اي لان الباء التي للتعدية التي عنده بمعنى مع وعند سيبويه لا تجب فيه المصاحبة لان الباء في مثل ذهبت به كالمزاة والتضعيف بمعنى ذهبت بها ذهبت وتجاوز المصاحبة وعدمها وعليه فمعنى تقتفي بمأملها جادة الصواب انها تصير متأملها سالكا طريق الصواب فلا دلالة في

تسلك (بمأملها) اي الناظر فيها (جادة) بالجيم اي معظم طريق  
(الصواب) وهو ضد الخطا (وتطلعها) اي توقفها في (الامد) اي الزمن  
(القصير) خلاف الطويل ولو قال القليل يدل القصير لكان أنسب

كلام المصنف على انها تصاحب متأملها في سلوك الطريق الصواب \* (قوله بمأملها) \* اي  
بالناظر فيها حادة الصواب المراد بالناظر فيها الناظر بالبصيرة والفكر اي المتفكر فيها  
والجادة مفعول تفتني تعدى اليه بنفسه . وقوله بمأملها تعدى اليه ايضا بالحرف . والمعنى  
ان هذه الفوائد تجعل متأملها تابعا وسالكا طريق الصواب اي الحكم المطابق للصواب  
كما تقول (ماريت بزيد عمراً) اي جعلت زيدا مماريا عمرا وهكذا شان كل فعل متعد  
لنفسه عدي لآخر بالباء ونحوها يكون هذا معناه . وفي تعليق الاقتفاء بالتأمل اشعار  
بانها انما تجعل متأملها تابعا وسالكا لطريق الصواب في حالة اتصافه بهذه الصفة ومصاحبه  
لها حتى لو لم يراعها لم تفده ذلك . واعلم ان اسناد تفتني الى الفوائد مجاز عقلي طرفاه  
حقيقيان لان الاقتفاء والفوائد مستعملان في معنهما الحقيقي وانما التجوز في نسبة  
أحدهما للآخر والنسبة الحقيقية انما هي للتأمل فيها اي يفتني متأملها بسببها جادة  
الصواب . ومن ثم قال بعضهم ان في العبارة قلبا وان اصلها يفتني المتأمل بها اي بسببها  
جادة الصواب \* (قوله اي معظم طريق الصواب) \* الظاهر ان المراد بالجادة الطريق لما  
هو واضح من ان الناظر فيها لا يصير بذلك سالكا معظم طريق الصواب . وقد يقال  
ان هذا ادعاء منه « وكل حزب بما لديهم فرحون » وجمع الجادة جواد \* (قوله ضد  
الخطأ) \* هو الحكم المطابق للواقع وكان المراد بالصواب الاستقامة من قولك (صاب  
السهم) اذا قصد ولم يحد عن الغرض \* (قوله توقفه) \* اي تجعله واقفا على تلك النكت  
الكثيرة اي مشاهدا لها ولاجل هذا اختار تطلعه على ان يقول تعلمه \* (قوله الامد) \* هو  
مدة لها حد مجهول اذا اطلق وقد ينحصر نحو ان يقال زمانه كذا والفرق بين الزمان  
والامد ان الامد يقال باعتبار الغاية والزمان عام في المبدأ والغاية ولذلك قال بعضهم  
المدى والامد متقاربان وعبارة « العز ابن جماعة » عقب قوله في الامد اي الغاية كالمدى يقال  
ما أمدك أي منتهي عمرك والامد ايضا الغضب وقد امد عليه بالكسر وابدأ اي غضب  
\* (قوله القصير) \* اي في نفسه أو بالنسبة الى وقت تحصيل غير هذا الكتاب والجمع قصار

لكثير في قوله ( على نكت كثير ) بالاضافة والنكت بالمشاة جمع نكتة  
وهي الدقيقة

❖ ( قوله على نكت كثير ) ❖ فان قلت ما معنى اطلاع الفائدة على النكت فانها عنها ( قلت )  
الفرق بينهما حلي فان المراد من القوائد قواعد علم النحو على سبيل الضبط والاختصار  
والمراد من النكت الدقائق التي استنبطها بوجوده قريحته فيكون غير ها ويجوز ان يكون  
الامر الواحد معتبراً بعبارات مختلفة بحسب اختلاف الاعتبارات كالقضية تعتبر تارة بالخبر  
واخرى بالنتيجة فسمى المعاني بالفوائد لكونها مستفادة من الالفاظ واخرى بالنكت  
لانها مستنبطة بدقة نظر العقل اه . قال شيخنا : ويجوز ان يراد بالنكت الفروع  
المستفادة بواسطة تلك القواعد فالمغايرة في غاية الوضوح . ويجوز ان يراد بالابواب في  
قوله من الابواب الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة وهي بيان لكثير فتكون اضافة  
النكت لكثير من اضافة المدلول الى الدال في الجملة فليتم امل اه . ويجوز ان يراد بالفوائد  
الالفاظ المخصوصة كما تقدم وبالنكت اما المسائل أو الفروع التي استخرجها المصنف  
بحسن استخراجها وبالا بواب فروع تلك المسائل فالمغايرة حيث بين الثلاثة ظاهرة .  
❖ ( قوله وهي الدقيقة ) ❖ من الدقيق خلاف الغليظ استعير لما لا يدرك الا بالنظر وحدة  
الفهم لان ما غلظ يرى بسرعة . وقيل من دق اذا صغر بحيث لا يدرك الا بالنظر الحاد  
وعليه النقل وهي اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر من نكت الارض اذا اثر فيها  
بقضيب . ونحوه فلان دقيق الكلام وخفيه يفقر الى تأثير النفس من الفكر أو تتأثر  
النفس منه لشدة القبول والتمكين . والنكتة من الكلام الجملة المنقحة المحذوفة الفضول  
واضافتها الى قوله كثير وهو مقابل القليل من النوع الذي يقابل به الكثرة للوحدة .  
واعلم ان التقابل بين الوحدة والكثرة وكذا الواحد والكثير ضرورة وانما الكلام في  
جهة تلك المقابلة . واعلم ان الكثرة لا تقابل الوحدة لذاتها ذليس احدها ما عدم الاخرى  
ولا ضداً لها ولا مصاحبة لتقوم الكثرة بهابل لكونها مكيال الكثرة وهي اضافة عرضت  
لها . ولعله انما ضبط بالاضافة لان كثير وصف في المعني للابواب لان قوله من الابواب  
بيان لكثير ويجوز ان تكون ( من ) فيه للتبعيض . وقال المولى التفتازاني : النكتة كل

(من الابواب) جمع باب ويجمع ايضاً على ابوبة للازدواج كقول  
ابن مقبل :

هتاك أخبية ولاج ابوبة \* يخالط الجدمنه البر واللينا  
(عملتها) بكسر الميم (عمل) بفتحها (من طب لمن حب)

---

نقطة من بياض في سواد وعكسه ونكت الكلام لطائفه ودقائقه التي تحتاج الى تفكير .  
\* (قوله من الابواب) اي الابواب التي يحتاج اليها المعرب ، والباب لغة ما يدخل منه  
ويتوصل منه الى غيره - كذا قيل - وهو يشمل الطريق في الصحراء الموصل الى محل  
آخر . والظاهر انه ليس بابا لغة . فسمى مبتدأ كل كلام مفصول بابا لانه يدخل منه الى  
المقصود ثم سمي نفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني أو بمعنى المبوب . قال  
الزمخشري : بوب الكتب لان القاري اذا ختم بابا وشرع في آخر كان أنشط وأبعث  
كالمسافر اذا قطع فرسخاً ولذا كان القراء ان سوراً اه . ولانه أسهل في وجدان المسائل  
والرجوع اليها وادعى لحسن الترتيب والنظم والا لربما تذكر المسائل منتشرة فافهم .  
وقد تطلق الابواب ويراد بها الانواع \* (قوله عملتها) \* فائدة تغيير الاسلوب وترك  
العاطف التنبيه على ان هذا العمل على هذا النسيج المقبول متقدم على الاوصاف المذكورة  
لكنه قدمها عليه لكونها أنسب بالمقام \* (قوله بكسر الميم) \* وأما عمل - بالفتح -  
فاسم رجل يقال رجل عمل - بالكسر - وعمولا اذا كان مطبوعاً على العمل .  
\* (قوله عمل من طب لمن حب) \* قال المصنف في بعض ما علق عنه يقال طب يطب  
أي صار عالماً ماهراً ، وحب يحب أي أحب ، وقرأ بعضهم «فاتبعوني يحبكم الله» بفتح  
الياء لان الماضي ثلاثي وتفتح الباء لالتقاء الساكنين لانه جزم في جواب الامر  
فسكن والحرف المدغم ساكن تقول العرب : فعلته فعل من طب لمن حب . أي فعل  
من هو ماهر بالشيء حاذق فيه وقد فعل شيئاً لمن أحب فانه اذا كان كذلك جاء الفعل  
على غاية من الاتقان والحسن . وطب مأخوذ من الطب الذي هو علاج الداء فيكون  
اطلاق المطبوب على المسحور من باب اطلاق السليم على اللديغ . وقال ابن الانباري :  
الطب من الاضداد يقال لعلاج الداء طب وللسحر طب فالطبيب هو العالم بالطب ويل  
جاذق طبيب عند العرب . وقال السيوطي في حاشيته علي البخاري : الطب لغة العلاج

لغة في احب والاصل كعمل من طب لمن احب والمراد اني بالغت في النصح فجعلت هذه الفوائد لطلبة العلم كما يجعل الطبيب الحاذق الادوية

والسحر والعادة. وفي الاصطلاح: علم بقوانين يتعرف بها احوال بدن الانسان من جهة الصحة وعدمها لتحفظ حاصلته وتحصل غير حاصلته ما امكن اه. واللام في قوله لمن حب متعلق بعمل ويجوز ان يتعلق بطب كما جاء المثل - ان كنت ذا طب فطب لعينك \* (قوله لغة في احب) \* قال الكافيجي: واما حب فيجوز ان يكون ماخوذا من قولهم حبه يحبه - بالكسر - فهو محبوب، قال الشاعر:

\* احب أبا مروان من أجل تمره \*

فيكون العائد الى الموصول او الموصوف محذوف والضمير المستتر فيه عائد الى الموصول الاول ويجوز ان يكون ماخوذا من قولهم حب يحب - بالضم - فيكون لازما فالضمير المستتر راجع الى الثاني اه. \* (قوله والاصل كعمل من طب لمن احب) \* فهو من التشبيه البليغ بحذف أداة التشبيه والغرض من التشبيه تحصيل العلوم لهم وازالة الجهالات عنهم فانها على النفوس كالامراض على الابدان وسياتي في كلام الشارح بيان الغرض بغير ذلك ولا تنافي فليتأمل. وفائدة حذف أداة التشبيه قصد المبالغة فيه مع الاختصار. قال الكافيجي: واعلم ان المحبة تتضمن معنى العشق والشوق فلاجل هذا اختاره هاهنا على ان في ذلك صنعة التجنيس كما في قوله تعالى « ويل لكل همزة لمزة » اه. والحب المحبة وكذلك بالكسر والحب ايضا الحبيب مثل خدن وخدين ومن المهم التفرقة بين الحب والعشق والشوق، قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام السلمي في فتاويه: والفرق بين العشق والمحبة ان العشق فساد يخيل وان أوصاف المعشوق فوق ما هي عليه ولا يتصور مثل هذه في حق الاله الذي يرى الاشياء ويعلمها على ما هي عليه وكذلك لا يطلق على حب العبد للرب لاشعاره بان يخيل العاشق فوق حال المعشوق والله تعالى لا يقف احد على كماله فضلا عن ان يتخيل الى انه يعشق ويعشق لان العشق فساد في الطبع مخيل لما لا وجود له، قال الاطباء - هو مرض وسواسي يجلبه صاحبه الى نفسه بالفكر وحسن الصور والشمائل - فمن اطلق هذا على محبته لله تعالى عزر واطلاقه على محبة الله تعالى اياه اقبح واعظم فيعزر تعزيرا أعظم من تعزير من أطلق



هذا اللفظ على محبته لربه اذ لا يوصف الاله الا باوصاف الكمال ونعوت الجلال التي ورد استعمالها في الشرع واختلف العلماء فيما كان دليلا على الكمال ولم يرد به الشرع فقال بعضهم لا يعبر عن ذاته ولا عن صفاته الا بما عبر به عنهما، وقال آخرون بل يجوز ذلك اذ لم يثبت المنع عنه في كتاب ولا سنة ومثل ذلك ان يقول (الله يعرف ويديري) مكان قوله تعالى « الله يعلم » اه. وقال الازهري : سئل احمد بن يحيى عن الحب والعشق ايهما احمد ، فقال - الحب لان العشق افراط . قال ابن الاعرابي - والعشق اللباب واحدا منها عشقة اذا قطعت . قال ابو عبيد : امرأة عاشق لانه يذبل من شدة الهوى كما تذبل العشقة اذا قطعت . قال ابو عبيد امرأة عاشق بلا هاء . وحكاة الكسائي قال الليث عشق يعشق عشقا وعشقا ، العشق الاسم والعشق المصدر . قال غيره - العشق والعشق بالشين والشين اللزوم للشيء لا يفارقه ولذلك قيل للكلف عاشق للزومه هو او للعشق العشق ، هذا كلام الازهري . وقال الليث في العين بعد ذكر ما نقله الازهري عنه يقال للفاعل عاشق وعاشقة وللفعول معشوق ومعشوقة . وقال صاحب المحكم عجب المحب والمحبوب يكون في عفاف الحب ودعا ربه عشقة عشا وعشقا ويعشق وقيل العشق الاسم والعشق المصدر ورجل عاشق عشاق وعشق كثير العشق وامرأة عاشق وعاشقة والعشقة شجرة تخضر ثم تدق وتصفر قاله الزجاجي ، وزعم ان اشتقاق العاشق من ذلك . وللناس في رسم العشق وحده كلام بائن متباين فمن حدوده المليحة ورسومه الصحيحة قول قيناغوس (١) الذي اخذ عن اصحاب سليمان ابن داود وعليه الصلاة والسلام فيما ذكره صاعد في كتاب الطبقات : « العشق طمع ينولد في القلب ويتحرك وينمى ثم يتربى » « ويجمع الى مواد من الحرص وكلها قوى زاد صاحبه في الالتهاب واللجاج والتمادي » « في الطلب والطمع والفكر في الاماني حتى يؤديه ذلك الى الهم المقلق ويكون احتراق » « الدم عند ذلك باستحالة السواد والتهاب الصفراء وانقلابها اليها ، ومن طبع السوداء » « فساد الفكر ومع فساد الفكر يكون زوال العقل فيطلب ما لا يكون ويتمنى ما » « لا يتم حتى يؤدي ذلك الى الجنون فحينئذ ربما قتل العاشق نفسه وربما مات غما وربما » « نظر الى معشوق فمات فرحا وربما شهق شهقة فتتخفق روحه فيبقى اربعة وعشرين »

(١) هكذا في الاصل - ولعله تصحيف : فيثاغورس اذ هو المعروف

« ساعة فيظنونه انه قد مات فيدفنونه وهو حي وربما تنفس الصعداء فتختنق نفسه »  
« في تامور قلبه وينضم عليها القلب ولا ينفرج حتى يموت وتراه اذا ذكر من يهواه »  
« هرب دمه واستحال لونه . ومنها قول افلاطون الآخذ للحكمة من قيناغوس »  
« المتقدم ذكره : العشق قوة غريزية متولدة من وسواس الطمع واشباح التخيل »  
« قام بنصال الهيكل الطبيعي يحدث للشجاع جبناً وللعجبان شجاعة ، يكسو كل »  
« انسان عكس طباعه حتى ليبلغ به المرض النفساني والجنون الشوقي فيؤديانه الى »  
« الداء العضال . ومذهب قول ارسطوطاليس الآخذ الحكمة عنه افلاطون : العشق »  
« عمى العاشق عن عيوب المعشوق . وهذا كقول النبي صلى الله عليه وسلم (حبك »  
« الشيء يعمي ويصم ) وقول الشاعر :  
« ولست براء عيب ذي الود كله ❀ ولا بعض ما فيه اذا كنت راضيا »  
« وقول الآخر :  
« وعين الرضى عن كل عيب كليله ❀ كما ان عين السخط تبدي المساويا »  
« وقول الآخر :  
« وعين السخط تبدي كل عيب ❀ وعين أخي الرضا عن ذاك عميا »  
« ومنها ما عليه ابو علي بن سينا وغيره من الاطباء : العشق مرض وسواسي شبيه »  
« بالمالخيوليا يجلبه المرء الى نفسه بتسليط فكرته على استحسان بعض الصور والشمائل »  
« وقد يكون معه شهوة جماع وقد لا يكون . وقال بعض الادباء الظرفاء : العشق »  
« عبارة عن طلب ذلك الفعل من شخص مخصوص . وهذا ظريف . وقال الجنيد »  
« العشق ألفة رحمانية والهام شوقي أوجهما كرم الله تعالى عن كل ذي روح لتحصل »  
« به اللذة العظمى التي لا يقدر عليها الا بتلك الالفة وهي موجودة في الانفس بمقدرة »  
« مراتبها عند أربابها فما أحد الا عاشق لامر يستدل به على قدر طبقته من الخلق »  
« ولاجل ذلك كان شرف المراتب في الدنيا مراتب الذين زهدوا في الدنيا مع »  
« كونها معاناة ومالوا الى الاخرى مع كونها مخبراً لهم عنها بصورة لفظ . وقال الاصمعي »  
« سألت اعرابية عن العشق فقالت : جل والله عن ان يرى ، وخفي عن أبصار الورى »  
« فهو في الصدر كمن كمن النار في الحجر ان قدحته أورى ، وان تركته توارى . »



« وقال بعضهم - الجنون فنون والعشق فن من فنونه واحتج بقول قيس  
« قالوا جنت بمن تهواه قلت لهم ❁ العشق أعظم مما بالمجانين  
« العشق لا يستفيق الدهر صاحبه ❁ وانما يصرع المجنون في الحين  
« وقيل لابي زهير المدني ما العشق فقال : الجنون والذل وهو داء أهل الظرف .  
« وقيل لابي وائل الاوصاحي ما تقول في العشق فقال : ان لم يكون طرفاً من الجنون  
« فهو عصارة من السحر . وقالت اعرابية : هو تحريك الساكن وتسكين المتحرك  
« وقال المامون ليحي بن اكرم ما العشق ، فقال : سوانح تمنح للمرء فيهم بها قلبه  
« ويؤثر بها نفسه . فقال له ثمامة اسكت يا يحي انما عليك ان تجيب في مسألة طلاق  
« أم محرم صاد صيداً وأما هذه فمن مسائلنا نحن . فقال له المامون قل يا ثمامة ، فقال  
« العشق جليس ممتع ، وأليف مؤنس ، وصاحب ملك مسالكة لطيفة ، ومذاهبة  
« غامضة ، واحكامه جارية ، ملك الابدان وأرواحها ، والقلوب وخواطرها ، والعقول  
« وآراءها ، قد أعطى عنان طاعتها وقوة تصرفها ، وتوارى عن الابصار مدخله ،  
« وعمي عن الابصار مسلكه . فقال المامون أحسنت يا ثمامة وأمر له بالف دينار  
« وفي الصحاح : العشق فرط الحب وهو عند الاطباء من جملة أنواع الما ليخوليا  
« تغير الظنون والفكر عن المجرى الطبيعي الى الفساد . وقال ابن سيده : العشق  
« عجب المحب بالمحبوب ويكون في عفاف الحب ودعارته وهذا القدر كاف في معرفة  
« العشق ورسمه . » اذا علمت ذلك علمت ان ما تقدم عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام  
انما هو باعتبار بعض معانيه . والشوق سفر القلب الى المحبوب . قال في الصحاح : الشوق  
والاشتياق نزاع النفس الى الشيء ، وقد جاء ( وأسألك النظر الى وجهك والشوق الى  
لقائك ) واختلف في الشوق هل يزول بالوصال أو يزيد ، فقالت طائفة يزول لانه  
سفر القلب الى المحبوب فاذا وصل اليه انتهى السفر .

وأقلت عصاها واستقر بها النوى ❁ كما قرعنا بالاياب المسافر

وقالت طائفة بل يزيد واستدلوا بقول الشاعر :

وأعظم ما يكون الشوق يوماً ❁ اذا دنت الخيام من الخيام

النافعة لمحبوبه والغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد في تحصيل المراد والا فقد قال الاطباء الاب لا يطب ولده والمحب لا يطب حبيبه والعاشق لا يطب معشوقه ( وسميتها ) اي الفوائد الجليلة ( بالاعراب )

قالوا ولان الشوق هو حرقه القلب والتهاب نارها في قلب المحب وذلك مما يزيد القرب والمواصلة. والصواب ان الشوق الحادث عند اللقاء والمواصلة غير النوع الذي كان عند الغيبة عن المحب . قال ابن الرومي :

أعانتها والنفس بعد مشوقته \* اليها وهل بعد الغناق تداني  
وألثم فاها كي تزول صابتي \* فيزداد ما القى من الهمياني  
كأن فؤادي ليس يشفي غليله \* سوى ان يرى الجسمين يمتزجان

والمحبة أم باب هذه الاسماء كلها من العشق والشوق وغير ذلك ، وقيل الشوق جنس والمحبة نوع منه ألا ترى ان كل محبة شوق وليس كل شوق محبة . وخالف ذلك صاحب « المنظوم والمنثور » فقال : زعموا ان العشق هو الهوى والهوى أن يهوى الشيء فيتبعه غيا كان او رشدا والحب حرف ينتظم هذه الثلاثة فيه . وقد يقال للعاشق والواجد والذي يهوى الامر محب . وللناس في حد المحبة كلام كثير فقيل هي الميل الدائم بالقلب الهائم . وقيل هي قيامك لمحبوبك بكل ما يحبه منك . وقيل ذكر المحبوب على عدد الانفاس . وقيل هي مصاحبة المحبوب على الدوام كما قيل :

ومن عجب اني احن اليهم \* وأسأل عنهم من لقيت وهم معي  
وتطلبهم عيني وهم في سوادها \* ويشتاقهم قلبي وهم بين اضلعي  
وقيل هو حضور المحبوب عند المحب دائما كما قال الاخر :

خيالك في عيني وذكرك في فمي \* ومثـ واك في قلبي فاين تغيب

\*) قوله فالغرض من هذا التشبيه بيان كمال الاجتهاد في تحصيل المراد (اي الذي هو تاليف هذا الكتاب ولو قال فالغرض من هذا التشبيه الخ لكان اولي\*) (قوله والا فقد قال الخ) اي وان لا يكن المراد ما ذكر بل كان المراد اذ الطيب يطب محبوبه ولا بد\*) (قوله الاب لا يطب ولده الخ) اي لا يلزم من طبه ولده وكذا المراد فيما بعده\*) (قوله بالاعراب لغة وهو البيان عن قواعد الاعراب اصطلاحا) ير دعليه

لغة، وهو البيان ( عن قواعد الاعراب ) اصطلاحاً وهو علم النحو وفي هذه التسمية من البديع التجنيس التام اللفظي والخطي ( ومن الله استمد ) أي أطلب المدد قدم معمولاً عليه لافادة الحصر و ( التوفيق ) خلق قدرة

انه شرح أجزاء العلم وهي لا معنى لها وهو بحسب الظاهر فاسد لانه انما سمي الفوائد بلفظ الاعراب الخ فلا يناسب التقييد بقوله لغة لانه يوجب كون الاسم هو البيان الذي هو مسمى الاعراب فكان الاولى ان يقول بدل قوله لغة ومعناه لغة البيان ولا يجاب بان لغة حال فلا ينافي ان المراد لفظ الاعراب والمعنى بلفظ الاعراب حال كونه لغة أي لفظ أو ضعه العرب لان قوله وهو البيان يخالف ذلك\* ( قوله وهو علم النحو )\* يحتمل ان اضافة العلم الى النحو من اضافة المسمى الى الاسم ويمكن ان يجعل من فوائده الاجمال والتفصيل لاجمال العلم وتفصيل النحو\* ( قوله وفي هذه التسمية من البديع التجنيس التام اللفظي والخطي )\* البديع علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال والتحسين تشابه اللفظين في التلفظ . والتام اتفاق اللفظين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها . والخطي واللفظي أن يكون ذلك في اللفظ والخط\* ( قوله أي أطلب المدد )\* بيان لاصل المعنى لانه هنا مستعمل في بعض معناه وهو الطلب والمدد ذكره لقوله التوفيق والهداية ولو كان مستعملاً في اصل معناه لزم التكرار ولك أن تقول لكنه مفيد للاجمال والتفصيل\* ( قوله لافادة الحصر )\* أي اطلب من الله لا من غيره ما ذكر وليس في عبارته ما يقتضي الحصر فلا ينافي أن يكون التقديم للاهتمام\* ( قوله خلق قدرة الطاعة في العبد )\* هو ما قاله الاشعري واكثر اصحابه . وقال امام الحرمين هو خلق الطاعة . قال الدواني : قلت ، والظاهر ما قاله الامام فان القدرة على الطاعة تتحقق في كل مكلف اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القربة في الطاعة التي هي مع الفعل كما هو مذهبه من ان القدرة مع الفعل وعلى ما عرفه بعض المتأخرين جعل الاسباب متوافقة اه . وحاصله توجيه الاسباب بأسرها نحو المسببات ، والطاعة امثال الامر والنهي ، والقربة ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه ، والعبادة ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود . فالطاعة توجد بدونها في النظر المؤدي الى معرفة الله تعالى اذ معرفته انما تحصل بتمام النظر . والقربة

الطاعة في العبد وضده الخذلان ( والهداية ) الارشاد والدلالة ، وضدها الغواية والضلالة . ( الى أقوم طريق ) قدم الصفة على الموصوف وأضافها اليها رعاية للسجع والاصل الى طريق أقوم أي مستقيم وهو كناية عن سرعة الوصول الى المأمول لان الخط المستقيم اقصر من الخط المنحني

توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف . والتوفيق عزيز ولعزته لم يذكر في القرآن الا مرة واحدة في قوله تعالى « وما توفيقى الا بالله » قال الرضي (١) : والمختص بالمتعلق من التوفيق أربعة أشياء - شدة العناية ، وذي القريحة ، ومعلم ذي نصيحة ، واستواء الطبيعة ، اي خلوها من الميل لغير مايلقى اليها . قال بعضهم - اذا جمع العالم ثلاثاً تمت النعمة على المتعلم : الصبر ، والتواضع ، وحسن الخلق . واذا جمع المتعلم ثلاثاً تمت النعمة على العالم : العقل ، والادب ، وحسن الفهم . \* ( قوله وضده الخذلان ) \* أي فهو خلق قدرة المعصية في العبد \* ( قوله الارشاد ) \* قال الاسنوي : الارشاد مصدر ارشده بمعنى وفقه وهداه اه . وقال بعضهم اي الدلالة على سبيل الخير والايصال اليها \* ( قوله والدلالة ) \* تفسير للارشاد والمراد الدلالة الموصلة الى المطلوب او الدلالة على طريق توصل الى المطلوب سواء حصل الوصول اولا ، فالهداية في كلام المصنف مصدر هداه بمعنى دله مطلقاً او دلالة موصلة أو نحو الاهتداء ويصح ارادة كل واحد من الثلاثة هنا الا ان الحمل على احد الاخيرين أولى لافادة الحصر الذي أفاده التقديم كما تقدم \* ( قوله الغواية والضلالة ) \* عطف الضلالة على الغواية - بفتح الغين - عطف تفسير . وقيل الضلالة عدم الهداية فعلى الاول الضلالة سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو معنى الهداية فلم يختلف عليهما \* ( قوله واضافها اليها ) \* وفي نسخة واضافها اليه وهي الانسب لان الضمير عائد الى الموصوف وهو مذكور وعلى الثاني على ما في بعض النسخ يكون راعى معنى الموصوف وهو الطريق \* ( قوله رعاية للسجع ) \* هو تواطى الفاصلتين من الشر على حرف واحد \* ( قوله اي مستقيم ) \* فيه صرف لا فعل عن معنى التفضيل والمراد بالطريق هنادين الاسلام مع انه لا يتعين لان الدين يتفاوت الا ترى ان دين احد الصحابة ليس كدين غيره \* ( قوله وهو كناية ) \* اي اقوم .

(بمنه) اي انعامه ويطلق المن على تعداد النعم الصادرة من الشخص الى غيره كقوله فعلت مع فلان كذا وكذا وتعديد النعم من الله مدح ومن الانسان ذم ومن بلاغات الزمخشري « طعم الآلاء أحلى من المن . وهو أمر من الآلاء عند المن » أراد بالآلاء الاولى النعم وبالثانية الشجر المر

﴿ قوله أي انعامه ﴾ وبعضهم فسره بوسع عطائه وجوده في حديث « المنان » هو الذي يبدأ بالعطاء قبل السؤال و« الحنان » هو الذي يحام على من عصاه ﴿ قوله الصادرة من الشخص الى غيره ﴾ لو قال من الغير الى غيره كان اولي ليشمل تعديد النعم من الله تعالى وقد ذكر القاضي عياض في الاكمال على انه لا يقال لله تعالى شخص وان ورد من ذلك شيء فهو متأول ﴿ قوله وتعديد النعم من الله مدح ﴾ اي ممدوح والغرض منه تارة يكون للتشريف والتكريم وتارة يكون للوم ﴿ قوله ومن الانسان ذم ﴾ اي مذموم ليس على اطلاقه لما ياتي ووجه كونه ذمماً في حق الانسان دونه سبحانه وتعالى نقصان انعام العباد ورجوعه بالحقيقة الى الله تعالى باعتبار التوفيق والاقدار والتمكين اتفاقاً من أهل الحق والمعتزلة والخلق ايضاً على مذهب أهل الحق بخلاف انعامه سبحانه وتعالى لكونه مستقلاً في انعاماته الكاملة الشاملة المصونة عن شوب النقصان . واورد بعضهم على هذا التوجيه ما حاصله انه انما يفيد نفي القبح عنه لا ثبوت المدح والحسن له ويمكن ان يجاب بمنع انتفاء المدح والحسن لان تعديد العظيم المنعم الحقيقي نعمه على عبده تشريف له وتعظيم . والتشريف والتعظيم انعام وهو لا يكون الا حسناً فليتأمل وقيل ان المذموم انما هو من التوبيخ وهو ان يكون الغرض من تعديد النعم لوم المنعم عليه والتكبر والتفضل عليه وهذا هو الهادم للصنعة والمبطل للصدقات لانه يتأذى منه المنعم عليه وينهدم قلبه فيمحو الفرح الحاصل من الانعام والتصدق لا من التنبه وهو ان يكون الغرض منه تنبيه المنعم عليه الغافل على انعامه واحسانه اظهاراً للصدقة والمحبة وتحصيلاً للذة الفرح في تنبيهه ووجه حسنه من التنبه انه يفيد الفرح في قلب المنعم عليه كنفس الانعام فهو من الاوصاف الجميلة وفي المقام كلام آخر طويل .

﴿ قوله طعم الآلاء ﴾ ﴿ جمع الاء بالفتح وقد يكسر ﴾ ﴿ قوله وهو ﴾ ﴿ أي المن ﴾ ﴿ قوله

وأراد بالمن الاول المذكور في قوله تعالى ( المن والسلوى ) وبالثاني تعديد النعم  
- وكرمها « اي جوده يقال على الله تعالى كريم ولا يقال سخى اما لعدم الورود  
واما للاشعار بجواز الشح ( وينحصر ) يقرأ بالتحثية على ارادة المصنف او  
لكتاب وبالفوقانية على ارادة الفوائد الجلية او المقدمة « في اربعة ابواب »  
من حصر الكل في اجزائه \* \* \* \* \*

واراد بالمن الاول المذكور الخ ) \* وهو طعام حلو \* ( قوله وبالثاني تعديد  
النعم ) \* ومن كلام الشافعي رضي الله عنه :

لنقل الصخر من قلل الجبال \* أحب الي من منن الرجال

وقالوا لي بان الكسب عار \* فقلت العار في ذل السؤال

\* ( قوله أي جوده ) \* الجود هو الاعطاء لا لغرض فالجود الحقيقي لا يتصور الا لله  
تعالى وفسرودة في كتب المقول بانه صفة هي مبدأ افادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لغرض  
فلو وهب الكتاب لمن لا يليق به او وهب شيئاً ليستعيب ولو مدحا وثناء لم يكن  
جوادا \* ( قوله اما لعدم الورود ) \* هذا مبني على ان اسماء الله تعالى توقيفية .  
\* ( قوله واما للاشعار بجواز الشح ) \* مبني على القول بان اسماء الله تعالى ليست توقيفية  
لانه يشترط على هذا القول ان لا يشعر بنقص بل يشترط عليه ان يشعر بالتعظيم .  
\* ( قوله وينحصر يقرأ بالتحثية على ارادة المصنف او الكتاب ) \* اي المقصود منه  
بالذات فلا ترد الخطبة \* ( قوله على ارادة الفوائد الجلية او المقدمة ) \* اي المقصود منها  
بالذات فلا ترد الخطبة \* ( قوله من حصر الكل في اجزائه ) \* اي لا الكلي في جزئياته  
والا لصدق على كل من المصنف وما ذكر معه على كل باب والفرق بينهما بان المحصور  
انصح وقوعه خبرا عن كل من المحصور فيه فهو الثاني نحو الانسان حيوان وفرس  
والا فهو الاول نحو السكنجيل خل وعسل وما نحن فيه كذلك لان المصنف وما ذكر  
معه اسم للجمل لا لكل جزء قيل لا يقال حصر الكل في الاجزاء بل يقال العكس لان  
الحصر جعل الشيء في محل محيط به والمحيط حاصر والمحاط به محصور مظروف وشان  
الكل مع اجزائه على العكس لان الكل محيط بالاجزاء من حيث المعنى ، والاجزاء



وهي الجملة واحكامها والجار والمجرور وتفسير الكلمات والاشارات الى عبارات محررة وستمر بك هذه الابواب باباً باباً .

منحصرة في الكل فكيف يجعل الكل محصوراً فيها وهذا بخلاف التقسيم فان الكل تقسيم الى اجزائه كما يقسم الكلي الى جزئياته . واجاب عن هذا الشيخ عز الدين بجوابين ، الاول - ان يقال الكل يقوم بالاجزاء فله بهذا الاعتبار حصر فيها . والثاني - ان بين الكل والاجزاء علاقة ولزوما به صح التجوز وان كان من حيث المعنى الاجزاء محصورة في الكل \* ( قوله وهي الجملة واحكامها الخ ) \* لا يخفى عليك أن اسم الكتاب في « المختار » عبارة عن الفاظ مخصوصة باعتبار دلالتها على معان مخصوصة فيجب كون اجزائه وهي الابواب كذلك فقول الشارح وهي الجملة الخ فيه مضاف مقدر اي وهي عبارات الجملة واحكامها وعبارات الجار والمجرور اي احكامها وعبارات تفسير كلمات وعبارات الاشارة الى عبارات محررة \* ( قوله عبارات محررة ) \* العبارات جمع عبارة وهي اللفظ وسمي عبارة لانها يعبر به عما في الضمير والمحررة ماخوذة من التحرير وهو التهذيب والتنقية فالمحررة المهذبة المنقاة \* ( قوله وستمر بك هذه الابواب بابا بابا ) \* وهذا مثل علمته الحساب بابا بابا وتصدقت بمال درهما درهما ولا يفرد اللفظ الاول في مثل هذا عن الثاني بل يجب التكرار . والتكرار في مثل هذا المراد به استغراق الابواب والدراهم وفي نصب الثاني من المكرر خلاف . ذهب « الزجاج » الى انه تأكيد للاول والاول هو الحال وانه راي أن بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تأكيدا ولا يرد ان الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لان له ان يقال انما التزم ذكره وان كان تأكيدا لان ذكره اشارة على المعنى الذي قصد بالاول ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض . وذهب ابن جنبي الى انه صفة للاول وكان التقدير عنده بابا سابق باب او ذا باب ثم حذف المضاف كما صح عند الخليل ( مررت برجل زهيرا ) على تقدير مثل ( وجاء زيد زهيرا ) على ذلك عنده وعند غيره . وذهب « الفارسي » الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل . وقال الدماميني لم يظهر لي وجهه فتأمله . والمختار انه وما قبله منصوبان على الحال بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيرة في الخبر ( هذا حلو حامض ) قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه انما هو بالعطف على تقدير حذف

## الباب الاول

( في ) شرح ( الجمل و ) ذكر ( اقسامها واحكامها ) جمع حكم وهو النسبة التامة بين الشئين « وفيه » اي في الباب الاول « اربع مسائل » جمع مسألة مفعلة من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم « المسألة الاولى في شرحها » اي الجملة

الفاء اي بابا فبابا لكان وجهها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى علمته الحساب بابا بعد باب . قال بعض المتأخرين وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث « لتبعن سنن من قبلكم باعا فباعا » قال ابو حيان والمكرر في هذا لا يدل على انه اريد به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الابواب ونحو ذلك \* ( قوله وهو النسبة التامة بين الشئين ) \* وبقاى معاني الحكم لا يناسب هذا وقوله بين الشئين ليس للاحتراز كما هو ظاهر \* ( قوله الباب الاول في شرح الجملة وذكر اقسامها واحكامها ) \* وذكر يحتمل عطفه على الجملة و اضافته من اضافة الصفة الى الموصوف اي في شرح الجملة وشرح اقسامها المذكورة المراد بشرح الجملة وما ذكر معها بيانها والمشهور ان الظرفية في امثال هذا على التشبيه من حيث ان البيان يمكن من غير هذه الالفاظ فكان البيان يحيط بها فجعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي . وقال العلامة الثاني السعد التفتازاني : ظرفية المعنى لكونه حاصرا له آخذا بجوانبه فلا يخرج ظرف من اللفظ عن ظرف من المعاني . وقال استاذ شيخنا : اي لكونه يتعلق اولا ثم يؤتى باللفظ على قدره لا ازيد كما ان المظروف يحصل بعد الظرف على قدرة لا ازيد . وقيل - ونعم ما قيل - ان الظرفية مجاز عن الدالية بعلاقة ان المظروف دال على الظرف او في بمعنى اللام . والمعنى انه دال عليه وعلى غير المشهور من الوجوه لا حاجة الى تقدير الشرح والبيان وعلى التشبيه اما استعارة بالكناية ان شبه الدال والمدلول بالمظروف والظرف او تبعية ان شبه الحالة التي بينهما بالحالة او تمثيلية ان شبه الصورة المنتزعة بالصورة او تشبيه بليغ اي كأنه فيه فاحفظه . والمراد بكونه في كذا عرفا أنه المقصود بالذات منه على ما حقق في محله فلا يضر اشتمال الباب الاول على غير الجملة واقسامها واحكامها او المراد فيها وفيما يناسبها عرفا فيه وفيه اربع مسائل من باب التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امرا آخر مثله فيها مبالغة لكماله فيها وهذا الانتزاع غير جائز في العرف يقال

ويستتبع ذلك ذكر اقسامها واحكامها والمراد بالاقسام الجزئيات لا الاجزاء (اعلم) ايها الواقف على هذا المصنف (ان اللفظ) المركب الاسنادي يكون مفيدا كقام زيد وغير مفيد نحو ان قام زيد

في العسكر الفر جمل وهم في انفسهم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يعتقدون ذلك الا للمبالغة (قوله ويستتبع ذلك) اي شرح الجملة ذكر اقسامها فان ذكر اقسامها فيه شرح لها (قوله والمراد بالاقسام الجزئيات لا الاجزاء) لكونها اسمية وفعلية وكونها صغرى او كبرى لان ذكر اقسامها يستدعي شرحها ويتوقف عليه فقوله يستتبع اي يتبع ذلك ذكر اقسامها واحكامها لان الحكم على الشيء فرع عن معرفته فهو اشارة الى انهما تابعان لشرح الجملة فحقهما ان يتاخرا عنه فالاقسام متاخرة عنه لكن ذكرت في الاول واما الاحكام فذكرت متاخرة في المسائل الباقية وان تقديم الاولى لانها متبوعة والاحكام تابعة فلذا ذكر ما يدل عليها متاخرا فليس ذكر الاحكام سهوا واقسام الجملة مثل الاسمية والفعلية والصغرى والكبرى والمراد من احكامها مثل عروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا وجزما ومثل كونها صفة او حالا او جوازا لوجهين فانما قال والمراد الخ وان كان معنى الاقسام حقيقة الجزئيات دفعا لتوهم ان المراد الاجزاء لان الظاهر ان التقسيم حقيقة في تقسيم الكل دون الكل لقول السيد في حاشية القطب قسم الشيء ما كان مندرجا تحته واخص منه (قوله اعلم) لا يخفى ان العلم بجميع ما في الكتاب محض مطلوب فتخصيص طلب العلم لبعض المباحث للاهتمام به لما فيه من الغموض والحفاء (قوله ايها الواقف على هذا المصنف) اي بصيرته اي المدرك له و اشار به الى ان الخطاب في قوله اعلم عام وان كان الاصل في الخطاب ان يكون لخاص (قوله اللفظ) هو صوت يعتمد على شيء من المخارج المعلومة اي صدر من الانسان والمراد هنا اللفظ حقيقة او حكما فدخل المركب من الضمير المستتر فان المركب مما هو في حكم اللفظ لفظه حكما (قوله المركب) هو ما فيه كلمتان او اكثر (قوله الاسنادي) هو ما فيه اسناد وهو ربط احدي الكلمتين بالاخري بحيث انه لو لم يتكلم المتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشيء اخر فالمركب الاسنادي لا يكون

وان غير المفيد يسمى جملة فقط وأن ( المفيد يسمى كلاما ) لوجود الفائدة (و) يسمى  
( جملة ) لوجود التركيب الاسنادي ( ونعني ) معشر النحاة ( بالمفيد ) حيث اطلقناه في  
بحث الكلام ( ما يحسن ) من المتكلم ( السكوت عليه ) \* \* \*

الامفيداً فتقسيمه الى المفيد وغير المفيد لا يصح الا باعتبار ان المراد بالاسناد ما فيه  
اسناد في الحال أو في الاصل \* ( قوله وان غير المفيد ) \* اي وان اللفظ المركب غير المفيد  
يسمى جملة فقط وقط اسم فعل بمعنى اتته وكثيراً ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه  
جواب شرط مقدر والتقدير وان سميت اللفظ المركب غير المفيد بالجملة فاتته عن تسميته  
بالكلام \* ( قوله لوجود التركيب الاسنادي ) \* وقد تقدم ان المراد بالاسنادي ما فيه  
اسناد في الاصل أو في الحال، ولا يرد على ذلك نحو قائم أبوه من نحو قولك ( زيد قائم  
ابوه ) بناء على ان أبوه فاعل لان الوصف مع مرفوعه لا اسنادينهما لافي الاصل ولا في  
الحال . وفي شرح الحاجية للرضي : الفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمنت الاسناد  
الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر مبتدأ وسائر ما ذكر من  
الجملة فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت اليه  
والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس . وقال  
العلامة الثاني السعد التفتازاني : التحقيق أن يقال الكلام ما اشتمل على نسبة اصلية مقصودة  
بالذات والجملة ما اشتمل على نسبة اصلية مطلقاً فاسم الفاعل مع فاعله ليس جملة الا اذا  
وقع صلة لال فانه حينئذ مقدر بالفعل فتكون نسبة اصلية لو وقع في مثل ( أقائم  
الزيدان ) فانه مع كونه جملة كلام وما عداهما فليست نسبة اصلية بل على سبيل التشبيه  
بالفعل لاشتماله على معناه اهـ . \* ( قوله ونعني ) اي نريد \* ( قوله معشر النحاة ) \* المعشر  
جماعة من الناس - كذا في الصحاح - وبعض اهل اللغة يقولون المعشر هم الجمع الذين  
شانهم واحد كالانبياء والفقهاء والانس والجن وكل قسم من هؤلاء يطلق عليه معشر ،  
والنحاة جمع ناح كغزاز وغزاة وقاض وقضاة . \* ( قوله في بحث الكلام ) \* اي في  
تعريف الكلام \* ( قوله ما يحسن من المتكلم ) \* انما قال من المتكلم ولم يقل  
من السامع لان الانسب اضافته الى المتكلم لانه خلاف المتكلم فكما ان التكلم  
صفة المتكلم كذلك السكوت صفة ايضا وقيل المعبر حسن سكوت السامع وقيل

بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر . وبين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق  
(و) ذلك ( ان الجملة أعم من الكلام ) لصدقها بدونها وعدم صدقها بدونها ( فكل  
كلام جملة ) لوجود التركيب الاسنادي ( ولا ينعكس ) عكسا لغويا اي ليس كل جملة

حسن سكوتها \* ( قوله بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر ) \* اي انتظاراً  
تاماً معتداً به كالاتظار الذي يبقى مع المسند كقائم بدون المسند اليه كزيد أم مع  
المسند اليه بدون المسند وانما قيدنا الانتظار بالتام المعتد به ليدخل مجرد الفاعل والفاعل  
نحو ( ضرب زيد ) فانه كلام تام مع انه يبقى انتظار المفعول به وفيه ونحوهما  
لكن هذا الانتظار أقل من الانتظار المذكور ( فان قلت ) تعقل الفعل المتعدي موقوفاً  
على المفعول به كما صرح به ابن الحاجب في الكافية ( قلت ) قال السيد عيسى الصفوي  
الشريف استاذ سيخنا : ان سلم فالمراد الانتظار التام بعد فهم معنى ما ذكر كما في المسند  
اليه بدون المسند فان الانتظار لفهم المعنى لا يضر كما اذا تكلم بكلام لا يفهم معناه والحق  
في الجواب ان تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيء ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر  
ان يذكره المتكلم للتعقل أصلاً وانما ينتظره لاجل الربط وبيان حال الواقع وذكر  
الفاعل قد علم في الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام . لا يقال لو ذكر المفعول يعلم  
حال الواقع ويحصل الارتباط أيضاً فلا يحتاج الى الفاعل ولا ينتظره أيضاً فيكون الفعل  
مع المفعول كلاماً تاماً وهو باطل لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل  
بناء الفعل المبني للفاعل كالاصل للافادة حتى لو بني الفعل للمفعول لكفى المفعول فافهم  
ذلك واحفظه فانك لا تجده لغيرنا وأخر افعال تفضيل من آخر أي تأخر فمعناه اشد  
تأخراً ثم صار يراد به المغائر \* ( قوله ) وبين الجملة والكلام عموم وخصوص  
مطلق ) \* اي غير مقيد بجهة هو ما اختاره المصنف في المعنى فقال : والصواب انها أعم منه اذ  
شرطه الافادة بخلافها ولهذا سمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة أي  
والاصل في الاطلاق الحقيقة وبن ما ليس مفيداً فليس كلاماً اه . \* ( قوله ان الجملة أعم  
من الكلام ) يصدق بالاعم مطلقاً وبالاعم من وجه ومراده الاول بقريته ما بعده  
والاعم مطلقاً هو الذي يصدق عليه كل ما يصدق عليه الآخر وزيادة من غير عكس  
والجملة كذلك \* ( قوله ولا ينعكس عكساً لغوياً ) \* العكس اللغوي تبديل الطرفين

كلاما لانه تعتبر فيه الافادة بخلافها (الا ترى ان جملة الشرط نحو ان قام زيد من قولك ان قام زيد قام عمرو و يسمى جملة) لاشتمالها على المسند والمُسند اليه (ولا يسمى كلاما لانه لا) يفيد معنى (يحسن السكوت عليه) لان ان الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك لان السامع ينتظر الجواب (وكذلك) اي وكالقول في جملة الشرط (القول في جملة الجواب) اي جواب الشرط وهي جملة قام عمرو من امثال المذكور فتسمى جملة ولا تسمى كلاما لما قلناه والحاصل انه جعل في كل من جملتي الشرط وجوابه امرين احدهما ثبوتي وهو التسمية بالجملة والآخر سلبي وهو عدم التسمية بالكلام ففي ذلك دليل على ما ادعاه من عدم ترادف الجملة والكلام ورد على من قال بترادفهما كالز مخشري

مع بقاء الامر الكلي فعكس الموجبة الكلية موجبة كلية وقيد باللغوي لان العكس الاصطلاحي ثابت لان الموجبة الكلية تعكس في الاصطلاح موجبة جزئية فعكس كل كلام جملة بعض الجملة كلام وهو صحيح \* (قوله الا ترى) \* بمعنى الا تبصر بتزويل المعقول منزلة المحسوس او الا تعلم فترى من رأى بمعنى ابصر او بمعنى علم \* (قوله عن صلاحيته) \* يتخفيف الياء مثل كراهية وطواعية \* (قوله لما قلناه) \* وهو انه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه \* (قوله وهو التسمية بالجملة) \* والاصل في الاطلاق الحقيقة \* (قوله ففي ذلك ذلك دليل على ما ادعاه من عدم ترادف الجملة والكلام) \* في كون ذلك دليلا نظرا وانما هو توضيح لما ادعاه \* (قوله ورد على من قال بترادفهما كالز مخشري) \* قال الدماميني: ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل ان كونهما مترادفين راي الجميع فانه قال في باب المبتدا والخبر الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان و ظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في الاصول فانه قال والجملة ما وضع لافادة نسبة وهذا لا يعدو هما فانه اصطلاح عمل به هؤلاء القوم وتواطوا عليه وما قاله المص اصطلاح لقوم آخرين فليس توهم اولئك بناء على اعتبار اصطلاحه باولى من توهمه هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح ولا مشاحة في الاصطلاح اهـ. قال الشمني - واقول ليس هذا من الاختلاف في الاصطلاح حتى لا تتأني المشاحة فيه والتوهم وما ذهب اليه الز مخشري اختاره ناظر الجيش وقال انه الذي يقتضيه كلام النحاة - قال - واما اطلاق الجملة على الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منهما

وعلى من قال جملة جواب الشرط كلام بخلاف جملة الشرط كالرضي (ثم الجملة)  
تنقسم اولا بالنسبة الى التسمية الى اسمية وفعلية وذلك انها تسمى \* \*

كان جملة قبل فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان \* (قوله وعلى من قال جملة جواب الشرط كلام بخلاف جملة الشرط كالرضي) \* فانه كما تقدم قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته واخرج به الاسناد الذي في الجملة القسمية لانها لتأكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء ، قال: فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية اهـ. لكن قال «السيد» جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحق ان الكلام هو المجموع المركب من جملة الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك «ان ضربتني ضربتك» فانه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود بالجزاء لم يتصور صدقه مع انتقاء مدلوله في الواقع بالكلية اهـ. فمورد الصدق والكذب انما هو الربط بين الشرط والجزاء . فاذا قلت « ان ضربني زيد ضربته» وكنت بحيث ان ضربك ضربته عد كلامك هذا صادقا عرفا ولغة ولو لم يتحقق منك ضرب لا الربط بين المسند والمسند اليه لاستلزام صدقه في المثال تحقق ضربه في وقت ضرب زيد فيلزم كذبه اذا لم يوجد ضرب اصلا او وجد في غير ذلك الوقت وهو باطل قطعاً والذي يظهر ان محل الخلاف اذا كانت اداة الشرط حرفا او اسما ليس مبتدا واما اذا كانت اسما مبتدا فان قيل ان خبره جملة الشرط وجوابه او جوابه فقط فالكلام انما هو المبتدا وخبره وان قلنا الخبر جملة الشرط فقط فالكلام مجموع المبتدا وخبره وجملة الجواب على هذا يحتمل ان يكون كلاما آخر ويحتمل خلافه فليحذر فاني لم ار من تعرض لذلك ، ويظهر ايضا انه يجيء نظير ذلك في جملة جواب القسم. \* (قوله ثم الجملة) \* المراد من ثم الترتيب الذكري لا الزماني بقيد المهمل ولا بدونه ويجوز ان تكون ثم للاستئناف كما ذهب اليه « الفراء » وعلى الاول يكون ما بعدها منصوبا بالعطف على اللفظ اي ثم اعلم ان الجملة. \* (قوله بالنسبة الى التسمية) \* ظاهره ان اتقسامها الى الصغرى والكبرى بالنسبة الى الوصفية وبه صرح فيما ياتي والظاهر انه

(اسمية ان بدئت باسم) صريح (كزيد قائم) أو مؤول نحو «وان تصوموا خير لكم» أي صومكم خير لكم أو بوصف رافع لمكتفى به نحو أقائم الزيدان أو اسم فعل نحو هيات العقيق (و) اذا دخل عليها حرف فلا يغير التسمية سواء غير الاعراب دون المعنى أو المعنى دون الاعراب أم غيرهما معا أم لم يغير واحدا منهما فالاول نحو (ان زيدا قائم) الثاني نحو (هل زيد قائم) الثالث نحو (ما زيد قائم) الرابع نحو (لزيد قائم) الجملة تسمى ( فعلية ان بدئت بفعل ) سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمراً وسواء كان

لا ضرورة الى ذلك لجواز ان يكون الجميع اسماً وكانه يقول تنقسم بالنسبة الى البداءة باسم أو فعل الى اسمية وفعلية وبالنسبة الى وقوعها خبراً عن غيرها ووجود غيرها خيراً عن مبتدأها الى صغرى وكبرى فلي تأمل ﴿ قوله ان بدئت ﴾ اي في الاصل أو في الحال بقرينة الامثلة ﴿ قوله باسم ﴾ أي مسند اليه أو مسند ﴿ قوله صريح ﴾ أي ظاهر غير محتاج في كونه اسماً الى تأويل فيقابلة المؤول وما قيل إن الصريح يقابله الكناية لا المؤول كما ان مقابل المؤول الظاهر لا الصريح فذلك مصطلح أهل الاصول والاول مصطلح النحاة ﴿ قوله أو بوصف رافع لمكتفى به ﴾ يقتضي انه حمل الاسم في كلام المص على مقابل الوصف وما بعده ولو اسقط الباء من قوله بوصف وجعله وما بعده معطوفين على صريح لكان أولى لتكون الاقسام كلها داخلية في عبارة المص ﴿ قوله نحو هيات العقيق ﴾ قال الرضي : اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدات لا خبر لها كما هو في (أقائم الزيدان) وليس بشيء اذ معنى (أقائم) فيه معنى الاسم وان شابه الفعل فيصح ان يكون مبتدأ بخلاف اسم الفعل فانه ليس معنى الاسم فيه ولا اعتبار باللفظ فان (تسمع) في قولك (تسمع بالمعيدي) مبتدأ وان كان لفظه فعلاً وما ذكر بعضهم من أن اسماء الافعال قبلها مقدره فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية فليس بشيء ﴿ قوله ان بدئت ﴾ أي الآن أو في الاصل بفعل أو أي ملفوظ به او مقدر ويدل على ذلك امثلة ، قال في المغني : مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند اليه ومقتضاه ان الفعل المكفوف لا عبرة به لانه ليس بمسند وانظر نحو (الأماء) فان الاسم فيه ليس بمسند ولا مسند اليه لان (الا) التي للتمني لا خبر لها لا مذكور ولا محذوف واقتصر المص هنا على تقسيم الجملة الى الاسمية والفعلية ولم يقتصر في المغني على ذلك بل قسمها الى



الفعل متصرفاً أم جامداً وسواء كان تاماً أم ناقصاً وسواء أكان مبنياً للفاعل أو مبنياً للفعول ( كقام زيد ) ويضرب عمرو واضرب زيدا ونعم العبد وكان زيد قائماً وقتل الخراصون (و) لا فرق في الفعل بين ان يكون مذكوراً أو محذوفاً تقدم معموله عليه أم لا . تقدم عليه حرف أم لا نحو ( هل قام زيدو ) نحو (زيداً ضربته ويا عبد الله) فزيداً وعبد الله منصوبان بفعل محذوف (لان التقدير) في الاول (ضربت زيداً ضربته) فحذف ضربت لوجود مفسره وهو ضربته (و) في الثاني ( ادعو عبد الله) فحذف ادعو لان حرف النداء نائب عنه ونحو « فريقا كذبتهم وفريقا تقتلون » ففريقا مقدم

الظرفية ايضاً ، قال : وهي التي بدئت بظرف أو جار أو مجرور نحو ( اعندك زيد، وفي الدار زيد) اذا قدرت زيد فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتداً ولا مخبراً عنه بهما اهـ . وقد يقال ان قدر متعلق الظرف والجار والمجرور فعلا كانت فعلية وان قدر اسما لم تكن جملة واما الشرطية فهي جملة فعلية في الحقيقة \* ( قوله أكان مبنياً للفاعل أو مبنياً للفعول \* اي أكان مبنياً للاسناد للفاعل او مبنياً للاسناد للفعول . \* ( قوله كقام زيد ويضرب عمرو واضرب زيدا ونعم العبد وكان زيد قائماً وقتل الخراصون) \* المثال الاول للفعلية التي فعلها ماض متصرف مبنى للفاعل . والثاني لما فعلها مضارع متصرف ولا يكون الا مبنياً للفاعل . والرابع مثال لما فعلها جامد ماض . والخامس مثال لما فعلها ماض ناقص . والسادس لما فعلها ماض متصرف مبنى للفعول \* ( قوله أو محذوفاً ) \* اي جوازا او وجوبا \* ( قوله تقدم معموله عليه) \* اي جوازا او وجوباً \* ( قوله نحو هل قام زيدو نحو زيداً ضربته ويا عبد الله) \* المثال الاول للفعلية التي فعلها مذكور . والثاني مثال لما فعلها محذوف وجوباً . والثالث ايضاً لما فعلها محذوف وجوباً \* ( قوله لان التقدير في الاول ضربت زيداً ضربته ) \* أي لان المقدر في الاول مع غيره ما ذكر ولا يقال فيما ذكره جمع بين المفسر والمفسر وهو لا يجوز لانا نقول الممتنع الجمع بينهما في الاستعمال الكثير لاني مجرد التقدير ولقائل ان يقول حين الجمع لا تفسير وحين الحذف لا جمع \* ( قوله وفي الثاني ادعو عبد الله) \* فان قلت يا عبد الله انشاء لا يحتمل الصدق والكذب وادعو عبد الله يحتملها فكيف يكون التقدير ادعو عبد الله (قلت) قيل يا نائب مناب ادعو اذا كان مستعملاً في معنى

من تأخير والاصل كذبتم فريقا ( ثم ) الجملة ( تنقسم ) ثانيا بالنسبة الى الوصفية ( الى صغرى وكبرى ) فالصغرى هي المخبر بها عن مبتدأ في الاصل نحو ان زيدا قام ابوه أو في الحال اسمية كانت أو فعلية والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة كزيد قام ابوه فجملة قام ابوه صغرى لانها خبر عن زيد وجملة زيد قام ابوه كبرى لان خبر المبتدأ فيها جملة ( و ) قد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين كما ( اذا قيل زيد ابوه غلامه منطلق فزيد مبتدأ أول وأبوه مبتدأ ثان وغلامه مبتدأ ثالث ومنطلق خبر ) المبتدأ ( الثالث ) وهو غلامه ( و ) المبتدأ ( الثالث وخبره ) وهما غلامه منطلق ( خبر ) المبتدأ ( الثاني )

الانشاء مجازا وان كان خبرا بحسب لفظه \* ( قوله ثم الجملة ) \* يجري فيه نظير ما تقدم فعلى انها عاطفة يكون التقدير ثم اعلم ان الجملة \* ( قوله الى صغرى وكبرى ) \* بحث فيه في المعني فقال : انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعال ( بأل ) أو بالاضافة ولذلك لحن من قال :

كان صغرى وكبرى من فقاقتها \* حصاء در على ارض من الذهب  
وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله :  
بين ذراعي وجبهة الاسد \*

يرده ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل أفعال التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا في كونه مجرداً قال :  
اذا غاب عنكم اسود العين كنتم \* كراما وانتم ما أقام الأئمة  
أي لثام فعلى ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين  
فاصلة صغرى وفاصلة كبرى \* ( قوله عن مبتدأ في الاصل ) \* يعني بان يدخل عليه ناسخ من نواسخ الابتداء . أو في الحال يعني في حال التكلم \* ( قوله والكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة ) \* كذا في المعني ثم قال فيه : ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرية بالمبتدأ تكون مصدرية بالفعل نحو ( ظننت زيدا يقوم ابوه ) اه .  
وقد يقال تقسيم الاسمية الى كبرى وصغرى لا يمنع تقسيم الفعلية اليهما ويمكن ان يوجه مقتضى كلامهم بانهم أرادوا الاسمية ولو في الاصل أو غالبا فليتأمل . ووقع في بعض النسخ والكبرى هي التي خبرها جملة بدون ذكر الاسمية ، وفي المعني : قد يحتمل الكلام

وهو أبوه والرابط بينهما الهاء من غلامه (و) المبتدأ (الثاني وخبره) وهما أبوه غلامه منطلق (خبر) المبتدأ (الاول) وهو زيد والرابط بينهما الهاء من ابوه (ويسمى المجموع وهو زيد ومنطلق وما بينهما جملة كبرى) لا غير لان مبتدأها جملة (و) تسمى جملة (غلامه منطلق جملة صغرى) لا غير لانها وقعت خبراً عن مبتدأ وهو ابوه (و) تسمى جملة (أبوه غلامه منطلق جملة كبرى بالنسبة الى جملة غلامه منطلق و) تسمى جملة ابوه غلامه منطلق أيضاً جملة (صغرى بالنسبة الى زيد) لكونها وقعت خبراً عنه والمعنى غلام ابي زيد منطلق ولك في الروابط طريقتان أحدهما أن تضيف كلا

---

الكبرى وغيرها ولهذا النوع أمثلة، أحدهما (أنا آتيك به) اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلاً مضارعاً ومفعولاً وان يكون اسم فاعل ومضافاً اليه مثل « وانهم آتيهم عذاب - وكلام آتية يوم القيامة فرداً» ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان «حمزة» يميل الالف من اتى وذلك ممتنع على تقدير انتقالها من همزة. الثاني (زيد في الدار) اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر. الثالث نحو (انما أنت سيراً) اذ يحتمل تقدير تسيير سيراً أو تقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها. الرابع (زيد قائم أبوه) اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتداً وان يقدر فاعلاً بقائم اه. (قوله وهو) (اي ما ذكر غلامه منطلق ولو قال وهما وغلامه منطلق لكان اولى. (قوله وهما أبوه غلامه منطلق) لو قال وهما أبوه وغلامه منطلق لكان اولى لان مثل هذا الخبر يجب فيه العطف (قوله والمعنى غلام ابي زيد منطلق) (ولك ان تقول الاولى ان يقال والمعنى زيد منطلق غلام ابيه. (قوله ان تضيف كلا من المبتدئات غير الاولى الى ضمير. تلوه) وذلك بان يكون كل مبتدا غير الاول مضافاً الى ضمير يعود الى المبتدأ الذي قبله ويكون هذا وخبره في موضع خبر ما قبله الى ان ينتهي الى المبتدأ الاول نحو (زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم) فزيد مبتدا اول، عمه مبتدا ثان، خاله مبتدا ثالث، أخوه مبتدا رابع، أبوه مبتدا خامس. وقائم خبر المبتدأ الخامس والرابط بين المبتدأ الخامس وخبره ضمير مستتر فيه، وهو وخبره خبر المبتدأ الرابع والرابط بينهما الهاء من أبوه، والمبتدأ الرابع وخبره خبر المبتدأ الثالث والرابط بينهما الهاء من أخوه، والمبتدأ الثالث وخبره خبر المبتدأ الثاني والرابط بينهما الهاء من خاله، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول

من المبتدآت غير الاول الى ضمير متلوه كما مثل المنصف والثاني أن تأتي بالروابط بعد خبر المبتدأ الاخير نحو زيد هند الاخوان الزيدون ضاربوهما عندها باذنه فضمير التثنية للاخوين وضمير المؤنث لهند وضمير المذكور لزيد وتتفرع من هذين الطريقين طريق ثالثة مركبة منهما وهي أن تجعل بعض الروابط مع المبتدأ وبعضها مع الخبر نحو زيد عبادة الزيدون ضاربوهما (ومثله) في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين قوله تعالى (لكننا هو الله ربي اذ اصله) أي اصل لكننا (لكن أنا) فحذفت الهمزة بنقل الحركة

---

والرابط بينهما الهاء من عمه . ومعنى هذا المثال - أبو أخو خال عم زيد قائم - وتلخيص الوجه لمن أراد فهم معناه أن يثبت المبتدأ الاخير وخبره ثم يجعل بدل كل مضمير الظاهر الذي كان الضمير يعود عليه (قوله والثاني ان تأتي بالر وابط بعد خبر المبتدأ الاخير) وذلك بعد ان تذكر المبتدآت مجردة عن ضمير مضاف اليه نحو ان تقول . زيد عمرو وبكر هند ضاربتة في داره من أجله . وتخير عن المبتدأ الاخير وتجعل المبتدأ الاخير مع خبره خبر المبتدأ الذي يليه ثم تجعل هذا المبتدأ المتلوم مع ما بعده خبرا عن المتلوم الى ان تخبر عن الاول بتاليه ما بعده وتأتي بعد المبتدأ الاخير بروابط المبتدآت المخبر عنها بالجمل ويكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر فتجعل اول الروابط لآخر المبتدآت والذي يليه من الروابط للذي يلي الاخير وهكذا الى الاول فعلى هذا معنى المثال - هند ضاربة عمرو في دار بكر من اجل زيد - فهند مبتدأ وخبره ضاربة والرابط الضمير المستتر والجملة التي هي هند ضاربتة خبر بكر والضمير المنصوب في ضاربتة يعود عليه وبكر وخبره خبر عن عمرو والعائد الضمير في داره وعمرو وخبره خبر زيد والعائد الضمير في من اجله . ونحو (زيد هند الغلامان العمرون جالسون عندهما في دارها لاجله) والمعنى - العمرون جالسون عند الغلامين في دار هند لاجل زيد - واعلم انه لا يتعين الترتيب المذكور اذا امن اللبس فلو قيل (زيد هند الغلامان احسنت اليهما عنده في دارها) لم يمتنع وكذا احسنت في دارها اليهما عنده (قوله ومثله في كون الجملة فيه صغرى وكبرى باعتبارين) أي وفي تعدد المبتدآت وفي تعدد الجمل (قوله اذ اصله) لكن انا هو الله ربي يؤيده قراءة الحسن « لكن انا » على الاصل (قوله فحذفت الهمزة بنقل الحركة) أي حركة

او بدونه وتلاقت النونان فادغم وفي قراءة ابن عامر باثبات الف انا وصلوا ووقفوا الذي حسن ذلك وقوع الالف عوضا عن همزة انا وقراءة ابي بن كعب لكن انا على الاصل

الهمزة من انا الى نون لكن ثم حذفت الهمزة على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون التي نقلت اليها حركة الهمزة وادغمت في نون «انا» بعد ذهاب همزتها. هذا ما قاله بعضهم. ورد بان المحذوف لعله تقتضي الحذف بمنزلة الثابت الذي لم يحذف أصلا ولذا تقول ( هذا قاض ) بالكسر لا بالرفع اذ الاصل ( هذا قاضي ) بضمة على الياء علامة للرفع وبتثوين الصرف لكن استثقلت الضمة على الياء بعد كسرة فسكنت فالتقى ساكنان الياء والتثوين فحذفت الياء لعل الالتقاء وبقيت الضاد مكسورة على ما كانت عليه قبل الاعلال فليل هذا قاض بالكسر والتثوين لان حذف الياء للساكنين اي للالتقاء فلي هي مقدره الثبوت فتكون الضاد مكسورة فحينئذ اي حين اذ كان المحذوف لعله بمنزلة الثابت الموجود يمتنع الادغام في ان « انا » اذا حكم بنقل حركة الهمزة الى النون لان الهمزة فاصلة في التقدير وهي في حكم الموجود في النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام اصلا وغاية ما قيل انها لا يعتد بالعارض وهو اصل مختلف فيها فقد قيل ان العارض يعتد به الا ترى ان مثل الاحمر اذا نقلت حركة همزتها الى لام التعريف فان شئت ابقيت الف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضه وان شئت حذفت الالف معتدا بلفظ الحركة بعدها وعلى هذا اجاز «القرء» في مذهب ورش ان يقرأ «الان خفف الله عنكم» ونحوه بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قرىء «لمن الآثمين» بفتح نون من اعتباراً بسكون اللام لانه الاصل كما تقول من الرجل وقرىء في الشاذ «لمن الآثمين» بادغام نون «من» في اللام اعتداداً بحركتها العارضة كما تقول (في لندن) وما أحسن قول الشيخ أثير الدين أبو حيان رحمه الله تعالى:

راض حبيبي عارض قد بدا \* يا حسنه من عارض راض

وظن قوم ان قلبي سلا \* والاصل لا يعتد بالعارض

\* ( قوله أو بدونه ) يعني حذفت همزة « انا » لالعله موجبة للحذف بل لمجرد

التخفيف \* ( قوله وتلاقت النونان ) أي نون « لكن » ونون « انا » فادغم نون لكن في

نون انا \* ( قوله وفي قراءة ابن عامر باثبات الف انا وصلوا ووقفوا ) \* يوهرا انها

(والا) اي وان لم يكن اصله لكن انا بالتخفيف بل كان اصله لكن هو بالتشديد واسقاط الالف (لقيل لكنه) لان لكن المشددة عاملة عمل ان فاذا كان اسمها ضميرا وجب اتصالها بها وقد تسامح المصنفون بدخول اللام في جواب ان الشرطية المقرونة بلا النافية في قولهم والا لكان كذا حملا على دخولها في جواب لو الشرطية لانها اختها ومنع الجمهور دخول اللام في جواب ان واجازة ابن الانباري ولكن حرف استدراك من اكفرت كانه قال انت كافر بالله ولكن انا هو الله ربي فانا مبتدأ اول وهو ضمير

لا ادغام في قراءة غير ابن عامر وليس كذلك بل الادغام ثابت ايضا في قراءة ابن عامر وابي بن كعب والذي يخص ابن عامر اثباته الالف وصلا لا اصل الادغام (قوله والذي حسن ذلك وقوع الالف عوضا عن همزة انا \* وهمزة انا ثابتة في الوصل وفي الوقف فكذا عوضها. وقال بعضهم انها اثبتت في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف لما بينهما من تناسب التضاد واما اثباتها في الوقف فظاهر واما غير ابن عامر فلا يشتهر الاوقفا \* (قوله والا لقيل لكن الخ) \* وقال بعضهم وانما قلنا ان اصله لكن انا وليس لكن المشددة لوجهين ، احدهما : وقوع الضمير المرفوع بعد لكن ولا يستقيم تقدير ضمير الشأن ليكون اسم لكن ويكون « هو الله ربي » خبره لان حذف ضمير الشأن المنصوب بغير « ان » المفتوحة المخففة ضعيف بل قال « الرضي » في بحث لحوق الفاء للجواب اذا كان فعلا مضارعا لا يجوز تقدير ضمير الشأن الا بعد « ان » المخففة « وان واخواتها » ضرورة. وثاني الوجهين : انهم وقفوا عليه بالالف ولو كان لكن بالتشديد لما جاز ذلك فهو لكن الحفيفة \* (قوله وقد تسامح المصنفون الخ) \* فيه تامل لا يخفى \* (قوله ولكن حرف استدراك) \* اي حرف معناه الاستدراك اي التدارك وفسره المحققون برفع التوهم الناشئ عن الكلام السابق مثل « ما جاءني زيد لكن عمرو » اذا توهم المخاطب عدم محبي عمرو وايقظوا على مخالطة وملاسة بينهما. وفي المفتاح : انه يقال لمن توهم « ان زيدا جاءك دون عمرو » فاجملته وضعها للاستدراك ومغايرة ما بعدها لما قبلها منقيا لتحصل المغايرة فاذا عطف بها مفرد فهو لا يحتمل النفي فيجب ان يكون ما قبلها منقيا لتحصل المغايرة. واذا عطف بها جملة فهي تحتمل الاثبات فيكون

الشان مبتدا ثان والله مبتدا ثالث وربى خبر المبتدا الثالث والثالث وخبرة خبر الثاني ولا يحتاج لرابط لانها خبر عن ضمير الشان والثاني وخبرة خبر الاول والرابط بينهما ياء المتكلم ويسمى المجموع جملة كبرى والله ربي جملة صغرى وهو الله ربي جملة كبرى بالنسبة الى الله ربي وصغرى بالنسبة الى انا وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى لفقد الشرطين كقام زيد وهذا زيد (المسألة الثانية في) (بيان ( الجمل التي لها محل من الاعراب ) الذي هو الرفع والنصب والحذف والجزم ( وهي سبع ) على

ما قبلها منفي او تحتمل النفي فيكون ما قبلها مثبتا فيكفي اختلاف الكلامين سواء كان المنفي هو الاول او الثاني ولا يخفى ان المراد اختلاف الكلامين نفي او اثباتا من جهة المعنى سواء أكانا مختلفين لفظا نحو ( جاءني زيد لكن عمر ولم يجيء ) أو لا نحو ( سافر زيد لكن عمر و حاضر ) . ( قوله الجمل التي لها محل من الاعراب ) قيل العبارة الظاهرة ان يقال لها اعراب محلا لا ما ذكر وهل ما ذكر يؤول الى ما قلناه أم لا محل تأمل اهـ . ووجه ما تقدم ان محلها ليس هو الاعراب وانما الاعراب فيه وحقه وقد يقال قوله من الاعراب على حذف مضاف اي من محال الاعراب أي لها محل هو بعض محال الاعراب ومن التبويض على هذا ويحمل الكلام على المبالغة وتنزيل الاعراب للزومه لمحلها منزلة محلها تأمل . ( قوله وهي سبع على المشهور ) ( قال في المغني : تنبيه - هذا الذي ذكرته من إنحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو « لست عليهم بمسيطر الامن تولى » الآية . قال ابن خروف من مبتدا « ويعذبه الله » الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع . وقال الفراء في قراءة بعضهم « فشر بوا منه الا قليل منهم » ان قليل مبتدا حذف خبره أي لم يشر بوا . وقال جماعة في « الا امرأتك » بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبر وليس من ذلك نحو ( ما مررت باحد الا زيد خيرا منه ) لان الجملة هنا حال من احد باتفاق او صفة له عند أبي الحسن الاخفش وكل منهما قدمضى ذكره وكذلك الجملة في « ألا انهم ليأكلون الطعام » فانه حال وفي نحو ( ما علمت زيدا إلا يفعل الخير ) فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر . واما الثانية فنحو « سواء عليهم أنذرتهم » الآية . اذا اعراب سواء خبر أو « أنذرتهم » مبتدا ونحو ( تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ) اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة

المشهور ( احداها الواقعة خبراً ) لمبتدأ في الاصل او في الحال ( وموضعها ) اما رفع  
او نصب فموضعها ( رفع في بابي المبتدأ وإن ) المشددة فالاول ( نحو زيد قام ابوه ) فجملة  
قام ابوه في موضع رفع خبر عن زيد ( و ) الثاني ( ان زيدا ابوه قائم ) فجملة ابوه  
قائم في موضع رفع خبر ان والفرق بين البابين من وجوه احدها ان العامل في الخبر

بعد الظرف في نحو « ويوم نسير الجبال » وفي نحو « أآذرتهم » في تأويل المصدر وان لم يكن  
معهما حرف سابق واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا ، فالمشهور المنع  
مطلقاً وأجاز هـ هشام وثعلب مطلقاً نحو ( يعجبني قام زيد ) وفصل الفراء وجماعة ونسبوه  
لسبويه فقالوا : ان كان الفعل قليلاً ووجد معلق عن العمل نحو ( ظهري اقام زيد )  
صح والا فلا وحملوا عليه « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات » الآية . ومنعوا نحو  
( يعجبني يقوم زيد ) واجازهما هشام وثعلب واحتجا بقوله :

❁ وما راغني الايسر بشرطة ❁

ومنع الاكثرون ذلك كله وأولوا ماورد منه مما يوهمه فقالوا في « بدا ضمير البداء .  
ونسير وتسمع على اضمار « أن » واما قوله تعالى « واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض »  
وقوله عليه الصلاة والسلام ( لاحول ولا قوة الا بالله كمن من كنوز الجنة ) وقول  
العرب - زعموا مطية الكذب - فليس من باب الاسناد الى الجمل لما بينا في غير هذا الموضع اهـ .  
فالاشارة بالمشهور الى ذلك ❁ ( قوله الواقعة خبراً ) ❁ شمل الانشائية نحو ( زيد اضربه ،  
وعمر و هل جاءك ) فهي في محل رفع على الخبرية وهو الصحيح ، وقيل في محل نصب  
يقول مضمرة هو الخبر بناء على ان الانشائية لا تكون خبراً . قال في المعني : وقد مر  
ابطاله . ❁ ( قوله وموضعها ) ❁ رفع على حذف مضاف اما قبل المبتدأ او قبل الخبر اي  
اعراب محلها رفع او موضعها ذو رفع او جعل الموضع رفعا على المبالغة والمراد بالموضع  
المحل فاستعمال الموضع تفنن ❁ ( قوله في بابي المبتدأ وان ) ❁ انما عدهما واحداً لاشتراكهما  
في الرفع ، قيل قد بقي عليه بابان آخر ان احدهما ( لا ) التي لنفي الجنس فان خبرها  
قد يكون جملة ومحلها رفع نحو ( لاربيئة قوم يجيء بخير ) والثاني ( ما - ولات )  
المشبهتان بليس فان خبرهما قد يكون جملة ومحلها نصب فما الحكمة في اقتصاره على ما  
ذكر من الاقوال الاربعة اهـ . ويحتمل انه اراد بيان باب الحروف الناصبة للاسم الرافعة



على الاول المتبدأ وعلى الثاني إن . ثانيها ان الخبر في الاول محكم وفي الثاني منسوخ .  
ثالثها ان الخبر في الاول يلقى الى خالي الذهن من الحكم والتردد فيه وفي الثاني يلقى  
الى الشاك او المنكر في اول درجاته (و) موضعها (نصب في بابي كان وكاد) فالاول  
(نحو كانوا يظلمون) فجملة يظلمون من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لكان  
والثاني نحو (وما كادوا يفعلون) فجملة يفعلون في موضع نصب خبر لكاد والفرق بين

للخبر مطلقا فيشمل (لا) النافية، ويحتمل انه اراد به باب الاحرف الستة فقط .  
ولا يضره اسقاط (لا) لان اثبات هذا الحكم لباب (إن) لا ينافي ثبوته لغيره خصوصا  
وحكم ذلك الغير على الاجمال مفهوم من قوله - احداها الجملة الواقعة خبراً - وان لم  
يفهم منه خصوص كونه مرفوعاً . والمراد باب (كان - وكاد) الكلمات التي ترفع المتبدأ  
وتنصب الخبر فيدخل فيه (ما - ولا) المشبهتان بليس . ويجوز ان يريد الافعال  
المخصوصة فقط ولا يضر خروج ما ذكر لان حكمهما على الاجمال مفهوم من قوله  
السابق - الواقعة خبراً - ﴿ قوله على الاول ﴾ اي في الباب الاول فعلى بمعنى في  
كقوله تعالى « ودخل المدينة على حين غفلة » اي في حين ﴿ قوله وعلى الثاني ﴾ اي  
وفي الباب الثاني ﴿ قوله محكم ﴾ اي غير منسوخ الاعراب ﴿ قوله يلقى الى خالي  
الذهن من الحكم والتردد فيه ﴾ المراد بالحكم الايقاع والاتزاع اي ادراك ان النسبة  
واقعة اوليست بواقعة والضمير في التردد فيه راجع الى الحكم بمعنى النسبة فاندفع ما  
قيل لا حاجة الى ذكر التردد بعد قوله - خالي الذهن من الحكم - لاستلزام خلو  
الذهن من الحكم وما ذكره من الوجه الثالث هو الاصل ، وقد يلقى الخبر في الاول  
للمنكر لتثريب انكاره منزلة عدمه ، وفي الثاني الى غير المنكر لتنزيله منزلة المنكر كما  
هو مبين في محله ﴿ قوله في اول درجاته ﴾ واما اذا اشتد انكاره فيزداد في المؤكد  
﴿ قوله وما كادوا يفعلون ﴾ قال ابن مالك في شرح الكافية : قد اشتهر القول بان  
« كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات . حتى جعل هذا المعنى لغزاً فقال :

أنحوي هذا العصر ما هي كلمة ﴿ جرت في لسان جرهم وشمود  
اذا استعملت في صورة الجحد اثبت ﴾ وان اثبت قامت مقام وجود  
ومراد هذا القائل « كاد » ومن زعم هذا فليس بمصيب فان حكم « كاد » حكم

البابين من وجوه : الاول ان جملة خبر كان قد تكون جملة اسمية و فعلية و جملة خبر كاد لا تكون الالفية فعلها مضارع . الثاني ان خبر كان لا يجوز اقترانه بان المصدرية و يجوز في خبر كاد . الثالث ان خبر كان مختلف في نصبه على ثلاثة اقوال احدها \* \*

سائر الافعال وان معناها منفي اذا صحبها حرف نفي وثابت اذا لم يصحبها ، فاذا قال قائل ( كاد زيد يبكي ) فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف و اذا قلت ( لم يكد زيد يبكي ) فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منفية ونفس البكاء منتف انتفاء بعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة :

اذا غير النأي المحبين لم يكد \* رسيس الهوى من حب مية يبرح

صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير و اذا لم يقاربه فهو بعيد منه وهذا ابلغ من ان يقول - لم يبرح - لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح وكذا قوله تعالى « اذا اخرج يده لم يكديراها » هو ابلغ في نفي الرؤية من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب . واما قوله تعالى « فذبوها وما كادوا يفعلون » فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبوها بعد ان كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له وهذا واضح والله تعالى اعلم اه . فذبوها قرينه تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائها وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر \* ( قوله فعلها مضارع ) \* وذلك ليدل على الحال او الاستقبال فناسب افعال باب « كاد » لان بعضها يقتضي استقبال الخبر وقربه وبعضها رجاءه وبعضها الشروع فيه \* ( قوله لا يجوز اقترانه بان المصدرية ) \* لانها لا يمتنع جعل الحدث خبرا عن الذات وهذا واضح اذا كان اسمها اسم عين وكان الكلام اثباتا واما اذا كان اسمها ليس اسم عين نحو ( كان الراي ان تسافر ) فلا يمتنع اقترانه بان وكذا في المنفي نحو اما كان زيد ان يقوم ) فلا يمتنع فيما يظهر فليتأمل . ويتعين تاويله بمصدر والمصدر بوصف صادق وهي اسم كان وانما احتيج الى تقدير المصدر بالوصف المذكور ليصح الاخبار به وجعله من باب الاخبار بالمصدر على وجه المبالغة ولا يتأتى فيما نحن فيه ومن ذلك قوله تعالى « وما كان هذا القرءان ان يفترى من دون الله » \* ( قوله ويجوز في خبر كاد ) \* لا يخفى ان الحرف

انه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين والثاني انه مشبه بالحال عند الفراء والثالث انه حال عند بقية الكوفيين الجملة الثانية والثالثة الواقعة حالا والواقعة مفعولا به ومحلهما النصب فالحالية نحو قوله تعالى وجاءوا أباهم عشاء يبكون) فجملة يبكون من الفعل والفاعل في

المصدرية يخرج ما اقترن به عن الجملة الى الافراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط او قسم او خبرا عن جملة فالوجه ان يقال اذا كان خبرها فعلا جاز اقترانه بان المصدرية (قوله انه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين) هو الصحيح لكونه كثيرا ما ياتي علي صورة لا يكون عليها الحال فكان تشبيهه بالمفعول اولى لا مراده وذلك لانه يرد معرفة وجامدا ووجه شبهه بالمفعول ان هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبهه ضرب (قوله انه مشبه بالحال عند الفراء) يرد بما يرد به قول باقي الكوفيين . (قوله والثالث انه حال عند بقية الكوفيين) يرد بما ذكر من اطراد ورود معرفة وجامدا وبانه لا يكون فضلا اذ لا يستغنى عنه واعتراض الكوفيين قول البصريين بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جاريا ومجرورا واللازم منتف واوجب بان المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول . وفي التعليق : واما الظرف وشبهه فليسا الخبر انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد وبعبارة اخرى اوجب بالمنع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو ( قال زيد عمرو فاضل ) والمجرور نحو ( مررت بزيد ) والظرف اذا اتسع فيه فهي ناصبة للخبر باتفاق الفريقين ( قوله والواقعة مفعولا ) الظاهر ان مراده مفعولا به بقرينة الامثلة المذكورة بعد فلا يكون اطلاقا في محل التقيد لانه في حكم المقيد - كذا قيل - ولك ان تقول لاحاجة الى قرينة الامثلة المذكورة لان المفعول اذا اطلق لا يراد به الا المفعول به كما ذكره المص في المغني وكلام الشارح محتمل ( قوله ومحلهما النصب ) محلهما بالنسبة للواقعة مفعولا به اذا لم تتب عن الفاعل نحو ( واذا قيل ان وعد الله حق ) فان محلها رفع وقد يقال لا حاجة للتقيد المذكور لانها اذا نابت عن الفاعل لا تكون مفعولا وان سميت مفعولا فباعتبار ما كان وعبارتها في المغني : الثالثة الواقعة مفعولا ومحلهما النصب ان لم تتب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو « ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون » لما قدمنا من أن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة - قيل - وتقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق

محل نصب على الحال من الواو وعشاء منصوب على الظرفية. وقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فجملة وهو ساجد من المبتدا والخبر في محل نصب على الحال من العبد ( و ) الجملة (المفعولية تقع في أربعة مواضع الاول ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله ) فجملة اني عبد الله في موضع نصب على المفعولية محكية يقال والدليل على انها محكية يقال كسر إن بعد دخول قال ( والثاني ) ان تقع (تالية للمفعول الاول في باب ظن نحو ظننت زيدا يقرأ) فجملة يقرأ من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع نصب على انها المفعول الثاني لظن ( و ) الثالث ان تقع تالية للمفعول الثاني في باب اعلم نحو اعلمت زيدا عمراً أبوة قائم ) فجملة ابوه قائم في موضع نصب على انها المفعول الثالث وانما لم تقع تالية للمفعول الاول من باب اعلم لان مفعوله الثاني مبتدا في الاصل

نحو (علم أقم زيد) واجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه «وتبين لكم كيف فعلنا بهم - او لم يهد لهم كم اهلكنا» الى ان قال - والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا ما اردناه منه. \* (قوله على الظرفية) \* اي لاجل كونه ظرفا لان النصب علامة الظرفية \* (قوله اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) \* اقرب مبتدا وما مصدرية ويكون العبد من ربه صلته وما وصلتها في محل جر بالاضافة اي اقرب اكوان العبد من ربه، وخبر المبتدا محذوف وجوبا لسد الحال مسده اي حاصل اذا كان وهو ساجد \* (قوله على الحال من العبد) \* : لعل المراد من ضمير العبد المستتر في كان المحذوفة \* (قوله الاول ان تقع محكية بالقول) \* قال في المغنى : في المحكية مذهبان. احدهما - انها مفعول به . والثاني - انها مفعول مطلق نوعي كالقر فضاء في ( قعد زيد القر فضاء ) فهي نوع من القعود وهذا الذي اختاره ابن الحاجب وقال الذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في ( علمت لزيد قائم ) وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فاقرقا هـ. والصواب قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ( ضربت زيدا ) بانه مضروب بخلاف القر فضاء في المثال فانه لا يصح أن يخبر عنها بانها مقودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولاً فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه متمول وملفوظ \* (قوله يقال كسر إن) \* وذلك لان إن المفعولة

والمبتدأ لا يكون جملة (و) الرابع ان تقع ( معلقا عنها العامل ) والتعليق ابطال العمل لفظا وابقاؤه محلا لمجيء ما له صدر الكلام سواء كان من باب علم او من غيره فالاول ( نحو لتعلم أي الحزبين أحصى ) فأبي الحزبين مبتدأ ومضاف اليه \* \*

لا على وجه الحكاية تفتح \* ( قوله والمبتدأ لا يكون جملة ) \* لعل هذا بناء على المشهور والا فبعضهم جوز ان تكون الجملة في تاويل مبتدأ كما ذكره المص في المغني \* ( قوله والتعليق ابطال العمل لفظا وابقاؤه محلا لمجيء ما له صدر الكلام ) \* زاد المص بعد ما ذكر بعده واحترز بقوله بعده عن محيئه قبله فلا يعلقه نحو ازيدا ظننت قائما) لكن قضيته ان محيئه بعده يبطل العمل في الجزئين سواء جاء المعلق قبل الجزئين او الثاني فقط وهو قول ضعيف. قال الرضي: واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو ( علمت زيدا من هو ، وعلمت بكر ا ابو من هو ) وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد علمت كانه قيل ( علمت ابو من زيد ) وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو ( علمت زيدا ما هو قائما ) اهـ. وظاهر قوله فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول انه يعلق عن المفعول الثاني وهو مخالف لما نقله المص عن صاحب الكشاف كما سيأتي التبيين عليه وكان مراده بقوله لاتفاقهم على النصب تعيين النصب وامتنع الرفع. وفي المغني: ان التعليق انما يكون بالنظر لا ان يوضع بعد العامل ما يسد مسد المفعولين مع امتناع عمل العامل فيما سد مسد المفعولين لو احد من المعلقات اما بالنظر الى احد المفعولين فلا ، الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين محييء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقا كما افترقا في ( علمت زيدا منطلقا ، وعلمت أزيد منطلق ) نص على هذا الزمخشري في سورة تبارك الملك واقره عليه المص في المغني. وقال صاحب التقريب لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا واعترضه الطيبي بقوله تعالى «ثم لننزعن من كل شيعة» الآية. قد وقع فيه على قول الخليل جملة الاستفهام مفعولا او لا فينبغي ان لا يجوز ذلك في المفعول الثاني وفيما قاله الطيبي نظر \* ( قوله سواء كان من باب علم او من غيره ) \* قال في المغني: التعليق غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا اتقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام . احدها - ان تكون في

وأحصى خبره وهو فعل ماض لا اسم تفضيل على الاصح وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سادة مسد مفعولي نعلم والثاني نحو ( فلينظر أيها أزكى ) اسم تفضيل لانه من الثلاثي ( طعاماً ) فايها مبتدأ ومضاف اليها وأزكى خبره وطعاما تمييز وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سادة مسد مفعولي ينظر المقيد بالجار قال المصنف في المعنى لانه يقال نظرت فيه ولكنه هنا علق بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهو من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يتضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين انتهى

موضع مفعول مقيد بالجار نحو « أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة. فلينظر أيها أزكى طعاماً - يسألون ايان يوم الدين » لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسألت عنه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف ، ثم قال : والثاني - أن تكون في موضع المفعول المصرح نحو ( عرفت من أبوك ) وذلك انك تقول ( عرفت زيدا وعلمت من أبوك ) اذا أردت علم التي بمعنى عرف. والثالث - أن تكون في موضع المفعولين نحو « ولتعلمن أينا أشد عذابا. لنعلم أي الحزين أحصى » ومنه « وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون » لان أي مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب لفعل العلم اه. وما في أي من معنى الاستفهام علق عنه لنعلم وامدأ مفعول أحصى بناء على انه فعل ماض ولما لبثوا حال أو مفعوله وقيل انه المفعول واللام مزيدة وما موصولة وامدأ تمييز \* ( قوله وأحصى خبره ) \* أي وجملة أحصى خبره لا الفعل وحده \* ( قوله على الاصح ) \* وذلك لان اسم التفضيل لا يصاغ الا من ثلاثي مجرد على الاصح ثم رأيتهم قال في المعنى : الجهة التاسعة ان لا يتأمل عند ورود المشتبهات ولذلك أمثلة ، أحدهما ( زيد أحصى ذهباً وعمر وأحصى مالا ) فان الاول على ان أحصى اسم تفضيل والمنصوب تمييز مثل « أحسن وجهاً ) . والثاني على ان أحصى فعل ماض والمفعول منصوب مثل « وأحصى كل شيء عدداً » ومن الوهم قول بعضهم في أحصى « لما لبثوا أمدأ » انه من الاول فان الامد ليس محصياً بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعال كونه فاعلا في المعنى ( كزيد أكثر مالا ) بخلاف

والنظر الفكر في حال المنظور فيه (والرابعة) من الجمل التي لها محل الجملة (المضاف إليها ومحلها الجر) فعلية كانت أو اسمية فالاولى (نحو) قوله تعالى ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فجملة ينفع الصادقين صدقهم في محل جر باضافة يوم اليها والثانية

---

مال زيد أكثر مال اه . وقيل أحصى اسم تفضيل من الاحصى بحذف الزائد لقولهم ( هو أحصى للمال وأفلس من ابن المذلق ) وامداً منصوب بفعل دل عليه كقوله :  
\* واضرب منا بالسيوف القوانسا \*

\* (قوله والنظر) أي اصطلاحاً هو الفكر عرفوا الفكر بأنه حركة النفس في المعقولات أي انتقالها فيها انتقالاً تدريجياً قصداً لكنه مستعمل هنا في بعض معناه لقوله في حال المنظور فيه أي في طلب حال المنظور فيه المناسب للمطلوب ولو بحسب الظن أو الاعتقاد فتناول النظر الفاسد أيضاً إلى المطلوب من بين أحواله وزاد بعضهم في التعريف ليؤدي إلى المطلوب أي لاجل أن يؤدي ذلك الفكر والانتقال لافضائه إلى الحال المستلزم للمطلوب من علم تصوري أو تصديقي أو ظني ولو أريد الحركة التي من شأنها أن تكون لاجل التأدية إلى المطلوب شمل التعريف الحركة في شأنها استدلالاتين على مطلوب واحد إذ هي ليست للتأدي لحصول التأدي إليه بالحركة في الاستدلال الاول ويمتنع تحصيل الحاصل والحركة في استدلال قصده الزام الخصم واسكاته فقط لا التأدي المذكور فان كلتا هاتين الحركتين من افراد النظر اصطلاحاً كما هو ظاهر على انه يمكن حمل المطلوب على ما يعم غير العلم والظن أيضاً كالاتفات الجديد والزام الخصم واسكاته فخرج بالتدرج الانتقال الدفعي كالحديث وهو الانتقال من المبادي إلى المطالب دفعة وان خرج بالقصدي أيضاً بناء على انه لا يكون قصدياً وبالقصدي غيره كالاتقال فيما يتوارد من المفعولات بلا اختيار كما في المنام فلا يسمى واحد منهما فكراً فلا يكون نظراً ، وبالمعقولات حركة النفس في المحسوسات فيسمى تخيلاً لا فكراً ، وخرج بليؤدي ما لا يكون للتأدية فلا يسمى نظراً أي وان أدى  فائدة  ذكر بعضهم ان النظر اذا استعمل ففيه يكون بمعنى الفكر وبالي بمعنى الرؤية وباللام بمعنى الرحمة وبعلى بمعنى الغضب وبين بمعنى الحكم كقولك ( نظرت بين القوم ) اه . \* ( قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) \* في عبارته مسامحة إذ حقه ان يقول نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم من قوله

نحو قوله تعالى (يوم هم بارزون) فجملة هم بارزون من المبتدأ والخبر في محل جر باضافة يوم اليها والدليل على ان يوم فيهما مضاف عدم تنوينه (و) كذا (كل جملة وقعت بعد (اذ) الدالة على الماضي (او اذا) الدالة على المستقبل او حيث) الدالة على المكان (او لما الوجودية) الدالة على وجود شيء لوجود غيره (عندمن قال باسميتها) وهو ابوبكر ابن السراج وتبعه ابو علي الفارسي وتبعهما ابو الفتح بن جنى وتبعهم جماعة زعموا انها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذا واستحسنه المصنف في المغني (او بينما او

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وكذا يقال في نظائره الآتية ولكن الائمة كثيراً ما يتساحون اتكالا على ظهور المعنى المراد \* (قوله يوم هم بارزون) \* بدل من قوله يوم التلاقي او عطف بيان \* (قوله عدم تنوينه) \* لا يقال عدم تنوينه لا يدل على الاضافة لجواز ان يكون للبناء لان هذا منع لا يضر لانه انما يبنى اذا اضيف على انه يجوز ان يريد بقوله عدم تنوينه ما يشمل عدمه للبناء فيشمل الامرين \* (قوله وكذا كل جملة الخ) \* فيها ان تشبيهه غيره من الجمل به لا اشكال فيه واما تشبيهه بنفسه ففيه تشبيه الشيء بنفسه وقد يقال اراد بكل جملة ما عداها \* (قوله لما الوجودية) \* انما قيدها بذلك احترازاً من لما الجازمة والاستثنائية ، وسياتي استعمالها لذلك لانها بهذين المعنيين حرف بالاتفاق فلا يمكن اضافتها \* (قوله الدالة على وجود شيء لوجود غيره) \* أي فيما مضى نحو (لما جاءني أكرمتها) فانها ربطت فيما مضى ووجود الأكرام بوجود المحيي \* (قوله عند من قال باسميتها) \* اما من قال بحر فيتها فلا يمكن عنده اضافتها \* (قوله واستحسنه المصنف في المغني) \* بل وغير المص أيضاً وذلك لانها مختصة بالماضي وبالاضافة الى الجملة وعلى هذا فعاملها جوابها ورد بان جوابها جاء مصدراً بما النافية واذا الفجائية مع ان ما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما وزاد ابن مالك على هذا القول ان فيها معنى الشرط وهو ظاهر كلام المص ونظر فيه بعضهم بانها انما هي دالة على مجرد الوقت عند القائل باسميتها وعلى ارتباط احدي جملتين باخرى عند القائل بالحرفية ، قال وايضاحه انا اذا قلنا لما جاء زيد جاء عمرو) لم يقتض هذا اللفظ ان وجود الاول سبب لوجود الثاني بل ان الثاني وجد عند وجود الاول وهل هذا لتسبيه عنه او بطريق الاتفاق لاتعرض في اللفظ لذلك اهـ . ولا يخفى انه لم يورد في هذا التوضيح



بيننا) بزيادة الميم في الاولى وحذفها في الثانية (فهي) اي الجملة الواقعة بعد هذه المذكورات (في موضع خفض باضافتهن) أي اضافة هذه المذكورات (اليها) مثال اذا قوله تعالى واذكروا اذ اتمتم قليل واذ كنتم قليلا فتضاف للجملتين كما مثلنا ومثال اذا وتخص بالجملة الفعلية على الاصح قوله تعالى اذا جاء نصر الله ومثال حيث جلست حيث جلس زيد أو حيث زيد جالس فتضاف للجملتين كما مثلنا واطافتها الى الجملة الفعلية أكثر ومثال لما قولك لما جاء زيد جاء عمرو وتخص بالفعل الماضي ومثال بينما أو بينا قولك بينما أو بينا زيد قائم أو يقوم زيد والصحيح أن ما كافة لبين عن الاضافة فلا محل للجملة بعدهما من الاعراب وأصل بينا بينما فحذفت الميم (والجملة الخامسة الواقعة

سوى مجرد دعوى لا تنفي ما قاله ابن مالك وقد أفصح المص كغيره بتصحيح مذهب سيبويه من انها حرف واستدلوا على ذلك بأمر . واما رد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز (لما أكرممتي امس اكرمتك اليوم) لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في الامس فاجاب عنه المص بان مثل هذا «ان كنت قلتها فقد علمتها» والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت اني كنت قلتها فكذا هذا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك . واما تقوية ابن مالك القول بالظرفية بقول الشاعر :

اني لا أرجو محرزاً ان ينفعا \* اياي لما صرت شيخا خلعا

لان هذا بمعنى حين فقد نوقش فيه باحتمال ان يكون من قبيل ما حذف فيه الجواب أي لما صرت شيخا رجوت ذلك \* (قوله بزيادة الميم في الاولى) \* يشعر بان بينا اصل بينما وينافيه ما ياتي : وقال الرضي : وزادوا عليه ما الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولدت الالف لتكون الالف دليلا على عدم اقتضائه للمضاف اليه كانه وقف عليه ، والالف قد يوثى بهما للوقوف كما في (أنا . و . الظنوننا) اه . وسياتي في مبحث اذ الكلام على عامل بين \* (قوله باضافتهن اليها) \* ظاهر هذه العبارة ان الاضافة وهي نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما عاملة في المضاف اليه وهو أحد اقوال ثلاثة والقول الثاني ان العامل الحرف المقدر واختاره ابن الحاجب والثالث ان العامل المضاف واختاره ابن مالك والمص وغيرهما وقد ذكر هذه الاقوال

جواباً لشرط جازم ( وهو ان الشرطية وأخواتها ( ومحلها الجزم اذا كانت ) الجملة الجوابية ( مقرونة بالفاء ) سواء كانت اسمية أو فعلية خبرية أم انشائية ( أو ) كانت مقرونة ( باذا الفجائية ) ولا تكون الاسمية والاداة إن خاصة فالاولى المقرونة بالفاء ( نحو ) قوله تعالى ( من يضل الله فلا هادي له ويذرهم ) فجملة لا هادي له من لا

أبوحيان وغيره والاول ضعيف . وأجيب بان الباء في قوله باضافتهن للسببية فتكون الاضافة سبباً لجر المضاف اليه ولا يلزم من كونها سبباً كونها عاملة اذ يكون الشيء سبباً أعم من كونه عاملاً والاعم لا يلزم صدقه باخص معين ويمكن الجواب ايضاً بان الاضافة بمعنى المضاف و اضافتها للبيان اي بمضاف هو هذه المذكورات وليس في عبارته حصر الجملة المضاف اليها في الواقعة بعدما ذكره فلا يرد ان منها الواقعة بعد آية ، قال :

❖ بآية يقدمون الخيل شعناً ❖

هذا قول سيويبه وزعم ابو الفتح انها انما تضاف الى المفرد نحو آية ملكه ومنها غير ذلك كما بينه المص وغيره ❖ ( قوله جواباً لشرط جازم ) ❖ اعترض بانه لا يخلو اما ان يقدر لاداة شرط أولفعل شرط فان كان الاول فالجملة الواقعة جواباً ليست بجواب لاداة الشرط وانما هي جواب لفعل الشرط وان كان الثاني فقول جازم ينافية اذ الجازم انما هو الاداة لا الفعل اللهم الا ان يقدر الاول وتكون جملة الجواب جواباً للاداة على جهة التجوز وان كانت في الحقيقة جواباً للفعل والعلاقة بين الاداة والفعل من التعلق المعنوي والقرينة قوله جازم ويجب ايضاً بانه أراد بالشرط فعل الشرط وأعاد الضمير من جازم عليه بمعنى الاداة فيكون من باب الاستخدام لكن انظر هل هذا يقدر في الربط بين الصفة والموصوف اذ صار ضمير الصفة لغير الموصوف حقيقة ❖ ( قوله اذا كانت مقرونة بالفاء ) ❖ قال في المغني : والفاء المقدره كالموجوده كقوله

❖ من يفعل الحسنات الله يشكرها ❖

ومنه عند المبرد ( ان قمت اقوم ) وهو أحد الوجهين عند سيويبه والوجه الآخر انه على التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه ويجوز ان يفسر ناصباً لما قبل الاداة نحو ( زيداً ان يأتيني أكرمه ) اه . وسياتي بعد ذلك ماله تعلق بذلك ❖ ( قوله والاداة ) ❖ ان الحصر اضافي بالنسبة الى ادوات الشرط الجازمة فلا ينافي انها قرنت باذا الفجائية

واسمها وخبرها في محل جزم لوقوعها جوابا للشرط جازم وهو من (ولهذا) أي ولاجل  
انها في محل جزم (قريء بجزم يذر) بالياء (عطفاً على محل الجملة) فيذرهم مجزوم  
على قراءة حمزة والكسائي معطوف على محل جملة فلا هادي له (والثانية) المقرونة  
بأذا الفجائية (نحو) قوله تعالى (وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون)  
فجملة هم يقنطون في محل جزم لوقوعها جوابا للشرط جازم وهو ان والفجأة البغته وتقييد  
الشرط بالجزم احتراز عن الشرط غير الجازم كاذاولو ولولا (فاما) اذا كانت جملة  
الجواب فعلمها ماض خال عن الفاء (نحو ان قام زيد قام عمرو) فمحل الجزم في الجواب  
(محكوم به للفعل وحده) وهو قام

بعد اذا الشرطية نحو قوله تعالى « فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون »  
\* قوله ولهذا قريء بجزم يذر \* قال في الكشف : كانه قيل من يضل الله لا يهده  
أحد ويذرهم . \* (قوله عطفاً على محل الجملة) \* قال الشيخ عز الدين : فيه بحث اذ يلزم  
منه عطف المفرد الذي هو الفعل المضارع فقط باعتبار ظهور الجزم في لفظه وحده على  
الجملة التي هي جواب الشرط وعطف المفرد على الجملة ممتنع اللهم الا ان يقال الجملة  
المعطوف عليها لها محل باعتبار وقوعها موقع فعل مفرد مجزوم فكان العطف في الحقيقة  
على ذلك المفرد فيكون من عطف المفرد على المفرد في الحقيقة اهـ . وقريء « ويذرونهم »  
بالياء والنون والرفع على الاستثناف قاله في الكشف وفي اعراب المنتخب اما القراءة  
بالياء فموافقة لقوله تعالى « من يضل الله » واما النون فعلى اخبار الله تعالى عن نفسه  
بلفظ الجمع لعظمته وفي قوله على محل الجملة تسامح لان المعطوف عليه انما هو الجملة .  
\* (قوله فجملة لا هادي له) \* كان ينبغي ان يقول فجملة فلا هادي له لان الذي في كلام  
الجماعة ان الفاء وما بعدها في محل جزم \* (قوله فجملة هم يقنطون في محل جزم) \* الاولى  
فجملة اذا هم يقنطون في محل جزم \* (قوله فاما نحو ان قام زيد قام عمرو) فمحل الجزم  
محكوم به للفعل وحده \* اشارة الى جواب سؤال مقدر تقدير السؤال ان يقال انتم  
قلت ان الجملة الواقعة جوابا للشرط جازم انما يكون لها محل وهو الجزم بشرط ان تكون  
مقرونة بالفاء او بأذا الفجائية وقولهم (ان قام زيد قام عمرو) جملة الجواب فيه مجزومة  
محلا ولم تقترن بالفاء ولا بأذا الفجائية . وحاصل الجواب ان يقال لا نسلم ان الجزم محكوم

( لا للجملة باسرها ) وهي قام وفاعله ( كذا ) اي وكالقول في فعل الجواب (القول في فعل الشرط ) اي ان الجزم محكوم به للفعل وحده لا للجملة باسرها لان اداة الشرط انما تعمل في شيئين لفظا او محلا فلما عملت في محل الفعلين لم يبق لها تسلط على محل الجملة باسرها ( ولهذا تقول اذا عطفت عليه ) أي على فعل الشرط الماضي فعلا (مضارعا) وتأخر عنهما معمول (واعملت) الفعل (الاول) وهو الماضي في المتنازع فيه نحو ( ان قام ويقعدا أخواك قام عمرو فتجزم ) المضارع ( المعطوف ) على الماضي ( قبل ان تكمل الجملة ) بفاعلها وهو أخواك فلولا ان الجزم محكوم به للفعل وحده للزم العطف على الجملة قبل اتمامها وهو ممتنع \* (تبيهه) \* وهو لغة الايقاظ يقال نهت تبيها اي أيقظت ايقاضا واصطلاحا عنوان البحث الآتي بحيث يعلم من البحث السابق اجمالا (اذ قلت ان قام زيد اقوم ) بالرفع ( ما محل جملة اقوم فالجواب ) عن هذا السؤال مختلف فيه قيل ان اقوم ليس هو الجواب وانما ( هو دليل الجواب ) وهو مؤخر من تقديم والجواب محذوف والاصل اقوم ان قام زيد اقم وهو مذهب سيبويه (وقيل هو) اي اقوم نفس الجواب ( على اضمار الفاء ) والمبتدأ والتقدير فانا اقوم وهو مذهب الكوفيين وقيل اقوم هو الجواب وليس على اضمار الفاء ولا على نية التقديم وانما لم يجزم لفظه لان

---

به للجملة باسرها بل للفعل وحده \* (قوله باسرها) \* اي بجميعها فان الاسر القيد الذي يشد به الاسير واذا ذهب الاسير بقيدته فقد ذهب بجميعه \* (قوله ولهذا تقول الخ) \* فيه بحث لانه استيضاح على المدعى مما هو من افراده فالدور لازم اذ الحكم لهذا الفرد انما يثبت على تقدير ثبوت المدعى وقد استوضح عليه به وقد يقال سمع الفرد الذي استدل به فليس حكمه موقوفا على معرفة القاعدة وانما سمع من العرب واخذ يقيس عليه والحاصل انا لا نسلم توقف ثبوت الحكم في هذا الفرد على ثبوت هذه القاعدة لا مكان ثبوتها بالسماع من العرب فيكون الحاصل انه يصح هذا القول قولا صحيحا ثابتا بالسماع فتثبت هذه القاعدة تأمل . او يجاب عنه بنظير ما تقدم \* (قوله عنوان البحث الآتي) \* اي ترجمته لان عنوان الشيء ما يدل عليه وقد يطلقون التبيه على حكم يكون ظاهرا في نفسه وان لم يعلم من الكلام السابق لا اجمالا ولا تفصيلا \* (قوله ما محل جملة اقوم) \* اي مع الضمير المستتر فيه \* (قوله هو دليل الجواب) \* اي لا عينه \* (قوله وقيل هو) \* اي

الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قرينه فلا تعمل في الجواب مع بعده ( فعلى ) القول ( الاول ) وهو انه دليل الجواب ( لا محل له لانه مستأنف ) ولفظه مرفوع لتجريدة من الناصب والجازم (وعلى) القول (الثاني) وهو ان يكون على اضمار الفاء محله مع المبتدأ (الجزم ويظهر اثر ذلك) الاختلاف (في التابع) فتقول على الاول ان قام زيد اقوم ويقعد اخوك بالرفع وعلى الثاني ويقعد اخوك بالجزم (الجملة السادسة التابعة لمفرد كالجمله المنعوت بها ومحلا بحسب منعوتها) فان كان منعوتها مرفوعا (فهي في موضع رفع) كالواقعة (في نحو) قوله تعالى (من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه) فجملة لا بيع فيه من اسم لا وخبرها في محل رفع لانها نعت ليوم وان كان منعوتها منصوبا فهي (في موضع نصب) كالواقعة (في نحو) قوله تعالى (واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله) فجملة ترجعون في موضع نصب على انها نعت ليوم، فان كان منعوتها مجرورا فهي (في موضع جر) كالواقعة (في نحو) قوله تعالى (ليوم لا ريب فيه) فجملة لا ريب فيه في موضع جر لانها نعت ليوم (والجملة السابعة) الجملة (التابعة لجملة

نفس اقوم الجواب الخ، قال الرضي: اذا كان الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر. وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب. وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة، والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعفت في هذه الصورة عن حزم الجواب لحيولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم يعمل في الشرط لم يعمل في الجزاء فتكون الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقدير اكما تجزم سائر الجوازم عملا واحدا اي معمولوا واحدا كلم ولما والامر ولا في النهي (قوله محله مع المبتدأ الجزم) لو قال محله هو والمبتدأ الجزم لكان اخصر وأظهر (قوله ويظهر اثر ذلك في التابع الخ) قال في المعنى: فعلى الاول لا يجوز الجزم وعلى الثاني ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدر وما بعدها اه. فقول الشارح وعلى الثاني ويقعد اخوك بالجزم اي ان قدر العطف على محل الفاء المقدر وما بعدها (قوله التابعة لمفرد الخ) افهم ان

لها محل من الاعراب) وذلك في بابي النسق والبدل فالاول ( نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه فجملة قام ابوه في موضع رفع لانها خبر المبتدا وكذا ) جملة ( قعد اخوه ) في موضع رفع ايضا ( لانها معطوفة عليها ) اي على جملة قام ابوه التي هي خبر زيد ( ولو قدرت العطف لجملة قعد اخوه ) على مجموع الجملة الاسمية وهي زيد قام ابوه لم يكن للمعطوفة ) وهي قعد اخوه ( محل ) لانها معطوفة على جملة مستانفة ( ولو قدرت الواو ) في وقعد اخوه ( واو الحال ) لا واو العطف ولا واو الاستئناف ( كانت الجملة الداخلة عليها واو الحال ( في موضع نصب ) على الحال من ابوه ( وكانت قد فيها مضمرة )

التابعة لمفرد لا تنحصر في المنعوت بها وهو كذلك . قال في المغني : الجملة التابعة لمفرد على ثلاثة انواع احدها المنعوت بها ولها ثلاثة احوال كما ذكر هنا . والثاني المعطوفة بالحرف نحو ( زيد منطلق وابوه ذاهب ) ان قدرت الواو عاطفة على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها او قدرت الواو واو الحال فلا تبعية فيها والمحل نصب . والثالث المبدلة كقوله تعالى « ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم » فان وما عملت فيه بدل من ما وصلتها وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز في ( واذا قيل ان وعد الله حق . والساعة لا ريب فيها ) هذا كله اذا كان المعنى ما يقول الله لك الا ما قد قيل للرسل اما ان كان المعنى ما يقول لك ككفار قومك من الكلمات المؤدية الامثل ما قد قال الكفار الماضون لانيائهم وهذا الوجه هو الذي بدا به الزمخشري فالجملة استئناف ﴿ قوله وذلك في بابي النسق والبدل ﴾ اي خاصة كما في المغني واعتراض بان هذا الحصر يبطل بمثل قولنا زيد قام ابوه قام ابوه فان الفعلية الثانية في محل رفع على انها تأكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل وليست في باب النسق ولا في باب البدل ﴿ قوله ولو قدرت العطف على الاسمية لم يكن للمعطوف محل ﴾ اي جعلت ومثله ما اذا قدرت الواو للاعتراض بناء على القول بان الاعتراض يكون في آخر الكلام ﴿ قوله وكانت قد فيها مضمرة ﴾ ﴿ ونظير ذلك قوله تعالى « او جاؤوكم حصرت صدورهم » اي قد حصرت وضائق وفيه خلاف سيويه فانه لم يجوز حذف قدم الماضي المثبت وذهب الى ان « حصرت » لم يقع ها هنا حالا بل هو صفة موصوف محذوف اي جاؤوكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف المذكور اذا قدر يكون حالا موطية وصفة

لتقرب الماضي من الحال ويكون تقدير الكلام زيد قام ابوه والحال انه قد قعداخوه  
(واذا قلت قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليس من هذا) الباب الذي هو من  
عطف جملة على جملة لها محل حتي تكون جملة عمر ومقيم محلها نصب بالعطف على  
جملة عبد الله منطلق المحكية بالقول \* \* \* \* \*

الموطية ايضا اذا كانت ماضيا يجب تصديرها بقدر لاسيما اذا حذف الموصوف فانه  
يكون في صورة الحال القائمة مقامه وماذكر مذهب البصريين فانهم قالوا ان قدانما  
تجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم توجد الواو فيه كذا ذكره الحديثي فما ذكره  
المصنف من تقدير قد مع الواو مخالف لما ذكره الحديثي . واعلم ان وجوب قد في  
الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الواو الا لاكتفاء بالضمير وحده من  
دون قد والواو اكثر نحو ( ما لقيته الا اكرمني ) لانه بتاويل الامكرما .

\* قوله لتقرب الماضي من الحال \* فيه بحث لان قد تفيد المقاربة بالباء لا  
المقارنة بالنون والمطلوب في الحال هو الثاني لا الاول وقد اشار الحديثي الى دفعه حيث قال:  
المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشيء في حكمه ولذا اطلق الان على الزمان  
القريب من الحال وفي بعض نسخ شرح اللب للسيد ولفظ قد تقرب الماضي من ذلك  
الزمان فتكون المقاربة بمنزلة المقارنة والكلام بعد لا يخلو عن ثبوت لان الظاهر ان  
المعتبر في الحال حقيقة المقارنة لاما هو في حكمه وكذا قال السيد الجرجاني اذا  
قلت (جاءني زيدركب) كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء مقدما عليه  
فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قدقربت من المجيء وتفهم المقارنة بينهما  
فكان ابتداء الركوب كان متقدما على المجيء لكن قارنه كيف ولو كفى المقارنة في الحال  
لم يحتج في مثل قولك جاءني زيدركب الى قد اصلا لان المفهوم منه على تقدير التسليم  
مجرد كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء متقدما عليه لا كونها بعيدا عنه فلتفهم المقارنة  
من جعله قيد للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون  
نعم لو اطرده الاستعمال ولم يوجد فعل الماضي المثبت وقع حالا بدون قد لا يمكن ابدا  
المناسبة بان المقاربة في جاء زيدركب تفهم من قد وجعل الحال قيدا للعامل وفي جاء  
زيدركب من الثاني لاغير قد روعي قوة الدلالة عليها لكن وقوعه بدون ذكر قد  
كثير في الكلام فلي حاجة الى التقدير فتامل وفيه اشكال ايضا وهو ان الحال التي

نحن بصدها غير الحال التي تقابل الماضي وتقرب قد الماضي منها فتجوز المقارنة اذ كان الحال والعامل ماضيين ولفظ قد انما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما تبعده عن الحال التي نحن بصدها كما في قولك (جاء زيد في السنة الماضية قد ركب فرسه) واجاب عنه السعد في المطول بقوله: وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالة الماضي وان كانت بالنظر الى العامل ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فأتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد مجرد استحسان لفظي وكثيراً ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء:

أصدقها في مريته وقد امثرت \* صحابته موسى بعد آياته التسع

وبالجملة يجب ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة اهـ . ما اردناه منه . وقال حفيده : وأجيب عنه بان النحاة صرحوا بان ما بعد حتى مستقبل بالنظر الى ما قبله وان كان ماضياً نظراً الى زمان التكلم فيجوز ان تعتبر الماضوية والحالية والاستقبالية في الافعال التي جعلت قيوداً بالقياس الى العامل المقيد بها لا الى زمان التكلم ، فاذا قلت (جاءني زيد ركب) فهم منه كون الركوب ماضياً بالنسبة الى المجيء ففتوت المقارنة ، فاذا دخلت عليه قد قربته من زمن المجيء وتفهم المقارنة ، اقول ذلك الاعتبار ليس بلازم في حتى فانه يجوز فيما بعده الاستقبال نظراً الى زمان التكلم أيضاً على قياس كلمة ان ، فكل من الماضي والمضارع الذي للحال يحتمل غير المقصود فلا تكون كلمة قد المقربة للحال كافية لاحتمال الحالية بالنظر الى زمان التكلم لا العامل ، وفيما اذا كان الحال مضارعاً يحتاج الى امر دال على اعتبار زمان العامل لا التكلم ، مع ان كلمة قد لا تفيد الا التقريب دون المقارنة ، تأمل اهـ . واعلم ان المجيب بما سبق هو السيد . وقال بعد الجواب : وحسب يظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الواقعة حالاً عن علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم



( بل الذي محله النصب على المفعولية بقال مجموع الجملتين ) المعطوفة والمعطوف عليها  
( لان المجموع ) المركب من الجملتين المذكورتين ( هو المقول ) للقول ( فكل منهما )  
أي من الجملتين المتعاطفتين ( جزء المقول ) المركب من الجملتين ( لا ) أنه على انفراد  
( مقول ) حتى يكون أحدهما معطوفاً على الآخر والثاني البدل نحو قوله :  
\* أقول له ارحل لا تقيم عندنا \*

فجملة لا تقيم في موضع نصب على البدلية من ارحل . وشرطه ان تكون الجملة  
الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد من الأولى كما هنا فان دلالة الثانية على ما  
أرادة من اظهار الكراهة لا قامت أولى \* \* \* \* \*

---

كونها مستقبلية بالقياس الى عاملها الخ اه . \* ( قوله بل الذي محله النصب مجموع  
الجملتين الخ ) \* هذا ظاهر ان كانت الواو من المحكي . فان كانت من الحكاية فهو مما  
نحن فيه كما لا يخفى ، وقد ذكروا مثل ذلك في قوله تعالى « وقالوا حسبنا الله ونعم  
الوكيل » . \* ( قوله فكل منهما جزء المقول ) \* أي وحينئذ فلا يحكم لكل منهما  
بأعراب محلا على جهة الاستقلال كما ان جزء من الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما  
باعتبار القول \* ( قوله أقول له ارحل لا تقيم عندنا الخ ) \* صدر بيت . عجزه : والا  
فكن في الـ والجهر مسلما أي ان لم ترحل فكن على ما يكون  
عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر ، ويأتي في هذا البيت الذي  
مثل به الشارح كالمصنف في المغني ، ما قاله المص في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو  
مقيم من ان المحل لمجموع الجملتين اذ هو المقول وكل منهما على انفراد جزء المقول  
وذلك ان جملة ارحل لا تقيم عندنا هو المقول وكل واحدة من الجملتين جزءه فلا محل  
لها ، والقول بانه اراد التمثيل لكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد لا لكون الثانية  
ذات محل كما اسلفناه في الاعتذار المتقدم بعيد ، لان المص يكون حينئذ لم يمثل للمسألة  
المقصودة بالكلام عليها وانما مثل لشرطها . قال الشمي : وأقول هذا البيت وان كان  
يأتي فيه ما قاله المص في قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لم يمثل به بناء على قوله وانما  
مثل به تبعاً لعلاء المعاني وهم انما يمثلون به على ان الجملة الأولى محكية والثانية تابعة لها اه .  
\* ( قوله أوفى بتأدية المعنى المراد من الأولى ) \* ان قيل فهلا اقتصر على الثانية وترك

لأنها تدل عليه بالمطابقة والاولى تدل عليه بالالتزام \* \* \* \*

الاولى فان المقصود حاصل به ( فالجواب ) انه لما كان المقام مقام الاعتناء بشأنه ناسب ذكرهما جميعا لان ذكر الثانية على قصد الاستثناف بعد ذكر الاولى زيادة اعتناء لان فيه قصد الشيء مرتين ولهذا أعني قصد الاستثناف بالثانية فارق البدل عطف البيان فانه لم يقصد به الاستثناف بل مجرد التوضيح وازالة الحفاء ، بخلاف البدل قصد به الاستثناف وازالة الحفاء . وفي قوله أوفى بحث لانما يدل افعال التفضيل أعني أوفى على ان ارحل يفى بالدلالة مع اظهار الكراهة لاقامته الا ان لا تقيمن أوفى مع ان دلالة لا تقيمن على ما ذكر انما هي لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد بالنون وهما منتفیان في ارحل ( والجواب ) ان الكراهة لما كانت يدل عليها بغير اللفظ كالاشارة ببعض الاعضاء كان العدول الى اللفظ الصريح في الدلالة عليها يدل على كمالها . وقوله فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهة فيه بحث لان لا تقيمن ليس مدلوله الاظهار بل الكراهة والاظهار انما استفيد من ذكر هذا اللفظ الدال على الكراهة وكمالها والكلام لا يخلو عن التسمح فلما كان الكلام يدل على كمال الكراهة وكان ذكره يفيد اظهار الكمال كان اللفظ يدل على اظهار الكمال . \* ( قوله لانها تدل عليه بالمطابقة ) فان قلت ، قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع النهي وإما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة . قلت قال في المطول : نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتأكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة اه . وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالاته على ما يفهم منه قصدا صريحا بخلاف ارحل فان دلالاته على اظهار كمال الكراهة ليست بالمطابقة مع انه ليس فيها شيء من التأكيد ، بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقريظة قوله والا فكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره العلن . وزعم صاحب المفتاح ان دلالة

\*) (المسألة الثالثة) \* من المسائل الاربع من الباب الاول (في) بيان (الجملة التي لا محل

الحال على هذا المراد بالتضمن فكأنه اراد بالتضمن معناه اللغوي لان ار حل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم ار حل حتى تكون دلالة عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده ، فقوله ار حل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف اه . وقد يقال لعل المراد بدلالة تشبه المطابقة في وضوحها والا فلامطابقة هنا كما يدرك بالتأمل في معنى الثانية ومعنى المطابقة ، وفي قوله بالالتزام نظر ايضا لان طلب الرحيل لا يستلزم كراهة الاقامة لجواز ان تكون لغرض تحصيل مصلحة للقائل او المقول له او نحو ذلك مع الرغبة في اقامته اللهم الا ان يقال المراد الكراهة ولو بحسب العارض فانها اذا تعلق الغرض بحصول مصلحة تترتب على الرحيل صارت الاقامة مكروهة من حيث تفويتها ذلك وان كانت في ذاتها محبوبة ، فتأمل . \*) قوله المسألة الثالثة من المسائل الاربع من الباب الاول في بيان الجملة التي لا محل لها من الاعراب \*) زاد لفظه بيان هنا وأسقطها في المسألة الثانية السابقة للاختصار والحذف من الاول لدلالة الثاني والاشارة الى انه لا فرق بين ذكرها وحذفها وانها مرادة عند حذفها ولهذا اندفع ما قيل لقائل ان يقول ما النكته في اثبات لفظه بيان هنا واسقاطها فيما تقدم وكان ينبغي اسقاطها هنا ايضا للعلم او اثباتها فيما تقدم واسقاطها هنا للاكتفاء او ذكرها فيهما . والمسألة مبتدأ والثالثة صفة لها ، وفي بيان الجملة التي لا محل لها خبر ، ومن المسائل الاربع إما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجواز لتوسعهم في الظروف ، وإما حال من المبتدأ على حد ما اجازة سيبويه في قول الشاعر : \* لمة موحشا طلل \* اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفون ، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به فكذا ما نحن فيه ، وأما صفة للمبتدأ مؤكدة بان يقدر متعلقا معرفة اي المسألة الكائنة من المسائل الاربع من الباب الاول على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته ، وقد اعتمد هذه الطريقة

لها) من الاعراب ( وهي أيضا ) مصدر آض بالمد اذا عاد ( سبع ) احداها ( الجملة الابتدائية ) أي الواقعة في ابتداء الكلام اسمية كانت أو فعلية وتسمى المستانفة أيضاً

كثير من الاعاجم المتأخرين ( فان قلت ) لم لا يجوز ان يكون حالا من الضمير المستكن في الثالثة اذ هي اسم فاعل من ثلاثة ( قلت ) أجيب بانه هنا ليس بمعنى التصير فلا يكون مشتقا فلا يحتمل ضميرا وانما يكون كذلك لو كان المراد به التصير اهـ. وفي كون الثالثة هنا من ثلاثة وكونها لا تكون مشتقة الا اذا كانت بمعنى التصير نظر. فقد قالوا في باب العدد يصاغ من اثنين فما فوقه الى عشرة وزن فاعل مجردا من التاء في التذكير ومتصلا به في التأنيث ويستعمل مفردا نحو ( ثاني وثانية الى عاشر وعاشرة ) ومركبا مع ما اشتق منه ( كثاني اثنين ) ومع ما يليه ما اشتق منه ( كالثالث اثنين ) وهذا الاخير هو الذي بمعنى التصير ولا معنى هنا للصوغ الا الاشتقاق ، وقوله من الباب الاول اما نعت للمسائل بتقدير المتعلق معرفة أي الكائنة من الباب الاول ، ويجوز ان يكون حالا من المسائل الرابع \* ( قوله مصدر آض بالمد اذا عاد ) \* أي رجع وهو مفعول مطلق حذف عامله كارجع الى الاخبار بكذا رجوعا او حال حذف عاملها وصاحبها كاخبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق ويعني كل منهما عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولا جاء زيد ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا \* ( قوله احداها ) \* أي أولاها وعدل عنه دفعا من اول الامر ليوهم سؤال الترحيح بلا مرجح \* ( قوله الابتدائية وتسمى المستانفة ) \* ( فان قلت ) هل تتعين هذه العبارة في التسمية حتى انه لا يقال مبتدأة ولا استئنافية وما وجهها او لا تتعين وحينئذ يقال لم ذكر هذه العبارة هكذا وهلا قال ابتدائية واستئنافية او مبتدأة ومستانفة او مبتدأة واستئنافية ( قلت ) قال بعضهم الظاهر عدم التعيين وذكر هذه العبارة هكذا انما وقع منه اتفاقا لا قصدا ملاحظا لمعنى من المعاني وايضا الشائع المستفيض فيها بين القوم الجاري على السنة المعربين ما ذكره من العبارتين \* ( قوله وتسمى المستانفة ) \* قال في المعني : وهذا أوضح لان الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرية بالمبتدأ ولو كان لها محل ثم الجملة المستانفة نوعان احدهما الجملة المفتوح بها النطق كقولك ( ابتدأ زيد قائم ) ومنها الجمل المفتوح بها السور والثاني الجملة المنقطعة عما

وهي نوعان أحدهما المفتوح بها النطق (نحو) قوله تعالى ( انا اعطيناك الكوثر و )  
الثانية (المنقطعة عما قبلها نحو) قوله تعالى (ان العزة لله جميعاً) الواقعة ( بعد ولا يحزنك  
قولهم فجملة ان العزة لله جميعاً مستانفة ) لا محل لها من الاعراب ( وليست محكية  
بالقول ) حتى يكون لها محل وانما المحكي بالقول محذوف تقديره انه مجنون او شاعر أو  
نحو ذلك وانما لم تجعل محكية بالقول لفساد المعنى ) \* \* \* \*

قبلها نحو ( مات فلان رحمه الله ) وقوله تعالى « قل ساتلو عليكم منه ذكرا إنا مكناله  
في الارض » ومنه جملة العامل الملغى لتاخره نحو (زيد قائم أظن ) واما العامل الملغى  
لتوسطه نحو ( زيد أظن قائم ) فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض  
ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا عن سؤال مقدر نحو قوله تعالى « هل اتاك  
حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام » فان جملة القول  
الثانية جواب عن سؤال تقديره فماذا قال لهم ولهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها  
وفي قوله تعالى « سلام قوم منكرون » جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ  
التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون وزاد لفظ تسمى لثلاثي توهم تغائر الابتدائية  
والمستانفة وكأنه انما لم يعكس فيقول المستانفة وتسمى الابتدائية اما لان تسميتها  
بالابتدائية اشهر فهو كالاصل بالنسبة للاسم الآخر واما للاهتمام ببيان اسم المستانفة  
بالتصريح بالتسمية بها لاختلاف معناها بالنسبة للبيانيين والنحاة والظاهر انه لم يرد  
انحصار اسمها في هذين الاسمين لظهور انها تسمى استئنافية ايضا فتأمل . ويمكن ان  
يؤخذ مما ذكره في المعنى وجه تقديم الابتدائية في الذكر وهو الاتمام في مظنة منع  
القياس \* (قوله انا اعطيناك الكوثر) \* في التمثيل به للجملة المفتوح بها النطق نظر  
خصوصا على قول اما منا الشافعي : ان البسملة أيضا من كل سورة . ثم رأيت شيخنا  
قال : في التمثيل للمفتوح بها النطق باننا اعطيناك الكوثر نظر لانه تقدمه البسملة وهي  
من جملة السورة عند الشافعي وجماعة ولو سلم انها ليست من السورة فالمثني قراءتها  
أو كونها جزءاً والافهني مضافة اليها ومن تعلقاتها . وقوله والثاني المنقطعة عما قبلها  
فيه انه ان اريد الاتقطاع معنى فهو باطل لانه لا يجب بل قد يرتبطان معنى بالسببية  
والمسبية أو لفظا بمعنى انه لا يكون بينها وبين ما قبلها ارتباط من جهة الاعراب

اذ لو قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه فينبغي للقاريء ان يقف على قولهم . ويتديء ان العزة لله جميعا فان وصل وقصد بذلك تحريف المعنى اثم (ونحو لا يسمعون) الى الملا الاعلى الواقعة ( بعد وحفظا من كل شيطان مارد ) خارج عن الطاعة فجملة لا يسمعون لا محل لها لانها مستأنفة استثنافا نحويا لاستثنافا بيانيا وهو ما كان جوا بالسؤال مقدر لانه لو قيل لاي شيء تحفظه من الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم فتعين

فهذا الحكم ثابت للنوع الاول ايضا « فان قلت » النوع الاول ليس قبله شيء حتى يقال المنقطة عما قبلها « قلت » قولنا المنقطة عما قبلها في معنى السلب البسيط فيصدق بنفي الموضوع مع انه يشكل تمثيلهم بالواقعة اوائل السور لان قبلها بالسملة وان قيل ليست منها بل وقيل لكل سورة السورة التي الاخرى قبلها فيصدق ما قبلها فتأمل ﴿ قوله اذ لو قالوا ان العزة لله جميعا لم يحزنه ﴾ ﴿ فان قلت ﴾ لم لا يجوز ان يكون من مقولهم على جهة التهكم والسخرية فيحزنه ذلك « قلت » اجيب بانه خلاف الظاهر فيحتاج الى قرينة والاصل عدمها وهذا ان كان من مقولهم واما ان كان من مقول الله تعالى فوجه الفساد ظاهر ﴿ قوله فينبغي للقاريء ان يقف على قولهم ﴾ ﴿ الوجيهان ينبغي هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد أو يطلب ومن ثم كان الاغلب فيها استعمالها في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل للجواز او الترخيح . ولا ينبغي قد تكون للتحريم او الكراهة ولا يحسن ان تفسر ههنا بيجب قال في المغني : وفي جمال القراء للسخاوي ان الوقف على قولهم في الآيتين واجب . والصواب انه ليس في جميع القراء ان وقف واجبا . واراد بالآيتين الاية المذكورة وقوله ( انانعلم ما يسرون وما يعلنون ) بعد قوله ( ولا يحزنك قولهم ) فانه ربما يتبادر للذهن انه محكي بالقول وليس كذلك لان ذلك ليس مقولا لهم . ويمكن التوفيق بين الصواب وبين كلام السخاوي بان مراد النافي الواجب عند الفقهاء ومراد المثبت الواجب عند القراء ﴿ قوله لا استثنافا بيانيا ﴾ اي ونحويا ايضا لان كل استئناف بياني استئناف نحوي ولا عكس ﴿ قوله لم يستقم ﴾ انما يفسد المعنى بتقدير ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري واما على ان يكون جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لا عن السبب المقتضي للحفظ فلا يفسد المعنى فاطلاق المصنف القول بامتناع الاستئناف البياني لما يترتب عليه من الفساد غير ظاهر ﴿ قوله فتعين ان يكون كلاما منقطعا عما قبله ﴾

ان يكون كلاما منقطعا عما قبله (وليست) جملة لا يسمعون (صفة) ثانية (للكرة) وهو شيطان (ولا حالها) اي من النكرة (مقدرة) في المستقبل (لوصفها) اي النكرة بمارد وهو علة لتسويغ مجيء الحال من النكرة وسياتي ان الجملة الواقعة بعد نكرة موصوفة تحتمل الوصفية والحالية وانما امتنع الوصف والحال هنا لفساد المعنى، أما على تقدير الصفة فإنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وأما على تقدير الحال المقدر فلان

فيكون إخبارا عن حالهم بعد الحفظ وهو استثناف نحوي . ولك ان تقول اذا جعل استثنافا نحويا كان إخبارا عن هؤلاء الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو انه لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر عنه فيكون قد وقع فيما فر منه « فان قلت » التقدير لا يسمعون بعد الحفظ فلا اشكال « قلت » هذا التقدير يصح مع جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستثناف يكون تحكما كذا قاله الدماميني قال الشميني واقول يمكن الجواب عن اصل السؤال بانه اذا جعل استثنافا نحويا يكون إخبارا عن هؤلاء الشياطين لا بوصف كونهم محفوظا منهم \* (قوله اما على تقدير الصفة) \* اي اما تقدير فساد المعنى فلانه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ويصح ان يكون تعليلا ايضا لبطلان كون جملة لا يسمعون حالا وقال ابن المنير : يصح في لا يسمعون ان يكون وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال النزحشري انه لا معنى للحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون هو ان عدم سماع الشيطان سببه الحفظ منه فالشيطان حال كونه محفوظا منه هي حال كونه لا يسمع واحدى الحالين لازمة للآخرى فلان ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليميني بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من حصولها للموصوف قبل وصفه والالم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسابق الى الفهم واما تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه فمجاز والاصل الحقيقة . واقول الصفة الكاشفة هي التي تكشف معنى المتبوع وتبينه وظاهر ان جملة لا يسمعون اذا جعلت صفة للشياطين ليست كذلك أه . \* (قوله فلان الذي يقدر معنى الحال اي وجود معنى الحال هو صاحبها الخ) \* كذا في المغني قال الدماميني وهو ضعيف اما اولا فلا نسلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ولم لا يجوز ان يقدرها غيره ولو قيل معنى المثال مرت برجل معه صقر مقدر

الذي يقدر معنى الحال هو صاحبها والشياطين لا يقدرُونَ عدم السماع ولا يريدونه  
قاله المصنف في المغني (وتقول) في استئناس الجملتين بالاصطلاحين (ما لقيته منذ يومان

عدم الصيد به في الغد على ان يكون مقدرًا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره  
واما ثانياً فعلى تقدير تسليم ان الذي يقدر هو صاحب الحال لا يمتنع في الآية ان يكون  
الشياطين يقدرُونَ عدم سماعهم بعد الحفظ لما رأوه من القذف بالشهب والطرذ عن  
الاستراق واما ثالثاً فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرّة لانها قد  
تقع حيث لا يكون صاحب الحال مرئداً لها كما لو قال الامير لمظلوم ادخل السجن  
خالداً في عذابه وانما عدلت عن التمثيل بقوله تعالى ( ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها)  
لاحتمال ان يقال عدوا مرئدين بما ارتكبه من جريمة الكفر. قال الشمني : وأقول  
الدليل على ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها ان في ذلك الحال ضميراً يعود  
على صاحبها ويمتنع في الآية ان تكون الشياطين يقدرُونَ عدم سماعهم بعد الحفظ لان  
عدم سماعهم لازم للحفظ منهم والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له فلو  
كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ اكانوا مقدرين عدم سماعهم في حال عدم  
سماعهم لان عدم سماعهم عدم واحد مستمر وكانوا متصفين بالحال المقدرّة في وقت  
تقديرها والحال المقدرّة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده كما في المثال  
اهو وقوله لانه بمعناها قد يمنع انها بمعناها إذ تقدير الصيد غير الصيد غداً قطعاً وما المانع  
ان يكون المعنى في المثال مقدرًا اي مقدرًا غيره صيده في الغد واي برهان على امتناع  
ذلك وقوله لكانوا مقدرين عدم سماعهم الخ قد يقال اللزوم مما قدره ان يكونوا  
مقدرين عدم سماعهم في المستقبل عنما حال عدم سماعهم في الحال ولا محذور في ذلك  
واي مانع من اعتبار مثل ذلك وان يصح ان يقال فيما اذا كان مع الامير حال خروجه  
صقر يصيد به حال خروجه ونوى الصيد به غداً ايضاً خرج الامير ومعه صقر صائداً  
به غداً لان الغرض التقييد وقد يتعلق الغرض بالتقييد بمعنى مستقبل مع التلبس بمثله  
في الحال فتامله وقوله لكانوا متصفين الخ هذا ممنوع لان الحال المقدرّة هنا عدم السماع  
في المستقبل ولم يتصفوا به في الحال لان عدم السماع في الحال مباين لعدم السماع في  
المستقبل فتامله (قوله ولا يريدونه) نفي لتقدير هذه الحال بمريداً كما ان قوله لا  
يقدرُونَ نفي لتقديرها بمقدرًا وانما قال ذلك لانه قال في حرف الالف في اذا في



فهذا) التركيب كلام (تضمن جملتين مستانفتين) احدهما جملة (فعلية مقدمة) وهي ما لقيته وهي مستانفة استئنافاً نحويًا (و) الثانية جملة ( اسمية مؤخره وهي) مذ يومان وهي مستانفة استئنافاً بيانياً لانها (في التقدير جواب سؤال مقدر) ناشيء عن الجملة المتقدمة ( فكانك لما قلت ما لقيته قيل لك ) على رأي من يجعل مذ مبتدا (ما امد ذلك فقلت) محييا له ( امده يومان ) وعلى رأي من يجعلها خبرا مقدما فتقدير السؤال ما بينك وبين لقائه وجوابه بيني وبينه يومان والاول قول المبرد وابن السراج والفارسي

الفصل الثاني في خروجها عن الاستقبال انهم يقدرون مقدرًا الصيد به غدا واوضح منه ان يقال مريدا به الصيد غدا « فان قلت » لاي شيء فرض الحال مقدره وهلا فرضها حقيقة لان عدم السماع كان متحققا في الحال « قلت » قال شيخنا لعله لان انتفاء السماع في الحال امر ثابت معلوم لا يتوهم خلافا بخلافه في المستقبل فانه يتوهم وجوده فاحتيج الى نفيه \* ( قوله فهذا كلام تضمن جملتين ) \* اي كلامهما فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن لان المتضمن بالكسر المجموع والمتضمن بالفتح كل واحد منهما يقال ضمنته الوعاء اي حصلته في ضمنه \* ( قوله استئنافا بيانيا ) \* اي ونحويا ايضا لما تقدم من ان كل استئناف بياني استئناف نحوي ولا عكس \* ( قوله وعلى رأي من يجعلها خبرا ) \* وقد اعترض على الخبرية بان المعنى بيني وبين لقائه يومان كما قدروه. وبين زمانية هنا فكيف يكون الشيء ظرفا لنفسه « والجواب » ان هذا يرد على قولك بيني وبين لقائه يومان وهو جائز فما كان جوابا عن هذا فهو جواب عن ذلك \* ( قوله والاول قول المبرد وابن السراج والفارسي ) \* قال الرضي ان هذا مذهب الجمهور وقال الدماميني هذا الاعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين لكنهم مشكل بعده لمد ومنذ في الظروف مع اختياره لهذا الاعراب فيهما اذ كونهما مبتدأين مناف لكونهما ظرفين ولم اعثر له على جواب مع شدة البحث عنه فتامله ومما استشكلت به الابتدائية ان قيل ما الموجب لتقدم هذا المبتدا وهلاجاز يومان مذ كما يقول يومان امد ذلك واجيب بانهم اجر وها رافعة مجراها خافضة في انها لا تدخل الا على اسم الزمان اه قال الشميني : واقول لا منافاة بين كونهما مبتدأين وكونهما ظرفين متصرفين وقال في المعنى عقب القول بانهما مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدد ان كان ماضيا

والثاني قول الاخفش والزجاج ونسب الى سيويه، واما على القول بان يومان فاعل بفعل محذوف والتقدير ما لقيته، مذ مضى يومان او ان يومان خبر لمبتدا محذوف والتقدير ما لقيته من الزمان الذي هو يومان فلا يتمشى لان الكلام عليهما جملة واحدة وهذان القولان لطائفتين من الكوفيين (ومثلهما) اي مثل جملتي ما لقيته مذ يومان في كونهما متضمنا جملتين مستأنفتين بالاصطلاحين ( قام القوم خلا زيدا و ) قام القوم ( حاشا عمرا و ) قام القوم ( عدا بكرا ) فكل من هذه الامثلة الثلاثة كلام متضمن جملتين مستأنفتين احدهما المشتملة على المستثنى منه وهي مستأنفة استثنافا نحويا والثانية المشتملة على المستثنى وهي مستأنفة استثنافا بيانا لانها في التقدير جواب عن سؤال مقدر فانك لما قلت قام القوم قيل لك هل دخل زيد فيهم فقلت خلا زيدا

❖ قوله والثاني قول الاخفش والزجاج ونسب الى سيويه) ❖ قال في المغني عقب ذلك ومعناها بين وبين مضافين ولا خفاء بما فيه من التعسف قال الدماميني قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ ياباه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان وذلك خبر محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان تكون مبتدأ « فان قيل » تقديم الخبر الظرف على المبتدأ المنكر مصحح له وهنا كذلك فيكون المصحح موجودا « فالجواب » ان مجرد ذلك لا يكون مصححا وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف المتقدم ظرفا للمبتدأ كقولك في الدار رجل وفي الجمعة صلاة وجميع المدة في قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو ❖ قوله او ان يومان خبر لمبتدا محذوف والتقدير ما لقيته من الزمان الذي هو يومان) ❖ قال في المغني بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية ❖ قوله فلا يتمشى) ❖ اي فلا يتاتي وقال السيرافي ان جملة مذ ومنذ في موضع نصب على الحال قال في المغني وليس بشيء قال الدماميني في شرح التسهيل قلت بل هو شيء لان المعنى عند بعضهم بيني وبين لقاء يومان فالرابط موجود بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا اه ❖ قوله استثنافا بيانا) ❖ اي ونحويا ايضا لما تقدم وافتقرت من حيث المعنى الى ما قبلها من حيث كونها متضمنة للاستثناف فاشبهت الا ❖ قوله قيل لك هل

وكذا الباقي ( الا انهما ) اي جملة المستثنى منه وجملة المستثنى في الامثلة الثلاثة ( فعليتان وهذا انما يتمشى على القول بان جملة المستثنى لا محل لها اما على القول بانها في موضع

دخل زيد فيهم فقلت خلا زيدا ) \* وهذا التقدير لا يتعين بل يجوز ان يكون التقدير هل تستثني منهم احدا فقلت خلا زيدا اي استثني منهم زيدا وكذا الكلام في المثالين الآخرين \* ( قوله الا انهما فعليتان ) \* اشار به الى ان جهة التخالف بين ما تقدم وبين ما نحن فيه ان فيما تقدم الجملة الاولى فيه فعلية والثانية اسمية وما نحن فيه كاتاهما فعليتان \* ( قوله انما يتمشى ) \* اي يتأتى \* ( قوله اما على القول بانها في موضع نصب على الحال فلا ) \* قال في المعني جملة افعال الاستثناء - ليس - ولا يكون وخلا - وعدا - وحاشا - فقال السيرافي حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وجوز الاستثناف واوجه ابن عصفور فان قلت جاني رجال ليسوا زيدا فالجملة صفة ولا يمتنع عنده ان يقال جاؤوني ليسوا زيدا على الحال اه . وفي قوله خالين عن زيد اشارة الى ان صاحب الحال المستثنى منه ويرد عليه على القول بالحالية ان الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها اما بالواو واما بالضمير واما بهما وصاحب الحال هنا المستثنى منه وليس ثم رابط به اذ الضمير في افعال الاستثناء عائد اما لبعضه واما لوصف مشتق من الفعل المتعلق به واما المصدر تضمنه وكل منها غيره وتقدير ضمير آخر ياباه الذوق وكون المرجع اي بعضهم او فعلهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه في ( والذين يتوفون منكم ) الآية كذا قيل وهو مبني على قول قال في المعني : « تبيه » الرابط في قوله تعالى ( والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن ) اما النون على الاصل وازواج الذين يتوفون منكم واما كلمة - هم - مخفوضة محذوفة هي وما اضيفت اليه على التدريج وتقديرهما اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن وهو قول الاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير « فان قلت » كيف حكم على جملة افعال الاستثناء بانها حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدره « قلت » ما ذكر هو مذهب البصريين وهو مذهب ضعيف قال ابو حيان الصحيح جواز لا يغير قد ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ما ورد من ذلك قال وهو مذهب الكوفيين ونقله ابن الاصبغ عن الجمهور ونقله بعضهم عن الاخفش واختاره

نصب على الحال فلا (ومن مثلها) بضم المثلثة جمع مثال اي ومن امثلة الجملة المستأنفة الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية في ( قوله ) وهو جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها \* بدجلة « حتى ماء دجلة اشكل »

اي ايض تخالطه حمرة فماء دجلة مبتدأ ومضاف اليه واشكل خبره وجملة المبتدأ وخبره مستأنفة هذا مذهب الجمهور (و) نقل (عن) ابي اسحق (الزجاج و) ابي محمد عبد الله بن جعفر ( بن درستويه ان الجملة ) الواقعة (بعد حتى الابتدائية) وهي التي

ابن قاسم والسيد في حاشية المتوسط واستثنى في التسهيل على مذهب البصريين الماضي التالي الا والمتلو باو فلا تدخل عليهما قد قال ابو حيان وينتسب ايضا الجامد نحو ليس فانها ايضا لا تدخل عليه . ويجاب ايضا بما قاله ابو حيان من انها لا تدخل على الجامد فان افعال الاستثناء كلها جامدة الا يكون وقال بعضهم النصب على الحال اظهر من جعل الجملتين مستأنفتين لان الجملة المستأنفة ليست من تمام المسند اليها ولا كذلك الحال لانه قد يكون قيدا في الاولى \* ( قوله حتى الابتدائية ) \* قيل اذا فرض الكلام في حتى الابتدائية امتنع جريان الخلاف في الجملة الواقعة بعدها هل لها محل من الاعراب أولا فان القائل بان الجملة الواقعة بعد حتى في محل جر لا يرى حتى ابتدائية ومن يرى الجملة مستأنفة يرى حتى ابتدائية فمع القول بانها ابتدائية يتعين استئناف الجملة الواقعة بعد حتى ولا يتصور اجراء الخلاف اهد ويجاب بانها يكفي في الاتصاف بالعنوان الاتصاف به ولو على قول ضعيف او باطل \* ( قوله وهو جرير ) \* اشارة الى ان الضمير راجع الى جرير وجاز الاضمار بناء على شهرة الكلام للمحكي له ( فان قيل ) قد اشتهر في جميع الكتب مثل هذه العبارة فيقال كقوله وقولها اي الشاعر والشاعرة وان لم يشتهر بل جهل القائل يتعين « فالجواب » هذا لا يدفع جواز الاضمار نظرا الى ان شهرة القائل كما ظنه المولى سعد الدين التفتازاني في شرح المفتاح والحاصل ان القائل تارة يجهل فيقال كقوله مثلا ويعود الضمير الى القائل بدلالة لفظ القول وتارة يعلم ويكون المحكي مشهور النسب اليه بحيث يتبادر الذهن بذكر المقول الى معرفة قائله فيجوز الاضمار بناء على هذا \* ( قوله تمج دماءها ) \* المجرم الشراب ونحوه من الفم \* ( قوله بدجلة ) \* بكسر الدال المهملة وفتحها وهو نهر ببغداد \* ( قوله اي ايض تخالطه حمرة ) \* كذا في الصحاح وقال ابن دريد انما سمي الدم اشكل للحمرة

تبدأ بعدها الجملة اي تستأنف ( في موضع جر بحتي وخالفهما الجمهور) فقالوا ليست حتى هذه حرف جر بدليلين احدهما انها لو كانت حرف جر لقليل حتى ماء بالجر والرواية بالرفع على الابتداء والخبر والعدول الى العمل في محل الجملة نوع من التعليق وهو غير مناسب (لان حروف الجر لاتعلق) بفتح اللام (عن العمل) بدخولها على الجمل وانما تدخل على المفردات او ما في تأويلها (و) الثاني ان حتى هذه ليست حرف جر (لوجوب كسرة همزة إن بعدها في نحو قولك مرض زيد حتى انهم لا يرجونه) بكسرة ان ولو كانت حرف جر لفتحت الهمزة وفاء بالقاعدة (و) هي انه (اذا دخل) الحرف (الجار على إن فتحت همزتها نحو) قوله تعالى (ذلك بان الله هو الحق) فلما لم تفتح الهمزة علمنا انها ليست جارة وفي كل من هذين الدليلين نظر اما الاول

---

والبياض المختلطين فيه ( قوله في موضع جر بحتى ) ﴿ فان قيل ﴾ ما الفرق حينئذيينها وبين حتى الجارة « قلت » اجيب بان هذه لا يقع بعدها الا الجملة وتلك لا يقع بعدها الا المفرد وانظر اذا عطف على الجملة اسم مجرور هل يشترط ان يكون مؤديا لمعنى الجملة ﴿ قوله لان حروف الجر لاتعلق عن العمل ﴾ ﴿ وهنا لما علمت حتى عن العمل فيما بعدها دل على انها ليست بحرف جر اذ انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزوم وبيان ذلك ان الملزوم هو كونها من حروف الجر واللازم هو عدم التعليق عن العمل فانتفاؤه الذي هو التعليق عن العمل باعتبار ان نفي النفي مستلزم لانتفاء الملزوم الذي هو كونها ليست من حروف الجر ثبت المدعى ﴿ قوله اذا دخل الحرف (الجار) ﴿ انما قيد بالحرف لان كلامه هنا في الحرف والا فالجار اسما كان او حرفا اذا دخل على ان فتحت همزتها ويرد على ذلك حيث فانها مضافة لما بعدها وهمزة إن مكسورة بعدها وجوبا او جوازا ﴿ قوله وفي كل من هذين الدليلين نظر ﴾ ﴿ نظر الشيخ عز الدين في كل منهما بغير ما نظر به الشارح فقال قد استدل المصنف للجمهور بدليلين وكل منهما فيه نظر اما الاول وهو قوله لان حروف الجر لاتعلق عن العمل فيقال فيه ان كان مطلقا ليدخل تحت هذه العبارة حتى الابتدائية ايضا فممنوع اذ هو مصادرة عن المطلوب اذ الزجاج وابن درستويه قائلان بانها حرف جر للجملة التي وقعت بعدها مع تعلقها عن العمل في المفرد الذي بعدها الصالح للانجرار بها وان كان

فلا نهما لا يسميان ذلك تعليقا وانما يقولان الجملة بعد حتى في محل جر على معنى ان تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى ان تلك الجملة باقية على جملتها غير مؤولة بالمفرد « لا يقال » حقيقة التعليق ان يمنع من العمل لفظا ما له صدر الكلام وهو مفرد هنا « لانا نقول » ذاك في افعال القلوب واما تعليق حروف الجر فبان تدخل على غير مفرد او ما في تأويله او تدخل على مفرد ولا تعمل فيه واما الثاني فلان مدعاها انها عاملة في المحل لا في اللفظ ولذلك لم تفتح همزة ان بعدها \* \* \*

بالنسبة الى غيرها فمسلم ولكن لا يفيد المطلوب واما الثاني وهو قوله ولو جوب كسر ان الخ وحاصله انها لو كانت جارة فتحت ان بعدها اذ الجار اذا دخل على ان تفتح ولما لم تفتح بعدها دل على انها ليست بحرف جر فيقال فيه ايضا ان كان قوله الجارة تفتح ان بعدها مطلقا فممنوع اذ هو ايضا مصادرة على المطلوب اذ هما قائلان بانها حرف جر مع عدم فتح ان بعدها وان كان بالنسبة الى غيرها فمسلم ولكن لا يفيد المطلوب اهـ قال شيخنا يمكن ان يجاب بان مقصود المصنف بالاستدلال ان ائمة اللغة اطلقوا ان الجار اذا دخل فتحت الهمزة وهو شامل حتى ولا يجوز التخصيص بغير مستند منهم ولا ضرورة فليتأمل وهكذا الاعتراض على قوله لان حروف الجر لاتعلق عن العمل الخ والجواب الجواب فليتأمل \* (قوله فلانها لا يسميان ذلك تعليقا) \* قد يقال هو تعليق وان ام يسميها تعليقا قال شيخنا يمكن ان يجاب عن هذا النظر بان المعنى على معنى الجملة دون المفرد ولا مقتضي هنا لتأويلها بالمفرد ولا يتأتى التأويل بالمفرد فليتأمل \* (قوله في افعال القلوب) \* اي في تعليق افعال القلوب \* (قوله فلان مدعاها انها عاملة في المحل الخ) \* وجوابه انها لو كانت عاملة في المحل الخ لعملت في اللفظ لانه لا مانع في اللفظ ثم رايت شيخنا قال يجاب بان وجه استدلال المصنف انها لو كانت عاملة لطلبت لفظ ان فكانت تفتح لان شان العامل الطالب للفظ المصدر بان على غير الحكاية ان يطلب لفظها وتخصيص حتى من هذا الحكم تحكم لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وقد اطلق ائمة اللغة في ان حرف الجر اذا دخل على المصدر بان ان تفتح فلا يجوز اخراج ما نحن فيه عن ذلك لغير مستند فقوله ان مدعاها انها عاملة في المحل يقال في جوابه لو كانت حرف جر لم تعمل في المحل اذا دخلت على المصدر بان كما اطلقه ائمة اللغة وقوله لا في اللفظ يفهم انها لو فتحت كانت عاملة في اللفظ وفيه نظر لان لفظ

﴿ الجملة (الثانية) ﴾ مما لا محل له ( الواقعة صلة لاسم موصول نحو ) قام ابوة من قولك ( جاء الذي قام ابوه ) فجملة قام ابوه لا محل لها لانها صلة الموصول والموصول وحدة له محل بحسب ما يقتضيه العامل بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو «لننزعن من كل شيعة ايهم اشد» في قراءة النصب ونحو «ربنا ارنا اللذين اضلانا»

ان مع صلتها لا يتأثر بالعامل ولا يعرب وليس العمل الا في المحل وقد يجاب بان المراد بالعمل في اللفظ توجه العامل لذلك اللفظ وطلبه له وان لم يظهر اثره في لفظه لما منع بخلاف العمل في المحل فان المطلوب ليس الا المحل ولا طاب للفظ المذكور اصلا فليتامل ﴿ قوله الواقعة صلة لاسم موصول ﴾ احترز عن صلة آل فانها مفرد لا جملة وهو معرب باعراب آل. ولو وصلت آل بجملة فيحتمل ان يقال انها لا محل لها اخذا بما قاله المصنف ويحتمل ان يقال ان اعراب آل نقل اليها لكونها بصورة الحرف فليتامل وليحرر ثم رايت الدماميني قال في شرح التسهيل ما نصه: قلت وقد ظهر لي هنا شيء وهو انهم اجمعوا على ان جملة الصلة لا محل لها من الاعراب وهذا على إطلاقه غير صحيح بل ينبغي التفصيل بين صلة آل وصلة غيرها فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً ضرورة انه لا يصح حلول المفرد محلها واما صلة آل حيث توصل بالفعلية ذات المضارع اما اختيارا كما يقول ابن مالك أو اضطرارا كما يقول غيره وحيث توصل بجملة غير المتقدمة على وجه الضرورة بالاجماع فينبغي ان يكون لها محل من الاعراب ويكون محلها بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد الذي يصح حلوله محلها من رفع ونصب وجر فيحكم بانها في محل رفع في مثل قولك ﴿ اتى الينذر به من نيرانها ﴾ وفي محل نصب في مثل قولك لا احب الخروج للهو وفي محل جر في مثل قوله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتها

وهذا من الغرائب ان تكون الجملة ثبت لها بحسب محلها انواع اعراب الاسم بطريق التبعية من الانواع الثلاثة ولا في شيء منها ويمكن ان يحاجى به وقد يعتذر عن تركهم لذلك بان هذا لا يستعمل الا في الضرورة او فيها وفي قليل من الكلام وفيه ما لا يخفى اهـ ﴿ قوله في قراءة النصب ﴾ واما على قراءة الرفع فذهب الخليل ويونس الى انها ليست حينئذ موصولة وانما هي استفهامية معرفة ثم اختلفا في تخريج الآية بالنسبة الى مفعول تزرع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الفريق الذي يقال فيههم ايهم اشد ويرده انه لا يجوز ان يقال لا ضرب بن الفاسق بالرفع بتقدير الذي

يقال فيه الفاسق - وقال يونس - الجملة - وعلق تنزع عن العمل لاجل الاستفهام ويردده ان التعليق مختص بافعال القلوب وتنزع ليس منها - وسياتي في كلام الرضي ما يرد ذلك . ويبطل مذهبهما جميعا قوله :

❁ فسلم على ايهم افضل ❁

على رواية من رواه بضم اي لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته كما تقدم وقال الرضي وذهب الكوفيون والخليل الى ان ايهم في مثل هذا الموضع معرفة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الآية مبتدأ خبره اشد ومن شيعة معمول لتنزعه كما تقول اكلت من كل طعام قال تعالى ( واوتيت من كل شيء ) فتكون من للتبعض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة لشيعة على اضرار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقولهم

❁ جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط ❁

قال الخليل وايهم على هذا استفهامية نحو قولهم - اضرب ايهم افضل - اي اضرب الذي يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل

ولقد ابنت مع الفتاة بمنزل ❁ فابنت لا حرج ولا محروم

اي ابنت مقولا في لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج ولا محروم قال سيويه لو جاز اضرب ايهم على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الحيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الحيث بل مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل ويجوز التعليق في غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجيء في باب افعال القلوب وليس بشيء لان المعلق يجب كونه في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو اضرب واقتل لا تكون استفهامية اذ لا معنى لها على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الآية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لتنزعه عن وايهم اشد جملة مسأفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لتنزعه عن كل فريق يشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي وعند ابي عمرو آية اذا حذف منها ما تضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب آية لقبيتها قال لتعرفها بالصلة والتانيث فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتد بتاء التانيث بلا علمية



وذهب أبو البقاء إلى أن المحل للموصول وصلته معا كما أن المحل للموصول الحر في مع صلته  
وفرق الأول بأن الاسم يستقل بالعامل والحرف لا يستقل (أو) الواقعة صلة (لحرف

وغيره يصرفها وهو القياس إلى هنا كلام الرضي \* (قوله وذهب أبو البقاء إلى المحل  
للموصول وصلته معا) \* قال في المغني في جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع  
والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلتقن أصحابه أن يقولوا إن الموصول  
وصلته في موضع كذا محتجا بأنهما ككلمة واحدة والحق أن الموصول وصلته  
ما قدمت لك بدليل ظهور الأعراب في نفس الموصول في نحو ليقم إيهم في الدار  
وأكرم إيهم عندك وأمرر بإيهم هو أفضل وفي التنزيل (ربنا أرنا اللذين أضلنا)  
وقريء إيهم أشد بالنصب وروى \* فسلم على إيهم أفضل \* بالحذف وقال الطائي  
\* فحسبي من ذي عندهم ما كفانينا \*

وقال العقيلي

\* نحن اللذون صبحو الصباحا \*

وقال الهذلي

\* هم اللذون فكوا الغل عني \*

أهد وفي شرح الحاجبية للرضي ما يوافق فانه قال وأعلم أن حق الأعراب أن يدور  
على الموصول لأنه هو المقصود بالكلام وإنما جيء بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور  
الأعراب في أي الموصولة نحو جاءني إيهم ضربته ورايت إيهم ضربته ومررت بإيهم  
ضربته وكذا في اللذان واللتان فيمن قال بأعرابهما أو بالصلة فقال بعضهم إنهما معرفة بأعراب  
الموصول اعتقادا منه أنها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجملة الواقعة صفة للتكرار  
وليس بشيء لأن الموصولات معارف اتفاقا منهم والجملة لا تقع صفات للمعارف كما مر  
في الوصف واجمهور على أنه لا محل للصلة من الأعراب إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد  
مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه ولا يقدر للجملة أعراب إلا إذا صح  
وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الأربعة المواضع المذكورة فقط وذلك لأن الأعراب  
للأسماء في الأصل أو للأسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة جملة لا غير  
أهد ولأبي البقاء أن يقول فيما تقدم أن الأعراب ظهر فيه ولم يظهر في الصلة لأن في  
الصلة ما يمنع من ظهور الأعراب فيها كما أن أَل الموصولة لما منع ظهوره فيها ظهر في  
الصلة كجاء الضارب \* (قوله كما أن المحل للموصول الحر في مع صلته) \* الأظهر  
للموصول الحر في وصلته لما لا يخفى \* (قوله والحرف لا يستقل) \* أي لا افتقاره

يؤول مع صلته بمصدر ( نحو عجبت مما قمت اي من قيامك فما ) موصول حرفي على الاصح (وقمت) صلته والموصول وصلته (في موضع جر بمن واما) الصلة وهي ( قمت وحدها فلا محل لها ) من الاعراب لانها صلة موصول وكذا الموصول الحرفي وحده لا محل له لانتفاء الاعراب في الحرف \* الجملة ( الثالثة \* المعترضة بين شيئين ) متلازمين

الى ما يتعلق به \* ( قوله يؤول مع صلته بمصدر ) \* الاظهر يؤول هو وصلته بمصدر بل المؤول في الحقيقة بالمصدر انما هو صلته \* ( قوله فما موصول حرفي على الاصح ) \* عليه سيبويه والاكثر ان فاذا قلت اعجبني ما صنعت فتقديره عندهم صنعك ولا ضمير اصلا ومقابل الاصح ما ذهب اليه الاخفش وابن السراج والتقدير عندهما الصنع الذي صنعته ورد عليهما بقوله

\* بما لستما اهل الحيانة والغدر \*

لانه لا يتأتى فيه تقدير رابط وقال المصنف في شرح القطر ويرد هذا القول انه لم يسمع اعجبني ما قمته وما قعدته ولو صح ما ذكر لحاز ذلك لان الاصل ان العائديكون مذكورا لا محذوفا هـ . \* ( قوله الجملة الثالثة المعترضة ) \* الذي يظهر كما قاله بعضهم انه يجوز ان يقال المعترضة بفتح الراء على انه من باب الحذف والايصال اي المعترض بها فيحذف الجار وصار الضمير المجرور مرفوعا واوصل به على انه مفعوله القائم مقام الفاعل وبكسر الراء مسندا الى الضمير المستتر فيه اسنادا مجازيا كما في قوله تعالى ( عيشة راضية ) \* ( قوله بين شيئين ) \* اي مفردين او مفرد وجملة او جملتين متلازمين اي متطالبين قال في المغني للبيانين في الاعتراضات اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويين . والنزحشري يستعمل بعضها كقوله في قوله تعالى ( ونحن له مسلمون ) يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبدا ومن مفعوله لاشتمالهما على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبدا وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا مخلصون له التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابن حيان توهمنا منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين هـ . فعلم ان التقيد بما ذكر اصطلاح النحاة « فان قلت » تعريف المعترضة بالواقعة بين شيئين متلازمين صادق على صلة الاسم الموصول في قولك الذي كان معنا امس زيد مع انها ليست اعتراضية « فجوابه » ان الصلة مع الموصول كشيء واحد والمراد بين شيئين ليسا في حكم الشيء الواحد كذا قيل

وهي ( اما للتسديد ) بالسين المهملة اي التقوية ( او التيين ) وهو الايضاح ولا يعترض

وينافيه ما سيأتي في كلام الشارح \* ( قوله وهي اما للتسديد او التيين ) \* ظاهرة  
انحصار فائدتها في ذلك وفيه نظر فقد زاد في المعنى التحسين ايضا وذكر بعضهم من  
فوائدها امورا منها التنزيه في قوله تعالى ( ويجعلون لله البنات سبحانه ) ولهم ما  
يشتهون ) فان قوله ( سبحانه ) جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله  
( ولهم ما يشتهون ) عطف على قوله ( لله البنات ) والذمكتة فيه تنزيه الله تعالى  
وتفديسه عما ينسبونه اليه من جعل الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا . ومنها الدعاء  
في قول محكم الشيباني يشكو كبره وضعفه

ان الثمانين وبلغتها \* قد احوجت سمعي الى ترجمان  
يقال ترجم كلامه اذا فسره بكلام اخر فقوله بلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها  
والواو فيه اعتراضية وليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة ومنها التنبيه  
في قول الشاعر

واعلم فعلم المرء ينفعه \* أن سوف يأتي كل ما قدرا  
وأن هي المخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف يعني ان المقدر آت البتة وفي هذا تسلية  
وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والقاء اعتراضية  
وفيها شائبة من السببية ومنها الترغيب في قوله تعالى ( فاتوهن من حيث امركم الله ان الله  
يحب التوايين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم ) فقوله ( ان الله يحب التوايين  
ويحب المتطهرين ) اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى فان قوله ( نساؤكم  
حرث لكم ) بيان لقواه ( فاتوهن من حيث امركم الله ) بمعنى ان المأتي الذي امركم الله به  
هو مكان الحرث لان الغرض الاصيلي في الايتان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن  
الا من حيث يتاتي منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امر وابه  
والتفكير عما نهوا عنه ومنها تخصيص احد المذكورين بزيادة التاكيد في امر علق بهما  
كقوله تعالى ( ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان  
اشكر لي ولو الديك ) فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته امه هنا على وهن في عامين ان  
ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة  
والاستعطاف في قول ابي الطيب

وخفوق قلبي لو رأيت لهيبا \* يا جنتي لرأيت فيها جهنما  
فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب الامر فيه

بها الايين الاجزاء المنفصل بعضها من بعض المقتضي كل منها الآخر فتقع بين الفعل وفاعله كقولنا :

وقد ادركتني والحوادث جمّة \* أسنة قوم لضعاف ولا عزل  
او مفعوله كقولنا :

وبدلت والدهر ذو تبدل \* هيفا دبورا بالصبا والشمال

غرابة كما في قول الشاعر

فلا هجره يبدو وفي الياس راحة \* ولا صلنا يصفولنا فنكارنا  
فان كون هجر الحبيب مطلوباً للمحب امر غريب فبين سببه بان في اليأس راحة ويمكن  
رجوع بعض ذلك لما قاله المصنف من التسديد او التيسين فليتامل ولعل مراد المصنف  
والشارح ان الاغلب ذلك وكلام المصنف اقرب الى التاويل من كلام الشارح \* (قوله  
المقتضي كل منها الآخر) \* اي الطالب كل منها الآخر \* (قوله

وقد ادركتني والحوادث جمّة \* اسنة قوم لضعاف ولا عزل) \*  
الحوادث نوازل الدهر التي وجدت بعد ان لم تكن والجمّة بفتح الجيم  
الكثيرة والاسنة جمع سنان وهو الحديد المستدق الذي يجعل في طرف  
الرمح والضعاف جمع ضعيف والعزل جمع اعزل وهو الذي لاسلاح معه وضعاف  
وعزل مجروران بالتبعية لقوم ولانافية واعترض بلايين الصفة والموصوف نحو مررت  
برجل لا طويل ولا قصير وتكررت لا لانها متى وقعت قبل خبر او نعت او حال  
وجب تكريرها تقول زيد لاقائم ولا قاعد ومررت به لاضاحكا ولا باكيا ولا  
يجوز عدم التكرار الا في الضرورة خلافا للبرد وابن كيسان \* (قوله

وبدلت والدهر ذو تبدل \* هيفا دبورا بالصبا والشمال) \*  
وبدلت اي الريح وفي الصحاح الهيف بفتح الهاء وسكون الياء مثل الهوف يعني  
بضم الهاء وهي ريح حارة تأتي من قبل اليمن وهي النكباء التي تجري بين  
الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل والصباريح مهبها المستوى مطلع الشمس اذا  
استوى الليل والنهار والشمال بفتح الشين المعجمة وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة  
لغة في الشمال بفتح الشين والميم وبعدها الف وقد دخلت الباء هنا على المتروك وهو

وبين المبتدأ والخبر كقوله

وفيهن والايام يعثرن بالفتي \* نوابد لا يملنن ونوائح

او ما هما اصله كقوله

ان سليمان والله يكلؤها \* ضنت بشيء ما كان يرزؤها

وبين الشرط وجوابه نحو قوله تعالى « فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار »

وبين الموصول وصلته كقوله

\* ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا \*

وبين اجزاء الصلة نحو جاء الذي جوده والكرم زين مبذول وبين المجرور وجاره اسما

الاستعمال المشهور \* قوله

وفيهن والايام يعثرن بالفتي \* نوابد لا يملنن ونوائح \*

هذا البيت لمعن بن اوس وقبله

رايت رجالا يكرهون بناتهم \* وفيهن لا تكذب نساء صوالح

وضمير يملنن عائدا على الندب المفهوم من نوابد \* قوله

ان سليمان والله يكلؤها \* ضنت بشيء ما كان يرزؤها \*

يكلؤها يحفظها وضنت بخلت ويرزؤها ينقصها يقال ما رزئته ما له اي ما نقصته من باب

علم يعلم فان فتحت الزاي فقلت رزأت الرجل فمعناه اصبت منه خيرا \* قوله فان لم

تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار \* ان الشرطية داخلية على جملة لم تفعلوا ولم تفعلوا محزوم

بلم كما تدخل ان الشرطية على فعل منفي بلا محزوم نحو (والاتفعلوه) فيكون (لم تفعلوا

في محل جزم وقوله (فاتقوا النار) جواب الشرط (ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط

وجزاءه وقال جماعة من المفسرين معنى الآية وادعوا شهداءكم من دون الله ان كنتم

صادقين ولن تفعلوا فان لم تفعلوا فاتقوا النار وفيه نظر لا يخفى وانما قال تعالى (فان لم

تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار) فعبر بالفعل عن الاتيان لان الفعل يجري مجرى الكناية

فيعبر به عن كل فعل ويعني عن طول ما يكنى عنه \* قوله

ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا \*

كان نحو هذا غلام والله زيد أو حرفا نحو اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف  
وتوكيده نحو

ليت وهل ينفع شيئا ليت \* ليت شبابا بوع فاشتريت  
وبين قد والفعل نحو

\* أخالد قد والله او طأت عشوة \*

وبين الحرف النافي ومنفيه كقوله

\* فلا وأبي دهماء زالت عزيزة \*

---

اي اقسام بايك فهو جملة لانه بتقدير فعل القسم \* (قوله هذا غلام والله زيد) \* فان قوله  
والله جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت بين المضاف والمضاف اليه \* (قوله  
اشتريته بوالله الف درهم) \* فان قوله والله جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت بين الحرف  
ومجروره اي اقسام بالله \* (قوله

ليت وهل ينفع شيئا ليت \* ليت شبابا بوع فاشتريت  
ليت الثانية اسم لانه اريد به لفظه وكل من الاولى والثانية حرف والثالثة تأكيد للاولى  
وبها انتصب شبابا وارفع ما بعده محلا والفصل بين الحرفين حسن التأكيد كما في قولك  
ان في الدار ان زيدا قائم ولو لم يكن ثم فاصل لجاز مثل ان زيدا قائم لكن الفصل  
احسن وهذا لان المؤكد هنا على اكثر من حرف وليس بواجب الاتصال ويجوز ان  
تكون الثالثة تأكيدا للثانية وحينئذ لا شاهد فيه \* (قوله

أخالد قد والله او طأت عشوة) \*

والعشوة ركوب الشيء على غير بيان وفي عينه الفتح والضم والكسر يقال او طأته عشوة  
اي امرا ملتبسا وذلك اذا اخبرته بما اوقعته به في حيرة. وعجز البيت كما في المغني  
\* وما قائل المعروف فينا يعنف \*

وانشده ابن امر قاسم في الجنبي الداني على غير ما هو عليه في المغني فقال :

\* وما العاشق المظلوم فينا بسارق \*

والتعنيف التعيير واللوم \* قوله

فلا وأبي دهماء زالت عزيزة \* ❦

وبين القسم وجوابه والموصوف وصفته ويجمعهما ( نحو فلا اقسم بمواقع النجوم الآية ) وهي « وانه لقسم لو تعلمون عظيم » وفي هذه الآية اعتراض في ضمن اعتراض ( وذلك لان قوله ) تعالى ( انه لقراء ان كريم جواب ) القسم وهو قوله تعالى ( فلا اقسم بمواقع النجوم وما بينهما ) اي لا اقسم وجوابه والذي بينهما هو « وانه لقسم لو تعلمون عظيم » ( اعتراض لا محل له ) من الاعراب ( وفي اثناء هذا الاعتراض ) الذي هو « وانه لقسم لو تعلمون عظيم » ( اعتراض آخر وهو ) قوله تعالى ( لو تعلمون فانه معترض بين الموصوف وصفته )

فان قوله وايي جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت بين الحرف ومنفيه اي اقسم بابي دهما  
\* قوله فلا اقسم بمواقع النجوم \* قراءة العامة فلا بلام والفاء فيها اوجه احدها  
انها حرف نفي وان المنفي بها محذوف وهو كلام الكافر الجاحد تقديره فلا حجة لما  
يقول الكفار ثم ابتدا قسما بما ذكر واليه ذهب جماعة من المفسرين والنحويين وضعف  
هذا بان فيه حذف اسم لا قال ابو حيان ولا يجوز ولا ينبغي فان القائل بذلك مثل  
سعيد ابن جبير تلميذ جبر القراءان وبحر عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما  
ويبعد ان يقوله سعيد الاتبوقيف. الثاني انها زائدة للتوكيد مثله في قوله تعالى ( لئلا  
يعلم ) اي ليعلم. الثالث انها لام الابتداء والاصل فلا قسم فاشبعت الفتحة فتولد منها الف  
وهذا ضعيف جدا وقرىء فلا قسم بلام واحدة وفي هذه القراءة تخريجان احدهما ان  
لام لا اقسم لام الابتداء وبعدها مبتدأ محذوف والفعل خبره فلما حذف المبتدأ اتصلت  
اللام بخبره اي فلا انا اقسم نحو لزيد منطلق قاله الزمخشري وابن جنبي والثاني انها  
لام القسم دخلت على الفعل الحالي ويجوز ان يكون القسم جوابا للقسم كقوله « وليحلفن  
ان اردنا » فنفس ليحلفن قسم جوابه ان اردنا وهو جواب القسم مقدر كذلك وهو قول  
الكوفيين يجيزون ان يقسم على فعل الحال والبصريون يابونه ويخرجون ما يوهم ذلك  
على اضمار مبتدأ وانما كان فعل القسم حالا لانه انشاء حال ومواقع النجوم  
مساقتها ومغار بها وقيل اوقات سقوطها يوم تشكيد وقيل النجوم للقراءان يؤيده وانه لقسم  
وانه لقراءان كريم \* ( قوله الآية \* مفعول به الفعل محذوف اي اقرأ الآية ويجوز  
رفعها على الابتداء والخبر محذوف تقديره الآية تقرأ بتمامها ويجوز الجر ايضا اي اقرأ  
باقي الآية وانما احتج بمثله تسميما للكلام وتصوير المراد مع غاية الاختصار فكانه قال

وهما قسم وعظيم) على طريق اللف والنشر على الترتيب فالاعتراض في هذه الآية بجملة واحدة في ضمنها جملة (ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة خلافاً لابي علي) الفارسي في منعه من ذلك ومن الاعتراض بأكثر من جملة قوله تعالى «قالت رب اني وضعتها اثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالاتى واني سميتها مريم» فالجملة الاسمية وهي والله اعلم بما وضعت باسكان التاء والفعلية وهي وليس الذكر كالاتى معترضان بين الجملتين المصدرتين باني (وليس منه) اي وليس من الاعتراض بأكثر من جملة (هذه الآية) وهي فلا اقسام بمواقع النجوم الى آخرها من سورة الواقعة (خلافاً للزمخشري ذكره في تفسير

---

اقرأ الباقي) (قوله وهما قسم وعظيم) يقع في بعض النسخ وهما قسم عظيم (قوله ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة) اي تعدد الاعتراض بأكثر من جملة اخذاً مما سيأتي في الرد على الزمخشري ومعنى يجوز الاعتراض بأكثر من جملة اي ثبت في الاستعمال ثبوتاً راجحاً فالجواز بمعنى الثبوت المعتد به لا بمعنى تساوي الطرفين ولا الحكم الشامل لما عدا الحرام من الاحكام فان ذلك لا يناسب ولا يتأتى في المباحث العربية (قوله باسكان التاء) وقرأ ابن عامر وابوبكر وضعت بتاء المتكلم وهو من كلام ام مريم عليهما السلام خاطبت بذلك نفسها تسلياً لها واعتذاراً لله تعالى حيث اتت بمولود لا يصلح لها نذرته من سدانة بيت المقدس قال الزمخشري وقد ذكر هذه القراءة يعني ولعل الله تعالى سراً وحكمة ولعل هذه الاتى خير من الذكر تسلياً لنفسها وفي قولها والله اعلم بما وضعت التفات من الخطاب الى الغيبة اذ لو جرت على مقتضى قولها ربي لقات وانت اعلم وقرأ الباكون وضعت بتاء التأنيث الساكنة على اسناد الفعل لضمير ام مريم فهو من كلام الباري تبارك وتعالى وفيه تشبيه على عظم قدر هذا المولود وان له شأناً لم تعرفه ولم تعرف في الا كونه اثى لا غير دون ما يؤول اليه من امور عظام وءايات واضحة وقرأ ابن عباس وضعت بكسر التاء على انها تاء المخاطبة خاطبها الله تعالى بذلك بمعنى انك لا تعلمين قدر هذه المولودة ولا قدر ما علم الله فيها من عظام الامور وعلى قراءة الضم ليس الاعتراض الا بجملة واحدة كما هو ظاهر (قوله بين الجملتين) اي اللتين هما مقول قالت (قوله وليس منه هذه الآية) «فان قلت» الاعتراض الواقع في اثناء الاعتراض بين شيئين واقع بينهما بواسطة فتكون مما نحن فيه «فالجواب» ان وقوعه بينهما في الجملة مسلم لكن لا يسمى مثله اعتراضاً في الاصطلاح وانما يسمى به لو حصل له اتصال بهما او باحدهما معني (قوله ذكره) اي



سورة آل عمران) في قوله تعالى قالت ربي اني وضعتها اثى الى قوله واني سميتها مريم فقال «فان قلت» علام عطف قوله تعالى واني سميتها مريم «قلت» هذه معطوفة على قوله اني وضعتها اثى وما بينهما جملتان معترضان كقوله «وانه لقسم لو تعلمون عظيم» انتهى ووجه الرد عليه ان الذي في آية آل عمران اعترضان لا اعتراض واحد بجملتين ويدفع بان الزمخشري انما قصد تشبيه الآية بالآية في عدد الجمل المعترض بها لاني عددا لا اعتراض بدليل قوله في تفسير سورة الواقعة وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم وجوابه وقوله لو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفة انتهى ❊

الجملة ❊ (الرابعة التفسيرية) ❊ وتسمى المفسرة (و) المفسرة التي لا محل لها  
(هي الكاشفة لحقيقة) ❊ ❊ ❊ ❊ ❊ ❊

ذكر ان من ❊ (قوله قلت هذه معطوفة على قوله اني وضعتها اثى) ❊ وذلك لان التسمية انما هي منها لا من الله تعالى بدليل قوله (واني اعنيها بك) ❊ قوله وما بينهما جملتان معترضان الخ) ❊ اعتراض عليه ابو حيان بان لم يقع الاعتراض بجملتين في قوله (وانه لقسم لو تعلمون عظيم) كما اعتراض به المصنف هنا بل اعتراض بين القسم الذي هو فلا اقسام بمواقع النجوم وبين جوابه الذي هو لقرءان كريم بجملته واحدة وهي قوله تعالى (وانه لقسم لو تعلمون عظيم) لكنه جاء في جملة الاعتراض بين بعض اجزائه وبين اعتراض بجملته وهي قوله تعلمون اعتراض به بين المنعوت الذي هو لقسم وبين نعت الذي هو عظيم فهذا اعتراض في اعتراض فليس فصلا بجملتي اعتراض قال السمين في اعرا به والمساحة في مثل هذه الاشياء ليست طائفة وقوله ليس فصلا بجملتي اعتراض ممنوع بل هو فصل بجملتي اعتراض وكونه جاء اعتراض في اعتراض لا يضر ذلك ولا يقدح في كونه فصلا بجملتين اه. ❊ (قوله لا اعتراض واحد) ❊ من هذا تعلم ان مراده بقوله ويجوز الاعتراض باكثر من جملة انه يجوز تعدد الاعتراض باكثر من جملة تأمل ❊ (قوله ويدفع بان الزمخشري الخ) ❊ فالزمخشري ساكت عن تعدد الاعتراض مقتصر على تعدد المعترض به وهو موجود في الموضعين وان تفاوت في تعدد الاعتراض في احدهما دون الآخر ❊ (قوله هي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد او مركب) ❊ اورد عليه ان هذا التعريف غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في قولك اسررت الى زيد النجوي وهي (هل جزاء الاحسان الا الاحسان) اذ هي فضلة كاشفة

ما تليه ) من مفرد او مركب (وليست عمدة ) فخرج بقوله لحقيقة ما تليه صلة الموصول فانها وان كانت كاشفة وموضحة للموصول لكنها لا توضح حقيقته بل تشير اليه بحال من احوالها وخرج بقوله وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن كما سيأتي ولو قال وهي الفضلة كما قال في المغني لكان اولى لان الفصول العدمية مهجورة في الحدود ثم مثل باربعه امثلة الاول ما يحتمل التفسير والبدل (نحو) هل هذا الابشر مثلكم

لحقيقة ما تلتها من النجوى فيلزم الا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل قال بعضهم واقول بعد تسليم ان مثل هذه الجملة في محل نصب على الحال ومراد المصنف بالفضلة الجملة التي لا محل لها من الاعراب فلا ترد الجملة التي اوردوها وذلك انه قال انه اخرج بقوله وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الامر والشان فانها مفسرة له ولها محل باتفاق اه. وفي الاخذ مما ذكره نظرا اذ المحترز عنهما بغير العمدة شيان العدمية وكونها لم محل ولم يبين المصنف ان منشأ الاحتراز فيها العدمية او كونه له محل من الاعراب واللام في قوله لحقيقة للتقوية لان اسم الفاعل اضعف من الفعل وتليها اما مضارع من ولي اي قرب ومنها كل مما يليك او من تلاه اذا تبعه ومنها المقدم والتالي واما من الاول او الثاني وكونه من الشق الثاني اقرب سواء كان ماضيا او مضارعا ﴿ قوله صلة الموصول ﴾ وكذا المعترضة وغيرها من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب قاله الكافي ججي قال « قان قلت » لاشك ان المعترضة قد تجيء للبيان فيجوز ان تكون كاشفة لحقيقة ما تلتها « قلت » البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بيان الحقيقة والا فلا يتصور الاعتراض حقيقة اه. ثم بعد ذكر جواز ان يكون قوله ما تليه مخرجا للجملة الاستثنائية بالاستئناف البياني فانها كاشفة للحقيقة لا حقيقة ما تلتها بل للمعنى المسئول عنها ﴿ قوله لان الفصول العدمية مهجورة في الحدود ﴾ وذلك لان قوله وليست عمدة امر عدمي ولا يصلح شيء من الامور العدمية ان يكون مقوما للامور الوجودية فلا يصلح ان يكون فضلا « والجواب » عما قال الشارح بوجهين احدهما ان الامور العدمية انما لا تصلح ان تكون مقومة للامور الوجودية في الامور المتحققة المتقررة لا في الامور الاعتبارية فتصلح فانه قد تحصل معرقتها بمثل هذا التعريف اذ ليس مثل هذا العدم عدما صرا فوا المراد حصول المعرفة . والثاني ان المراد بقولنا وليست عمدة الممتازة عن العمدة اذ هو المقصود قطعا والامتياز ليس امر اعدميا فيصلح ان يكون فضلا وانما عرف المفسرة دون غيرها مما لا محل له لان المفسرة فيها

من قوله (تعالى وأسر والنجوى الذين ظلموا هل هذا الابشر مثلكم فجملة الاستفهام) الصوري وهي هل هذا الابشر مثلكم (مفسرة للنجوى) فلا محل لها والنجوى اسم للتناجي الخفي وهل هنا للنفي بمعنى ما ولذلك دخلت الا بعدها (وقيل) ان جملة الاستفهام الصوري (بدل منها) اي من النجوى فيكون محلها نصبا بناء على ان ما فيه

خفاء يحتاج الى تفسيره فأزاله بذلك ﴿ قوله واسروا النجوى ﴾ « فان قيل » النجوى لا تكون الا خفية فما معنى اسروها « قلت » معناه بالغوا في اخفائها بحيث لم يدركها احد لا تفصيلا ولا اجمالا لان المساررة قد تدرك اجمالا وان لم تدرك تفصيلا الا ترى ان اثنين يتساران فيعلم من حيث الاجمال انهما يتساران وان لم تعلم تفصيل ما يتساران به ﴿ قوله الاستفهام الصوري ﴾ وذلك لانه استفهام بحسب الصورة والا فهو معناه نفي ﴿ قوله والنجوى اسم للتناجي الخفي ﴾ فيه تسمح لانها حقيقة اسم لما يتناجى به اي لما يتكلم به سرا وقد يؤول التناجي في كلامه بالمتناجي به ﴿ قوله وهل هنا للنفي بمعنى ما ولذلك دخلت الا بعدها ﴾ قال في المغني وانما قلنا ان الاستفهام مراد به النفي تفسيراً لما اقتضاه المعنى واوجبه الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لان التفسير اوجب ذلك اهـ. ﴿ قوله وقيل بدل منها ﴾ « فان قلت » ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا « قلت » اجيب بان الجملة هنا مراد بها لفظها على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد و كانه قيل واسروا النجوى هذا الكلام واجيب ايضا بان الجملة على تقدير كونها بدلا من النجوى ليست مفعولا به وانما هي تابعة للمفعول به ويعتبر في التوابع والثواني ما لا يعتبر في المتبوعات والاولى ولا حاجة الى الجواب بان الجملة مراد بها لفظها قال الكافي جيب « فان قلت » اي بدل من الابدال « قلت » الظاهر انه بدل الكل « فان قلت » قد صرحوا بان الجملة لا تكون بدل الكل بناء على انه مقصود بالنسبة والجملة غير مقصودة بها والا لما حصل الفرق بينها وبين التاكيد « قلت » ان ذلك التصريح في بدل الجملة من الجملة لا في بدليتها من المفرد سلناه لكن يجوز ان تكون مقصودة بالنسبة من حيث هي اولت بالمفرد فبهذا اندفع سؤال عدم الاتحاد بينهما ويجوز ان تكون بدل البعض كما في قوله تعالى ( امدكم بما تعلقون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ) اهـ . قال في المغني ويجوز ان تكون معمولية لقول محذوف وهو حال مثل ( والملائكة يدخلون عليهم

معنى القول يعمل في الجمل وهو راي الكوفيين وهو ابدال جملة من مفرد نحو عرفت زيدا ابو من هو (و) الثاني ما يحتمل التفسير والحال (نحو) قوله تعالى (مستهم البأساء والضراء فانه تفسير لمثل الذين خلوا) من قبلكم فلا محل له (وقيل) ان مستهم البأساء

من كل باب سلام عليكم) \* (قولنا وهو ابدال جملة من مفرد نحو عرفت زيدا ابو من هو) \* قال في المغني واختلف في نحو عرفت زيدا ابو من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجمل الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول ثان على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف فقيل بدل اشتغال وقيل بدل كل والاصل عرفت شأن زيد وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فعمل يقال ان الفعل معلق ام لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوة قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى (ليبلوكم ايكم احسن عملا) في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجهها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم اه. ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الآية في سورة الملوك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايها عمر والا ترى انما لا يفرق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين محبيء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافتراقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق اه. وقوله وقيل بدل ذكر المصنف فيما افترق فيه البديل وعطف البيان ان هذا الاصح وقوله ولم اقف على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته قال الرضي يقع الاستفهام بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت وجميع افعال الحواس الخمس كلمت وابصرت ونظرت واستمعت وشممت وذقت فيعلقه \* (فانما تفسير لمثل الذين خلوا من قبلكم) \* اي فان جملة مستهم البأساء والضراء تفسير لمثل الذين خلوا من قبلكم وفي الكشاف ما نصه مثل الذين خلوا من قبلكم حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استئناف كان قائلا

والضراء (حال من الذين خلوا) على تقدير - قد - قاله ابو البقاء قال في المغني والحال لا تأتي من المضاف اليه في مثل هذا وتعقبه بعض المتأخرين بان مثل صفة فيصح عمله في الحال فيجوز محيء الحال مما اضيف هو اليه وفيه نظر فان المراد بالعمل عمل الأفعال والمضاف اليه مثل ليس فاعلا ولا مفعولا فلا يصح ان يعمل في الحال (و) الثالث (نحو)

قال كيف كان ذلك المثل فقيل مستهم البأساء اه. قال الجوهري هما اي البأساء والضراء بمعنى الشدة اه. وانما فسر المثل بما ذكره لما تقرر من ان لفظ المثل مستعار للحال والقضية العجيبة الشأن قال التفتازاني ولا يخفى ان الذي يصيهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه ففي الكلام حذف قال الدماميني « قلت » يريد ان معنى ولما يأتكم ولما يصبكم فلا بد من حذف اذ لا يصح ان يقال ولما يصبكم نفس حال الماضين قبلكم وانما المصيب مثل ذلك وشبهه وليس بوجود في الكلام فليقدر ( قوله وقيل حال من الذين خلوا على تقدير قد. قاله ابو البقاء قال في المغني والحال لا تأتي من المضاف اليه في مثل هذا) ويوضح ما قاله ما ذكره في شرح شذور الذهب ان الحال لا تأتي من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعضا منه نحو (لحم اخيه ميتا) فميتا حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم واللحم بعضه او يكون المضاف كـ بعض من المضاف اليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه نحو (بل ملة ابراهيم حنيفا) فحنيفا حال من ابراهيم وهو مخفوض باضافة الملة وليست الملة بعضه ولكنها كـ بعضه في صحة الاسقاط والاستغناء به عنها الا ترى انه لو قيل بل اتبعوا ابراهيم حنيفا صح كما انه لو قيل ايجب احدكم ان يأكل اخاه ميتا كان صحيحا او يكون المضاف عاملا في الحال نحو (اليه) مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المخفوض باضافة المرجع والمرجع هو العامل في الحال وصح له ان يعمل لان المعنى عليه مع انه مصدر اذا علم ما ذكره في شرح الشذور علم انه لا يجوز ان يقال هذه الجملة حال من المضاف اليه وهو الذين وفيما نقلنا عن ابي البقاء نظر فان عبارته مستأنفة لا موضع لها وهي شارحة لاحوالهم ويجوز ان يضم معها قد فتكون حالا اي من الواو في خلوا فلا يرد عليها ما قاله المصنف لانه فهم عن ابي البقاء انه قائل بانها حال من الذين وذلك لم يقله ابو البقاء كما ترى وفي التعليق للدماميني والحالية متجهة من الضمير في خلوا قال الكافيحي هذا محمول على المسامحة اذ لا معنى لتقييد قوله ولما يأتكم بهذه الحال ولا عامل يعتبر سوا بل انما هي حال من الضمير الموصول وهو الواو في خلوا ( قوله والثالث )

قوله تعالى (كمثل آدم خلقه من تراب الآية) بعد قوله تعالى «ان مثل عيسى عند الله»  
(فجملة خلقه من تراب تفسير مثل فلا محل له (و) الرابع ما يحتمل التفسير والاستئناف  
(نحو) قوله تعالى (تؤمنون بالله ورسوله بعد) قولها تعالى (هل أدلكم على تجارة تنجيكم

كان المراد والثالث ما يحتمل التفسير فقط فلي تأمل ﴿ قوله فجملة خلقه من تراب ﴾  
قال في المغني اي مع ما بعده وقال الكافيحي بعد قوله الآية اي (ثم قال له كن فيكون)  
لكن المقصود يتم بدونها وان كان لها تعلق به ثم قال ما معنى هذا الامر بدون وجود  
واجاب بانه يكفي وجوده في علم الامر وان كان غير واقع في التكليف لكنه يجوز في  
غيره صرحوا بذلك قيل ان الامر ههنا مجاز عن سرعة اليجاد فتم ههنا لترتيب الخبر لا  
لترتيب المخبر عنه ويجوز ان يكون له على معنى صورة طينا ثم قال له كن لحما ودما  
قال الزمخشري قدرة جسدا ثم قال له كن اه . ﴿ قوله تفسير لمثل ﴾ قال في المغني  
لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار  
المعنى اي ان شان عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين  
ابوين اه . قال الدماميني اقول بل هو تفسير لمثل ادم قطعاً باعتبار ما يعطيه ظاهر  
اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره في آخر كلامه والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري  
فلم يعرف المقصود منه وذلك لان الزمخشري قال خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه  
عيسى بآدم فجعلها مفسرة لوجه الشبه لا للمشبه به فيحتاج حينئذ الى ان يقال وجه  
الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير آدم جسدا من  
طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام  
وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التوالد بين  
ابوين وهذا قدر مشترك بينهما ونص ما في الكشف ان مثل عيسى شأن عيسى وحاله  
الغريبة كشأن آدم وقولها خلقه من تراب جملة مفسرة لشبه عيسى بادم اي خلق آدم من  
تراب ولم يكن ثم أب ولا أم فكذلك حال عيسى « فان قلت » كيف شبه به وقد وجد  
هو بغير أب ووجد آدم بغير أب وأم « قلت » هو مثله في احد الطرفين ولا يمتنع  
اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهاً به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف  
ولانه شبه به في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان  
الوجود من غير أب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود بغير أب فشبه الغريب  
بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغرب به

من عذاب اليم) فجملة تؤمنون بالله وماعطف عليها . مفسرة للتجارة فلا محل لها (وقيل) هي (مستأنفة) استئنافا بيانيا كانهم قالوا كيف نفعل فقال لهم تؤمنون وهو خبر ومعناه الطلب ( والمعنى آمنوا بسدليل ) قراءة ابن مسعود « آمنوا بالله ورسوله »

وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لم تعبدون عيسى فقالوا لانه لا اب له قال فآدم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيى الموتى قال فحز قيل اولى لان عيسى احبى اربعة نفر وحز قيل احبى ثمانية آلاف قالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فحز حيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما الى هنا كلامه اه . كلام الدماميني قال الكافيحي « فان قلت « المثل لغة بمعنى المثل وهو النظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضر به بموردوه وكلام المعين لا يصح « قلت « استعير المثل ههنا للحال الغريبة مثل استعارة الاسد للمقدام « فان قلت « من اي المعين استعير « قلت « من الثاني والجامع بينهما الغرابة الا ترى انهم لم يستعملوا المثل الا في امر غريب » ( قوله فجملة تؤمنون وماعطف عليها مفسرة للتجارة فلا محل لها وقيل هي مستأنفة استئنافا بيانيا ) ( اي ونحويا كما تقدم ) ( قوله كانهم قالوا كيف نفعل فقال لهم تؤمنون وهو خبر ومعناه الطلب ) ( وذلك لان تؤمنون الخ ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر وقال الزمخشري تؤمنون استئناف كانهم قالوا كيف نفعل فقال تؤمنون وهو خبر في معنى الامر ولهذا احبب بقوله ( يغفر لكم ) وبدل عليه قراءة ابن مسعود آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا « فان قلت « لم حبيء به على لفظ الخبر « قلت « للايدان بوجوب الامثال وكأنه امثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين ونظيره قول الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعلت المغفرة لقوة الرجاء كانها كانت وجدت « فان قلت « هل لقول الفراء انه جواب هل ادلكم وجه « قلت « وجهه . ان متعلق الدلالة هو التجارة والتجارة مفسرة بالايمان والجهاد فكانه قيل هل تتجرون بالايمان والجهاد يغفر لكم « فان قلت « فما وجه قراءة زيد بن علي رضي الله تعالى عنه « تؤمنوا وتجاهدوا ) « قلت « وجهها ان يكون على اضمار لامر الامر كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس \* اذا ما خفت من امر تبالا

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انهم قالوا لو نعلم احب الاعمال الى الله تعالى لعملناها فنزلت هذه الآية فمكثوا ماشاء الله يقولون : ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها

حزقل وحزقيل كزبرج وزنبيل اسم نبي وجرجيس ايضا نبي عليهما السلام اه قاموس

و (محييء يغفر بالجزم) في جوابه على حد قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا ايثبت عليه اي ليق وليفعل خيرا ايثب (وعلى الاول) وهو ان يكون تؤمنون تفسيرا للتجارة (هو) اي يغفر بالجزم (جواب الاستفهام وهو هل ادلكم واستشكاه الزجاج فقال الجواب مسبب عن الطلب وغفر ان الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد و اشار المصنف الى جوابه بقوله (وصح ذلك) الجزم في جواب الاستفهام (على اقامة سبب السبب) وهو الدلالة على التجارة (مقام المسبب) وهو الامثال قال المصنف

بقوله تؤمنون وهذا دليل على ان تؤمنون كلام مستأنف وعلى ان الامر الوارد على النفوس بعد تشوف وتطلع منها اليها وقع فيها واقرب من قبولها مما لو فوجئت به اه كلامه ﴿ قوله ومحييء يغفر بالجزم في جوابه ﴾ ﴿ اي ان فعلتم ذلك يغفر لكم ﴾ ﴿ قوله اي ليق وليفعل ﴾ الظاهر ان ليفعل تفسيرا لفعل خيرا ويرد عليه انه صفة للنكرة قبله ويمتنع في الصفة ان تكون طلبية وكان عليه ان لا يذكر فعل خيرا كما فعل غيره او يذكر ولا يفسره بما يدل على الطلب او يذكره ويعطفه على اتقى كما في بعض النسخ. والجواب ان فعل ليس صفة للنكرة قبله وانما هو مستأنف لطلب فعل الخير من المرء ولو سلم فهو صفة على اضممار القول ويجوز في الطلبي ان يكون كذلك ﴿ قوله واستشكاهم الزجاج الخ ﴾ وعبارة بعضهم ان كلام المصنف الاتي جواب عن اعتراض الزجاج عن الوجه الاول وانه قال وقد غلط بعض النحويين في قوله ان يغفر لكم جواب هل ادلكم لانه ليس اذا دلهم النبي صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم وانما هو جواب (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله) لان معناه الامر اي آمنوا بالله وجاهدوا في سبيله يغفر لكم ﴿ قوله وصح ذلك على اقامة الخ ﴾ قال الكافي جبي « فان قلت » لما جاز كون يغفر لكم جوابا لقوله تعالى « تؤمنون بالله ورسوله » اذا كان استثناء على ما عرفت فليجز كونه جوابا له اذا كان تفسيرا للتجارة فلا حاجة الى تكاف اقامة سبب السبب مقام المسبب والا فما الفرق بينهما « قات » قوله تؤمنون بالله ورسوله اذا كان استثناء فيكون خبرا في معنى الامر واذا كان تفسيرا للتجارة يكون خبرا لفظا ومعنى ومعلوم ان المناسب للشرط هو الامر لا الخبر وذلك لان كل واحد من الشرط والامر غير ثابت الوجود مع ان الطلب يكون غير مقصود بالذات غالبا كالشرط لا سيما اذا ذكر بعد المطلوب شيء يناسب ارتباطه به بخلاف الخبر اه



(وخرج بقولي) في تعريف الجملة التفسيرية التي لا محل لها (وليست عمدة الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن) نحو هو زيد قائم وهي هند قائمة (فانها) اي الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن مفسرة له ولها محل) من الاعراب (بالاتفاق) وانما أجمعوا على ان لها محلا (لانها) خبر والخبر (عمدة في الكلام) كالمبتدأ والعمدة (لا يصح الاستغناء عنها) فوجب ان يكون لها محل (وهي) من حيث كونها خبرا (حالة محل المفرد) لان الاصل في

﴿ قوله وخرج بقولي الخ ﴾ وانما اخريان فائدة هذا القيد عن بيان الامثلة كما في بعض النسخ مع ان المناسب لبيانها مقام ذكر الحد لان بيانها يطول فلم يفصل فيه بين المثل والامثلة مع ان بيان الامثلة يتعلق بالمقصود الاصيل على ان التأخير اوقع في النفس فان المحصول بعد الطلب اعز من المتساق بلا تعب وايضاح الاول ان الامثلة متممة لشرح المعرف وذلك سابق على المحترز ﴿ قوله المخبر بها عن ضمير الشأن ﴾ قال الزمخشري في امالي المفصل لا يجوز دخول هذا الضمير الا في كلام له شأن عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا وان يكون قيام زيدا مراما عظيما اهـ. قال الرضي في شرح الحاجبية وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشأن مجهول لكونه مقدر الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي خبرة لما مر في باب المبتدأ من انها مرتبطة بها بلا ضمير لانه هو ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ونختار كون الضمير مؤنثا لرجوعه الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنثا لقصد المطابقة لان مفسرة ذلك المؤنث كقوله تعالى ( فانها لاتعمى الابصار ) وقوله على انها تعفو الكلوم وانما ﴿ يؤكل بالادنى وان جل ما يمضي

والشرط باطل ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلا فلا يختار انها بنيت غرقة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كالتقراء ان معجزة لان المؤنث منصوب نصب الفضلات كل هذا لان الضمير المقصود المبهم لا تراعى مطابقتها للفضلات وتأنيث هذا الضمير وان لم تتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم تدخله نواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسرة جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية أيضا كما في قوله تعالى ( فانها لاتعمى الابصار ) وتقول ما هو قام زيد ﴿ قوله فوجب ان يكون لها محل ﴾ في استلزام ما قبله له نظر لان اسماء الافعال لا محل لها على الصحيح مع انها عمدة ﴿ قوله وهي من حيث كونها خبرا الخ ﴾ جواب عما يقال الجملة التي لها محل

الخبر الافراد لا من حيث كونها خبرا عن ضمير الشأن لان ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد (وكون الجملة) الفضلة (المفسرة لا محل لها) من الاعراب (هو المشهور) سواء كان ما تفسره له محلا ام لا (وقال ابو علي الشلوبين) بفتح المعجمة واللام (التحقيق ان الجملة المفسرة) تكون (بحسب ما تفسره فان كان ما تفسره له محلا) من الاعراب (فهي) لها محل (كذلك والا) اي وان لم يكن لما تفسره محلا (فلا) محل لها (فالثاني) وهو الذي لا محل لما تفسره (نحو ضربته من نحو قولك زيدا ضربته) فانه مفسر لجملة مقدره (والتقدير ضربت زيدا ضربته ولا محل للجملة المقدره) التي هي ضربت (لانها مستأنفة) والمستأنفة لا محل لها (فكذلك تفسيرها) لا محل له وانما قدم الثاني على الاول لكونه من صور الوفاق (والاول) وهو الذي لما تفسره محلا (نحو) خلقنا من قوله تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر) بنصب كل في جملة خلقناه مفسرة للجملة المقدره العامل

من الاعراب واقعة موقع المفرد والجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن ليست واقعة موقع المفرد فيلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب واجيب ايضا بان المراد من قولهم ان الجملة التي لها محل واقعة موقع المفرد انها واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة بتاويل المفرد فلا يرد النقص بالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن ولا بالجملة الخالية عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد (قوله سواء كان ما تفسره له محلا ام لا) اوضح من ذلك سواء فسرت ماله اعراب لفظا او تقديرا او محلا او لا (قوله بفتح المعجمة واللام) اي وضمها ايضا هو الاستاذ ابو علي وهو بلغة الاندلس الابيض الاشقر (قوله بحسب ما تفسره) اي من الاعراب وعدمه (قوله فان كان ما تفسره له محل من الاعراب) اي لم اعراب اعم من ان يكون لفظا او تقديرا او محلا بدليل ما تقدم من المثل كمثل فانه معرب لفظا ولا ينافي ذلك قوله محل من الاعراب لانه يجوز ان تكون من للبيان كما تقدمت الاشارة اليه ويجوز ان يكون المراد بالمحل استحقاق الاعراب (قوله والتقدير ضربت زيدا ضربته) اي والمقدر مع غيره ما ذكر (قوله ولا محل للجملة المقدره) اي مع مفعولها الملفوظ به (قوله انا كل شيء خلقناه بقدر) قال في الكشاف وقريء كل بالرفع والقدر والقدره

فعلها في كل (والتقدير انا خلقنا كل شيء خلقناه فخلقناه المذكورة مفسرة لخلقنا المقدره وتلك) الجملة المقدره (في موضع رفع لانها خبر لان فكذلك) جملة خلقناه (المذكورة) تكون في موضع رفع لانها بحسب ما تفسره (ومن ذلك) ما مثل به الشلوين من قوله (زيد الخبز يأكله فيأكله) جملة واقعة (في محل رفع لانها مفسرة للجملة المحذوقة وهي) يأكل العامل فعلها في الخبر النصب والمحذوقة (في محل رفع على الخبرية لزيد) والاصل زيد يأكل الخبز يأكله فكذلك المذكورة لها محل بحسب ما تفسره (واستدل على ذلك) التحقيق (بعضهم بقول الشاعر

فمن نحن تؤمنه بيت وهو آمن) \* ومن لانجره يمس منا مروعا

---

التقدير وقريء بهما اي خلقنا كل شيء مقدر احكاما مرتباً على حسب ما اقتضته الحكمة او مقدر امكتوبا في اللوح معلوما قبل كونه قد علمنا حاله وزمانه اه وعلى قراءة الرفع يجوز ان يكون كل مبتدأ وخلقناه خبره فهو يفيد المعنى المقصود وهو ان الموجودات كلها بقدر ويجوز ان يكون خلقنا صفة شيء ويكون خبر المبتدأ مقدر ا فيفد ان كل شيء مخلوق كائن بقدر وهذا المعنى غير مقصود وعلى تقدير النصب يتعين ان يكون خلقناه مفسر ا فيكون مفيداً المعنى المقصود فلما كان الرفع يحتمل غير المقصود والنصب لا يحتمله كان النصب اولي \* (قوله فيأكله واقعة في محل رفع) \* قال في المعنى ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع عطف البيان والبدل جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان اه واعترض الاول بانهم اجازوا في جملة امدمكم الثانية ان تكون بدلا من امدمكم الاولى في الآية وفي لا تقيمن عندنا بدلا من ارحل في البيت واجب بان المثبت للبدل في الآية والبيت هم البيانون وهم بالنسبة الى باقي النحاة بخلاف الجمهور اه ونظر فيه بان كثيرا من الكتب النحوية اثبت فيها جواز ابدال جملة من اخرى ومثل له بما ذكره بقوله تعالى (إني جزيتهم اليوم بما صبروا انهم هم الفائزون) بكسر انهم وبقوله (اتبعوا المرسلين اتبعوا) الخ \* (قوله واستدل على ذلك بعضهم بقول الشاعر) \* «فان قلت» اسند المصنف ههنا الاستدلال المذكور الى البعض وفي المعنى الى الشلوين ولفظه قال يعني الشلوين فمن نحن تؤمنه الخ وهل

وجه الدليل منه ان تؤمنه مفسرة لتؤمن قبل نحن محذوفاً محذوماً بمن (فظهر الجزم في الفعل) المذكور وهو تؤمنه (المفسر للفعل المحذوف) والاصل من تؤمن تؤمنه فلها حذف تؤمن برز ضميره وانفصل. وفي كل من امثلة التحقيق نظر لانها ترجع عند التحقيق الى تفسير المفرد بالمفرد وهو تفسير الفعل بالفعل لا الجملة بالجملة بدليل ظهور الجزم في الفعل المفسر ولان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها التفسير كما قال المصنف في المغني

﴿الجملة الخامسة﴾ مما لا محل لها (الواقعة جواباً للقسم) سواء ذكر فعل القسم وحرّفه ام الحرف فقط لم يذكر افاول نحو اقسام بالله لافعلن والثاني (نحو انك لمن المرسلين

---

هذا الا منافاة «قلت» اسناد الاستدلال الى البعض حقيقي بدليل الصراحة والى الشلو بين مجازي لان المؤيد لهذا الاستدلال قوله فكانه هو المستدل «فان قات» في قوله تعالى (انا كل شيء خلقناه بقدر) غنية عن مثل هذا الاستدلال فان كلام الله تعالى اعدل شاهد «فالجواب» ان تؤمنه في البيت متعين للتفسير واما خلقناه فظاهر فيه وليس متعينا لاحتمال ان يكون صفة لكل شيء المرفوع في قراءة «فان قلت» اللزوم من هذا الاستدلال غير مطلوب والمطلوب منه غير لازم فان قول الشاعر وان سلم فانما يدل ان للمفرد وحدة اعراباً ولا يلزم منه ان يكون مجموع الجملة المفسرة وهو المطلوب الاتري ان يقوم زيد ابتدائية لا محل لها مع ان للفعل وحدة فيها اعراباً «فالجواب» ان المفسر هنا وان كان مفرد اللفظ فهو جملة معنى لانه منسوب الى فاعله وهو مع فاعله جملة غايته ان الاعراب ظهر في احد جزئها لاصلاحيته له كما في زيد يقعد ابوه وقائم اخوه على ان سبب الاعراب مظنة الافراد وقد تحققت هنا وقد عرف جواب هذا الاستدلال مما ذكر قبله ﴿قوله ولان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان حصل بها التفسير﴾ هذا اعتراض ثان على الشلو بين وحاصله انه اطلق المفسرة على جملة الاشتغال وهو خلاف الاصطلاح ويمكن الجواب عنها بأن الشلو بين اراد المفسرة بالمعنى اللغوي دون الاصطلاح وهو متناول لجملة الاشتغال ﴿قوله نحو اقسام بالله لافعلن﴾ قال الكافيحي وجملة القسم لا محل لها ايضاً وكذا المجموع لانه جملة ابتدائية ثم قال هنا اعتبارات الاول اعتبار جملة القسم وحدها

بعد قوله تعالى يس والقرءان الحكيم و) الثالث نحو قوله تعالى (ان لكم لما تحكمون بعد) قوله تعالى (أم لكم أيمان علينا بالغة) والايمان جمع يمين بمعنى القسم ونحو واذأخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه للناس لان أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف (قيل ومن هنا) اي ومن اجل ان الجملة الواقعة جواب القسم لا محل لها (قال احمد بن يحيى ولقبه (ثعلب لا يجوز) ان يقال (زيد ليقومون) على أن ليقومون خبر عن زيد (لان الجملة المخبر

والثاني اعتبار جملة جواب القسم والثالث اعتبارهما معاً لكن لا شك ان جملة القسم وحدها لا محل لها من الاعراب واما جملة الجواب وحدها ففيها نوع اشتباه فلذلك نبه عليها بأن ليس لها محل منه وذلك لانها لا تقع في موضع المفرد بناء على انها لا تكون الا جملة واما مجموع جملة القسم وجوابه فقد يكون له محل من الاعراب نحو زيد اقسام بالله ليفعلن فالتحقيق ان جواب القسم اذا وقع بعد المتبداً يكون له محل منه وان الخبر هو ذلك الجواب بناء على ان الجملة المقسم بها من قبيل التاكيد الزائد على نفس الخبر واما كون جواب القسم جملة دائماً فلا ينافي الاعراب المحلي اذا وقع في حيز الخبر ونظير ذلك الجملة المحكية بالقول فانها لا تكون الا جملة ومع ذلك تكون منصوبة المحل على المفعولية بناء على ان الاصل فيها الافراد نحو قوله

❖ قال لي كيف انت قلت عليل ❖

اه . ❖ (قوله يس الخ) ❖ قال في الكشف عن ابن عباس معناه يا انسان في لغة طيء والله تعالى اعلم بصحته وان صح فوجهه ان يكون اصله يا انيسين فكسر النداء به على السنتهم حتى اقتصروا على شطره كما قالوا في القسم م الله في ايمن الله ❖ (قوله الحكيم) ❖ اي ذي الحكمة او لانه دليل ناطق بالحكمة كالحي او لانه كلام حكيم فوصف بصفة المتكلم به اه . ❖ (قوله ان لكم لما تحكمون) ❖ لان معنى ام لكم ايمان علينا ام اقسمننا لكم كذا في البيضاوي وكأنه يريد ان قوله ام لكم ايمان علينا في معنى فعل القسم وحرّف القسم وليس هناك فعل قسم ولا حرفه لالفاظ ولا تقدير افلا يرد ذلك على قول الشارح سواء ذكر فعل القسم وحرفه الخ حيث دل على الحصر فيما ذكره ❖ (قوله لان الجملة المخبر بها لها محل من الاعراب الخ) ❖ قال الكافي جبي احد الامرين لازم ههنا إما عدم استلزام الدليل للمطلوب او كون جواب المصنف الآتي لغوا لان المراد من سلب الجواز ههنا ان كان سلب جواز كون مجموع الجملتين

بها لها محل) من الاعراب (وجواب القسم لا محل له، فيتنايان ورد قول ثعلب) والراد له ابن مالك قال في شرح التسهيل وقد ورد السماع بما منعه ثعلب من وقوع جملة جواب القسم خبرا واستشهد له بقوله تعالى والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئهم) فجملة لنبوئهم جواب القسم وهي خبر الذين (والجواب عما قاله) ابن مالك (ان التقدير

خبر المبتدأ او سلب الجواز كليا لزم الامر الاول لقصور الدليل عن افادته على انما لو استلزمه في صورة السلب الكلي لاذى الى رد المختار او اريد سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبرا لزم الامر الثاني وغاية ما يتكلف في الجواب عنه ان المراد منه سلب جواز كون جملة الجواب وحدها خبرا كما هو الظاهر من ذلك الاستدلال واما جواب المصنف فعلى ما فهم من كلام ثعلب ولذا قال والجواب عما قاله ولم يقل والجواب عما استدل عليه ففي الجملة لا يخلو كلامه هنا عن اضطراب وسببه عدم تحرير محل النزاع ولك ان تحمل قول ثعلب على ان جملة القسم وحدها لا تقع خبرا كما هو الظاهر فيقطع النزاع من اصله اه. لكنه مشى على ان قول المصنف والجواب عما قاله معناه عما قاله ثعلب من عدم جواز زيد ليفعلن وبينه ﴿ قوله فيتنايان ﴾ فيه نظر لان شرط التنايف المحذور اتحاد الجهة وهو هنا ممنوع ﴿ قوله ورد بقوله والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئهم الخ ﴾ قال في المعني وعندني لما استدل بما تأويل لطيف وهو ان المبتدأ في ذلك كما ضمن معنى الشرط وخبره منزل منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذورا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة قوله تعالى (وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن) التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا يمسن اه. ﴿ قوله والجواب عما قاله ابن مالك ﴾ اشار الى قوله السابق قال في شرح التسهيل وقد ورد السماع بما منعه ثعلب الخ وهذا الجواب جواب عن الرد لان الراد ادعى دلالة الآية على وقوع جملة الجواب خبرا فردده المصنف بانه لا دليل فيها على ذلك لان الخبر فيها المجموع لا جملة الجواب وحده وعلى هذا فلا موقع لقبول الشارح فلا يلزم التنايف لان الجواب ليس عن التنايف بل عن دعوى ورود السماع بذلك فكان ينبغي ان يقول بدل ذلك فلم يثبت ورود السماع بوقوع جملة الجواب خبرا ويمكن ان يجاب بانه لم يرد الشارح بقوله فلا تنافي بيان حاصل الجواب بل اراد به انه يستفاد من جواب المصنف ان الخبر مجموع الجملتين ويترتب على ذلك

والذين آمنوا وعملوا الصالحات أقسم بالله لنبؤنهم وكذلك التقدير فيما أشبه ذلك) من نحو قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا (فالحبر) في الحقيقة (هو مجموع جملة القسم المقدر) وهي أقسم بالله (وجملة الجواب المذكورة) وهي لنبؤنهم ولنهدينهم (لا مجرد) جملة (الجواب) فقط فلا يلزم التنافي إذ لا يلزم من عدم محلية الجزء عدم محلية الكل هذا تقرير كلامه هنا وقال في المغني «مسئلة» قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا ققيل في تعليله لان نحو لا فعلان لا محل له فاذا بني على مبتدأ ققيل زيد ليفعلان صار له موضع وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احدهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد أقسم بالله لا فعلان اه . وفي بعض النسخ \* تنبيه يحتمل قول (همام بن غالب) (الفرزدق) يخاطب ذئبا عرض له في سفرة تعش (فان عاهدتني لا تخوتني) \* نكن مثل من يا ذئب يصطحبان

---

دفع التنافي الذي ذكره ثعلب \* (قوله لا مجرد جملة الجواب) \* نعم مثل هذا الكلام انما يتوجه على من قال ان الخبر هو مجرد الجواب وحده لكن النزاع ليس معه فالمناسب على ما قصده المصنف من قول ثعلب ان يقول ههنا فالحبر هو مجموع الجملتين بدون قوله لا مجرد الجواب \* (قوله وقال في المغني الخ) \* الفرق بين ما هنا وبين ما في المغني انه هنا مسلم مراد ثعلب جملة الجواب فقط وجزم بالتعليل المذكور وفي المغني رد ان مراد ثعلب ذلك وبني على ذلك فساد التعليل \* (قوله ومرادة) \* اي بقوله لا تقع جملة القسم خبرا ان القسم وجوابه مجموع الجملتين وقوله اذ لا تنفك احدهما الخ استدلال على ان ذلك مراده يعني ليس مراده بجملة القسم مجرد جملة القسم دون جملة الجواب لانه لا تنفك احدهما عن الاخرى فلا يصح ان يريد مجرد جملة القسم ان مراده مجموعهما وقوله وجملتا القسم والجواب الخ جواب عن ان يعيد المعلل ويجري تعليله في مجموعها فبين ان مراده وان التعليل لا يجري فيها \* قوله يخاطب ذئبا عرض له في سفرة \* وذلك انما اتاه وهو نازل في بعض اسفاره في بادية وكان قد اوقد نارا ثم رمى اليه زادة وقال له تعالى تعش ثم بعد ذلك لا ينبغي ان يخون احد منا صاحبها حتى نكون مثل الرجلين اللذين يصطحبان \* (قوله يصطحبان) \*

(كون) جملة لا (تخوتي جوابا) لعاهدتي فانه بمنزلة القسم (كقوله) وهو الفرزدق ايضا :

(أرى محرزا عاهدته ليوافقن) \* فكان كمن اغريره بخلافي  
فجملة ليوافقن جواب لعاهدته فيكون لا تخوتي جوابا لعاهدتي (فلا محل  
له) من الاعراب لانه جواب القسم (و) يحتمل (كونه) اي كون لا تخونني  
(حالا من الفاعل) وهو تاء المخاطب من عاهدتني والتقدير حال كونك غير خائن  
(أو) (حالا من المفعول) وهو ياء المتكلم من عاهدتني والتقدير حال كونني غير  
خائن (أو) (حالا منهما) اي من الفاعل وهو التاء الفوقانية ومن المفعول وهو  
الياء التحتانية والتقدير حال كوننا غير خائنين وعلى التقادير الثلاثة (فيكون في  
محل نصب) والاحتمال الاول أرجح قال في المغني والمعنى شاهد لكونها جوابا \*  
الجملة (السادسة) \* من الجمل التي لا محل لها (الواقعة جوابا لشرط غير جازم)  
مطلقا (كجواب اذا الشرطية) نحو اذا جاء زيد أكرمك (وجواب لو)

---

فيه مراعاة معنى من المعاني \* (قوله والتقدير حال كوني غير خائن) \* اي لان ضمير  
الفاعل للذئب والمفعول للفرزدق فالعاهد بالكسر الذئب وبالفتح الفرزدق فالمعنى حال  
كوني غير خائن لك لمقتضى العهد او حال كوني مطلوباً مني ترك الحياة بالمعاهدة  
ونحو ذلك فليتأمل \* (قوله والتقدير حال كوننا غير خائنين) \* الاوضح ان يكون  
التقدير مقولا لكل منا من جهة صاحبه لا تخوتي فليتأمل واذا جعل حالا من المفعول  
لم يستقم المعنى الا بتقدير اي حال كوني مقولا لي من جهتك لا تخوتي لان ترك  
الحياة بحسب الظاهر من الذئب فلا تكون صفة للمفعول وكذا اذا جعل حالا منهما  
لا يصح إلا بتأويل اي حال كون كل منا مقولا له لا تخوتي \* (قوله والاحتمال  
الاول أرجح) \* اي من احتمالات الحال هذا هو الذي يظهر ولو اراد احتمال  
كونها جواب القسم لكان الظاهر ان يقول قال في المغني والمعنى شاهد له ولا يقال  
اراد لفظ المغني لان ما ذكره ليس لفظه بل لفظه والمعنى شاهد للجوابية وعلى ما قلنا  
يكون قد رجح الاحتمال الاول من احتمالات الحالية ثم رجح الجوابية بقوله قال  
في المغني الخ ويحتمل انه اراد بالاحتمال الاول احتمال الجوابية ويكون نقل كلام



الشرطية نحولو جاء زيد لاكرمتهك (وجواب لولا) الشرطية نحو لولا زيد لاكرمتهك  
فجملة اكرمتهك في جواب الثلاثة لا محل لها ( او الواقعة جوابا لشرط جازم  
ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ) قولك ( ان جاءني زيد اكرمته ) فجملة  
اكرمته وقعت جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا محل  
لها فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم كما تقدم

§ الجملة ( السابعة § التابعة لما لا موضع له ) من الاعراب ( نحو قام زيد  
وقعد عمرو ) فجملة قعد عمرو لا محل لها من الاعراب لانها معطوفة على جملة  
قام زيد وهي لا محل لها لانها مستأنفة هذا ( ان لم تقدر الواو ) الداخلة على قعد  
( للحال ) فان قدرتها للحال كانت - قد - مقدره والجملة بعدها محلها نصب على الحال من زيد  
§ المسئلة الرابعة § من المسائل الاربع من الباب الاول ( الجمل الخبرية )

المعني تأييدا له § ( قوله فان اقترنت بأحدهما كانت في محل جزم كما تقدم ) § « فان  
قلت » لم كان محل الجملة المقرونة بما ذكر وغير المقرونة الحزم للفعل الماضي  
وحده « قلت » احيب بان المقرونة بما ذكر لا تسلط للاداة على القول والفاء تهيب الجملة  
لربطها بالاداة وكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرونة فالاداة متوجهة بنفسها للفعل  
وهو مطلوب بالذات فجزمته فليتامل § ( قوله التابعة لما لا موضع له § « فان قلت »  
التابع كل ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد ان يكون لمتبوعه محل من  
الاعراب « احيب » بان المراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي الذي لا بد ان يكون  
لمتبوعه محل من الاعراب كما عرفه ابن الحاجب او اطلاق التابع هنا مجاز لعلاقة المشابهة  
فينبغي ان يعلم ان العطف بالواو في الجمل التي لا محل لها لافادة ثبوت مضمون  
الجملتين لان مثل قولنا ضرب زيد اكرم عمرو وبدون عطف يحتمل الاعراض والرجوع  
عن الاول بخلاف ما اذا عطف نص على ذلك عبد القاهر § ( قوله المسئلة الرابعة  
من المسائل الاربع من الباب الاول ) § يحتمل ان المسئلة خبر عن مبتدأ محذوف  
والرابعة صفة لها ومن المسائل الاربع اما حال من المسئلة اي كائنة عن المسائل الاربع  
او من الباب الاول اي كائنة من الباب الاول واما صفة بتقدير المتعلق معرفة اي الكائنة  
من الباب الاول § ( قوله الجمل الخبرية ) § قال في المعنى واحترزت بذلك من

وهي المحتملة للتصديق والتكذيب مع قطع النظر عن قائلها \* \* \* \*

نحو هذا عبد بعته تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعته كذلك فان الجملتين مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين قال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز ادن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية اما الانشائية نحو بعث وطلقت وانت حر ونحوها او الطلية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها \* قوله وهي المحتملة للتصديق والتكذيب \* اي لنسبة قائلها الى الصدق والكذب وذلك بان يجوز العقل صدقها اي مطابقتها حكمها المفهوم منها للنسبة التي بين طرفيها في الواقع والكذب اي عدم مطابقتها حكمها في الكيفية للنسبة المذكورة بان يختلفا ثبوتا وسلبا ثم ان اريد بالحكم الايقاع والاتزاع فالحكم بالمطابقة او بعدمها ظاهر لمغايرة الحكم بهذا المعنى للنسبة المذكورة التي هي الوقوع او اللواقع تغاير ذاتيا وان اريد به الوقوع واللواقع فالحكم بما ذكر مبني على تغايرهما بالاعتبار فان كلا من الوقوع واللواقع من حيث دلالة الكلام عليه غيرة من حيث الواقع بالاعتبار وهو كاف في صحة الحكم بالمطابقة وعدمها « فان قيل » الصدق هو الخبر المطابق للواقع او كون الخبر مطابقا في اصل التعريف ان الخبرية ما يحتمل كونها خبرا مطابقا فيلزم تعريف الشيء بنفسه وهو باطل « احيب » بان المراد به في التعريف المذكور الكلام المطابق او المعنى العرفي البديهي الذي يعرفه كل احد وان لم يعرف معنى الجملة الخبرية \* قوله مع قطع النظر عن قائلها \* كان ينبغي ان يقول مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات فان هذا اشارة الى الجواب عما قيل كثير من الاخبار لا يجوز العقل كذبه كخبر الله تعالى وخبر الرسول صلى الله عليه وسلم والبدهييات الاولية كقولنا النار حارة وكثير لا يجوز صدقه مثل الارض فوقنا وحاصل الجواب ان المراد تجويزه بالنظر لا بحر د حاصل مفهومه مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات حتى عن خصوصية الطرفين فدخل خبر الله تعالى وخبر الرسول لانه اذا قطع النظر عن المتكلم يجوز العقل الكذب وكذا

(التي لم يطلبها العامل لزوما) ويصح الاستغناء عنها بخلاف الجمل التي يطلبها العامل لزوما كجملة الخبر والمحكية بالقول وبخلاف التي لا يصح الاستغناء عنها كجملة الصلة

البديهة لانها اذا جردت عن خصوصية الموضوع والمحمول من خصوصهما وعمومهما حتى يبقى ان شيئا شيء او منفصل او متصل به على الاطلاق بحيث يحتمل تحققه في الكاذب والصادق يجوز العقل فيهما الامرين واجيب ايضا بان المراد احتمالهما بحسب لغة العرب بمعنى ان وصف باي منهما لا يكون خطأ بحسب اللغة وفيها فدخل الكل لان الخطأ فيه بحسب الواقع لافي اللغة كذا قال السيد الشريف استاذ شيخنا وقال ايضا واقول يمكن الجواب بان عدم التجويز فيما مر للعلم بحاله فلو لم يعلم تحقق مضمونه او عدمه يجوز الامرين فالحاصل ان الخبر مركب تام يجوز العقل صدقه وكذبه لو لم يحقق مضمونه او عدمه فدخل الكل لانه بحيث لو لم يعلم العقل حاله لجوز الامرين ولعمري انه اقرب ما قيل في المقام اه . واحترز بالجملة الخبرية عن الانشائية فانها لا تقع نعتا ولا حالا على المشهور الا بتاويل خلافا لبعض المحققين قال في المغني واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعثك تريد بالجملة الانشاء وهذا عبدي بعثك كذلك فان الجملة مستأنفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ويجوز ان يكونا خبرين آخرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعددها مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ﴿ قوله التي لم يطلبها العامل لزوما ﴾ قال الكافي جبي فهذا القول يشتمل على اربعة قيود فان ذلك القول يتضمن كون الجملة خبرية وجواز الاستغناء عنها ووجود المقتضي وانتفاء المانع فان اطلاق المقتضي يقتضي الاشارة الى انتفائه فاحترز بالقيود الاولى عن الجملة الانشائية وبالثاني عن نحو جملة الخبر وجملة الصلة وبالثالث عن جملة فعلوة في قوله تعالى ( وكل شيء فعلوة في الزبر ) فلا يجوز ان تكون حالا لعدم تحقق المقتضي اذ لا عامل هنا يعمل في الحال وبالرابع عن نحو جملة هو راكب في جاءني رجل وهو راكب اه . باختصار وقال في المغني خرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى ان معقولة القول متوقفة عليها واشباه ذلك ﴿ قوله لزوما ﴾ لعلها اشارة الى الاحتراز عن جملة في الكلام عامل يجوز ان يكون له ويجوز ان لا وعن جملة جاز ان تكون معمولة لمحدوف ويستغنى عنها المذكور فليحذر ذلك ﴿ قوله ويصح الاستغناء عنها ﴾ اي ولم تقترن بمانع من

(ان وقعت بعد النكرات المحضة) اي الخالصة مما يقر بهامن المعرفة (فصفات) اي فهي صفات

هذا الحكم فيخرج جملة هو راكب في قولك جاءني رجل وهو راكب فلا يجوز ان تكون صفة لتحقق المانع وهو الواو فانها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلا للز مخشري \* (قوله اي الخالصة مما يقر بها من المعرفة) وهي التي لم تخصص بشيء من المخصصات \* (قوله فصفات) \* سواء كانت مفسرة او مخصصة او للهدح او للذم او للتاكيد ظاهره على سبيل التحتم فقد يشكل بجواز مجيء الحال من النكرة المحضة وان كان قليلا الا ان يحمل هذا على ان الغالب ذلك مع جواز الحالية على قلة او يفرق فليحرر وانما اشترط فيها ان تكون خبرية لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا اما كون الانشاء لا يقع حالا فقال الرضي اما وجوب كون الحال جملة خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى - والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون وبما الايقاعية نحو بعث وتزوجت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده محجرا ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه اه وقرر الحديثي وجه اشتراط الخبرية في الحالية بان قال الحال وان كانت كخبر المبتدأ في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود قد تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج لها بل يظهر مع اللفظ ويزول بزوالها فلا يصلح القيد ولذا لم يقع الانشاء شرطا ولا صفة الا شادا « قلت » المجوز لوقوع الانشاء خبرا او صفة بالتأويل ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتأويل اذ لا فرق اه. والامر كذلك فقد قال السيد في حاشية المطول الجملة الانشائية لا يصح ان تقع حالا غير مؤولمة بالقول كما في قوله :

\* جذب الليالي ابطني او اسرعي \*

والتحقيق ان الحال هناك هو القول المقدر والجملة الانشائية مقولة فلا تكون حالا الا على سبيل المجاز اه واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من اتصافهما

( او ) وقعت بعد ( المعارف المحضة ) اي الخالصة من شائبة التكثير ( فأحوال )  
اي فهي احوال ( او ) وقعت ( بعد غير المتمحض ) اي التي فيها شائبة تعريف من وجه  
وشائبة تكثير من وجه ( منهما ) اي من النكرات والمعارف ( فمحتملة لهما ) اي  
فهي محتملة للصفات والاحوال وذلك مع وجود المقتضي وانتفاء المانع والمقتضي  
للوصفة تمحض التكثير والمقتضي للحالية تمحض التعريف والمقتضي لهما عدم تمحض

بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين  
للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية  
اما انشائية نحو بعث وطلقت وانت حر ونحوها او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام  
والتمني والعرض فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها \* ( قوله بعد  
المعارف المحضة فاحوال ) \* تقضه الدماميني بمثل قولهم في نداء الباريء جل وعلا  
يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل فان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع  
نصب على الصفة مع ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن  
السيد في اجوبة المسائل قال وانما وجب ان ينتصب هذا النوع من المناديات وان كان  
غير منكر لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ الثاني لانه الذي يتم معناه ويخصه  
اشبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف اليه فاتنصب كانتصابه وصار بمنزلة قولك  
يا خيراً من زيد ويا ضارباً رجلاً ولذلك سمي النحويون هذا النوع بالمنادى المشبه  
بالمضاف . « وجوابه » يؤخذ من كلام الرضي وهو انه يقدر انه كان موصوفاً قبل النداء  
وساق كلام الرضي وقال المصنف في حواشي التسهيل ليست الجملة نعنا لما قبلها وانما  
هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو  
عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلاً ولك في حرف المضارعة الياء والتاء  
على حد ياء تميم كلهم وكلكم فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل  
الجملة نعنا وكذا جعلها الرضي نعنا وينبغي ان يجري ذلك في الشبيه بالمضاف اذا اريد  
به معين فيجوز وصفه بكل من المعرفة والنكرة فليتأمل وظاهر كلام التسهيل عدم  
وجوب النصب \* ( قوله منهما ) \* اي من المعرفة والنكرة المطلقتين فان ذكر المقيد  
يستلزم تحقق المطلق \* ( قوله وذلك مع وجود المقتضي وانتفاء المانع ) \* قال في  
المغني وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع ثم قال فيه احترزت بالشرط الاول

عن نحو فعلوه من قوله تعالى (فعلوه في الزبر) فانه صفة لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالاً من كل مع جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل جاءك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبراً لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره قوله تعالى (لولا كتاب من الله سبق) يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالاً من الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لان ابا الحسن حكى ان الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبراً لما اشرنا اليه ولا ينقض الاول بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الثاني بقول الزبير رضي الله تعالى عنه

ولولا بنوها حولها لخطبتها ❀ كخطبة عصفور ولم اتعلم

لندورهما واما قول ابن الشجري في (ولولا فضل الله عليكم) ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدأ والخبر محذوف القيد الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستثناف نحو زارني زيد ساء كافتها او لن انسى لها ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول بعضهم في (وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين) ان سيهدين حال كما تقول ساذهب مهديا فسهو والثاني ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستثناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتتبع الحالية بعد ان كانت ممتعة وذلك نحو (وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئاً وهو شر لكم - او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها) وقول الشاعر ❀ مضى زمن والناس يستشفعون بي ❀

والمعارض فيهن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف خلافاً للز مخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معاً نحو (وحفظاً من كل شيطان مارد لا يسمعون) وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع احدهما دون الاخر ولولا المانع لكنا جائزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيراً فان جملة القول كانت قبل وجود الاحتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله (وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون) واما (وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم) فللوصفية مانعان الواو والا ولم ير الز مخشري و ابو البقاء واحداً منهما مانعاً وكلام النحويين بخلاف ذلك وقال الاخفش لا تفصل - إلا - بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك ايها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان

التعريف والتكثير والمانع للوصفية الاقتران بالواو ونحوها والمانع للحالية الاقتران بحرف الاستقبال ونحوه والمانع للوصفية والحالية فساد المعنى كما تقدم في جملة لا يسمعون ( مثال الواقعة ) بعد النكرة المتحضنة حال كونها ( صفة ) قوله تعالى ( حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه فجملة نقرؤه ) من الفعل والفاعل والمفعول في موضع نصب ( صفة لكتابا لانها ) أي كتابا ( نكرة محضة وقد مضت امثلة ) ثلاثة ( من ذلك ) اي من وقوع الجملة صفة للنكرة المحضة ( في المسئلة الثانية ) عند الكلام على الجملة التابعة للمفرد ( ومثال ) الجملة ( الواقعة ) بعد المعارف المحضة حال كونها ( حالا ) قوله تعالى ( ولا تمنن تستكثر ) بالرفع ( فجملة تستكثر ) من الفعل والفاعل ( حال

قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله

وقائلة تخشى علي اظنه \* سيؤدي بها تر حاله وجعائلته

فان جملة تخشى علي حال من الضمير في قوله ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل اه \* ( قوله فجملة نقرؤه صفة ) قال المنتخب في اعرابه: جملة نقرؤه في محل نصب اما على النعت لكتاب او على الحال من المنوي في علينا ان جعلته حالا من كتاب لتقدمه عليه وهو في الاصل صفة له اي كتابا واردا علينا وان جعلته من صلة تنزل فلا اه ويجوز كونها حالا من نا في علينا \* ( قوله وقد مضت امثلة ثلاثة من ذلك ) \* يشير الى ما ذكره من الامثلة في الجملة التابعة لمفرد المذكورة في المسئلة الثانية \* ( قوله فجملة تستكثر حال النخ ) \* قال في الكشاف وتستكثر مرفوع منصوب المحل على الحال اي ولا تعط مستكثرا رأيا لما تعطيه كثيرا او طالبا للكثير . نهي عن الاستغزار وهو ان يهب شيئا وهو يطمع ان يتعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب وهذا جائز ومنه الحديث المستغزر يثاب من هبته وفيه وجهان احدهما ان يكون نهيها خاصا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لان الله تعالى اختار له اشرف الاداب واحسن الاخلاق والثاني ان يكون نهي تنزيه لا تحريم له ولا مته وقرأ الحسن تستكثر بالسكون وفيه ثلاثة اوجه الابدال من تمنن كانه قيل ولا تمنن لا تستكثر على انه من المن في قوله عز وجل « ثم لا يتبعون ما انفقوا منا ولا اذى » لان من شان المنان بما يعطي ان يستكثره اي يراه كثيرا ويعتد به وان يشبه ثرو بعض

من الضمير المستتر في تمنن المقدر) ذلك الضمير ( بأنت) وهو معرفة محضة لان الضمائر كلها معارف ( محضة بل هي اعرف المعارف ومثال) الجملة (المحتملة للوجهين) الصفة

فيسكن تخفيفا وان يعتبر حال الوقف وقرأ الاعمش بالنصب باضمار أن كقولهم  
\* الا ايها الراجري احضر الوغى \*

ويؤيده قراءة ابن مسعود ولا تمنن ان تستكثرو. يجوز في الواقع أن تحذف أن ويبطل عملها كما روي احضر الوغى بالرفع اه \* ( قوله المقدر) \* صفة مؤكدة للضمير ويحتمل ان يكون صفة كاشفة له ولا شك ان المقدر ليس من قبيل المحذوف لاسيما اذا كان فاعلا \* قوله لان الضمائر كلها معارف \* هذا ظاهر على القول بان ضمير الغائب العائد الى نكرة معرفة فانهم اختلفوا فيه فقال الجمهور انه معرفة كسائر الضمائر وقال بعضهم انه نكرة لانه لا يخص من عاد اليها من بين امته ولذا دخلت عليه رب نحو ربه رجلا واجيب بانه يخصصه من حيث كونه للمذكور واعتراض بانه انما يتم اذا كان العود عليه مخصوصا قبل بحكم نحو جاءني رجل فاكرمته بخلاف ما اذا لم يختص بشيء قبل كونه رجلا ورب رجل وايه فيتبغى ان يكون نكرة وفصل آخرون بين العائد على واجب التكرير كالحال والتمييز فنكرة العائد على غيره كالفاعل والمفعول فمعرفة \* ( قوله بل هي اعرف المعارف) \* هو الصحيح وقيل غير ذلك والكلام في غير اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف اجماعا ويليه ضمير «وريءسيويه في المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال غفري فقيل له بماذا قال لكوني جعلت اسمه اعرف المعارف وفي شرح التسهيل لابن ام قاسم مذهب ائمة النحو المتقدمين والمتأخرين ان المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم الى انها متساوية واعرفها عند سيويه والجمهور المضمرة وقيل اعرفها العالم وهو مذهب الصيمري وعزى الى الكوفيين ونسب الى سيويه وقيل اسم الاشارة ونسب الى ابن السراج وقيل المعرف بأل واما المضاف فلم يذهب احد الى انه اعرفها اذ لا يمكن ان يكون اعرف من المضاف اليه وبه تعرف \* ( قوله ومثال المحتملة للوجهين) \* « فان قلت » الاحتمال يستلزم ان يكون نحو يصلي حالا وصفة معاني حالة واحدة لقيام مقتضي كل منهما والايلازم الترجيح بلا مرجح « قلت » الاحتمال لا يستلزم الوقوع والتأني في الوقوع لا في الاحتمال سلناه لكن الاختيار هو المرجح كاختيار الجائع احد الرغيفين المتساويين وكاختيار الهارب من السبع احد الطريقين « فان قلت » قيام مقتضي كل منهما يستلزم اجتماع العلل المتخالفة على معلول واحد



والحال الواقعة (بعد النكرة) غير المحضنة (نحو) قولك (مررت برجل صالح يصلي فان شئت  
قدرت يصلي) من الفعل والفاعل (صفة ثانية) لرجل (لانه نكرة) وقد وصف اولاً  
بصالح (وان شئت قدرته) اي يصلي وفاعله (حالاً منه) اي من رجل (لانه قد قرب من  
المعرفة باختصاصه بالصفة) الاولى وهي صالح (ومثال) الجملة (المحتملة للوجهين) الصفة  
والحال الجملة (الواقعة بعد المعرفة) غير المحضنة قوله تعالى (كمثل الحمار يحمل اسفارا فان

شخصي وهو لا يجوز كما لا يجوز اجتماع العلل المتوافقة عليه (قلت) ليس المراد من  
العلل النحوية العلل المؤثرة حتى يؤدي الامتناع بل المراد منها هو الوجوه الاقناعية  
فلهذا تسمى امارات وعلامات فلا حجب من اجتماعها في محل واحد سواء كانت متوافقة  
او متخالفة كما لا حجب من اجتماع اجتهادات في مسألة واحدة فان شئت توصيفا بعد  
توصيف فان في رجل ايها يقبل الشدة والضعف وكذلك التخصيص فالرجل وان  
خصص بالوصف الاول لكنه لم يبلغ حد التعيين المحض الذي ليس فيه شائبة شركة  
فيجوز له التخصيص مرة اخرى \* (قوله فان شئت قدرت يصلي) \* اي جعلت  
\* (قوله صفة ثانية) \* فيكون المراد استمرار الصلاة له كما هو المناسب لوصف الصلاة  
\* (قوله حالاً منه) \* فيكون المراد تجدد الصلاة له وحدوثها له كما هو اللائق  
بفعل المرور كذا قيل ولتأمل فيه \* (قوله لانه قد قرب من المعرفة باختصاصه  
بالصفة) \* قال في المعني وذلك يقربها من المعرفة حتى ان ابا الحسن اجاز وصفها  
بالمعرفة فقال في قوله تعالى (فاخر ان يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الاوليان)  
ان الاوليان صفة لآخر ان لوصفه بيقومان اه وانما احتسج في الحال الى التوصيف لان  
الحال كالمحكوم به وذا الحال كالمحكوم عليه والمحكوم عليه يجب ان يكون معرفة  
\* (قوله ومثال المحتملة للوجهين الواقعة بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا) \*  
مثل في الموضوعين معناه قصة اي قصتهم لشهرتها كقصة الحمار فالكاف غير زائدة كما في  
الكشاف ولا يضر مخالفة من خالفه قال الدماميني قد يتوهم ان تجويز المصنف الحالية  
من نفس المضاف اليه مع ان المضاف كامة مثل معارضة لردة على ابي البقاء تجويزه  
حالية (مستهم البساء والضراء) من الموصول في قوله تعالى (ولما يأتكم مثل الذين  
خلوا من قبلكم مستهم البساء والضراء) بان الحال لا ياتي من المضاف اليه في مثل هذا  
والمضاف في كل من الاثني كامة مثل فيشكل المنع في احدهما والاجازة في الاخرى

المراد بالجمار هنا الجنس) من حيث هو لاجمار بعينه ( و ذو التعريف الجنسي يقرب من

« وجوابه » ان صلاحية المضاف للسقوط في آية الجمعة سوغ الحالية اذ الحال حينئذ كانت غير مضاف اليه وعدم الصلاحية في آية البقرة منع من ذلك ﴿ قوله الجنس ﴾ اي من حيث تحققه في ضمن فرد من افراده فيكون من قبيل المعهود الذهني كقولكم ادخل السوق واشتر اللحم فلا يكون المراد منه الجنس من حيث هو ولا من حيث الاستغراق ولا المعهود الخارجي كما لا يخفى فقول الشارح من حيث هو فيه تأمل ﴿ قوله و ذو التعريف الجنسي يقرب من النكرة ﴾ قد اشار الى هذا الرضي في شرح الحاجة حيث قال الفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتكثير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى اشترت تمرا ولقيت رجلا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشراء واللقاء فكانك قلت لقيت هذا الجنس واشترت هذا الجنس فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد و ذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا الجنس كالمذكور نحو قوله ﴿ ولقد امر على اللثيم يسبني ﴾

اه ويؤخذ من كلام الرضي ان المعرف بلام الجنس الذي في حكم النكرة المعرف بلام الجنس الذي اشير به الى الماهية في ضمن فرد مبهم وذكر الشيخ سعد الدين في شرح المفتاح ان المعرف بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة وفي قوله هنا يقرب من النكرة وفيما قبل قد قرب من المعرفة اشارة الى ان مناسبة القسم الرابع للنكرة اشد من مناسبة الثالث للمعرفة والى ان الوصفية اولى من الحالية لاسيما والعامل في الحال ليس ظاهرا بل ما تضمنته الكاف من التشبيه كما ان الحالية ثم اولى من الوصفية « فان قلت » الاولوية تنافي الاحتمال « فالجواب » ان المراد من الاحتمال الجواز بحيث لا يصل احد الوجهين الى حد الوجوب والقطع فلا منافاة بين الرجحان والاحتمال الا ترى الى قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب مع ان احتمال الصدق راجح كذا قاله الاصل وتقدم في مثل الواقعة حالا ان الراجح عندهم كالمعتين وانما يضمحل الطرف الضعيف اذا قوبل بالقوي وهو مناف لما هنا لاننا يقتضي ان الاولوية تنافي الاحتمال ويمكن حمل ما سبق على ما اذا كان سبب احد الاحتمالين ظاهرا جدا وسبب الآخر خفيا فحينئذ يضمحل ذلك الخفي عند ذلك الظاهر كآية المذكورة وهي (ولاتمن تستكثرن) لان سبب كون الجملة حالا كونها بعد معرفة ولم يعارض هذا المقتضي معارض ظاهرا. واحتمال رفع

النكرة) في المعنى ( فتحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل اسفارا ) من الفعل والفاعل  
والمفعول ( وجهين احدهما الحالية لان الحمار وقع بلفظ المعرفة ) والوجه ( الثاني الصفة  
لانه ) اي الحمار ( كالنكرة في المعنى ) من حيث الشروع

## \* \* الباب الثاني \* \*

( في ذكر احكام الجار والمجرور ) وهذا الباب ( فيه اربع مسائل ايضا ) \* \*

تستكثر بحذف أن وابطال عملها في غاية البعد لو لم يحتمل سواء فكيف مع قيام  
مقتضي خلافه وحمل ما هنا على ما اذا قام لكل احتمال مقتض وترجيح احدهما بمرجح  
فحينئذ يجوز العمل بكل منهما وان كان ما يرجح اولى فلا منافاة بين الاولوية  
والاحتمال فليتامل ومراده بالجنس اسم الجنس المعروف بلام الجنس وانما عدل الى ما قاله  
لقصد التفنن والايجاز \* ( قوله فتحتمل الجملة من قوله تعالى يحمل اسفارا ) \* من  
فيه بيانية وقوله بمعنى مقوله ويحمل اسفارا بدل او عطف بيان ولو قال فتحتمل جملة  
يحمل اسفارا وجهين لكان اخصر واظهر والاسفار جمع سفر اي كتباً كباراً من كتب العلم  
ثم ان المعروف بلام الجنس يوجد فيه اعتبار التعريف من حيث النظر الى الجنس نفسه  
واعتبار التكرير من حيث انه يلاحظ كونه في ضمن فرد من افراده فيعطى لكل واحد  
من الاعتبارين ما يليق به من الاحكام كالنكرة في المعنى \* ( قوله من حيث الشروع ) \*  
اي من حيث تحققه في ضمن فرد من افراده كما تقدم « فان قات » كيف يكون كالنكرة  
في المعنى فان معناه جنس قد اشير اليه باللام فيكون معرفة لفظاً ومعنى معاً « قلت »  
سليناه اذا نظر الى نفس معناه لكن لا نسلم اذا نظر اليه حال كونه في ضمن فرد من  
افراده بل هو معرفة لفظاً لا معنى كما اشيرنا اليه من قبل او نقول لما كان اسم الجنس ههنا  
وسيلته الى تادية المعنى الجزئي عنها وكان ذلك الجزئي نصب العين والجنس ساقط  
الاعتبار كان تعريف الجنس كلاً تعريف فيكون كالنكرة في المعنى من حيث قطع  
الاشارة الى المعنى

## الباب الثاني

\* ( في الجار والمجرور ) \*

\* ( قوله في ذكر احكام الجار والمجرور ) \* وكذا الظرف تبعاً كان الاولى اسقاط ذكر  
ولعل المعنى على اثباتها الباب الثاني معقود لذكر احكام الجار والمجرور ففي للتعليل

أحداها انه لا بد من تعلق الجار) والمجرور (بفعل) ماض او مضارع او أمر ولو كان

وقد يقال إضافة ذكر الى احكام من إضافة الصفة الى الموصوف وعلى هذا ففي مستعارة  
للدلالة اي الباب الثاني دال على احكام الجار والمجرور المذكورة \* (قوله انه) \*  
اي الشأن وقد أتى بضمير الشأن اشعارا بان الجملة التي تأتي بعده تتضمن معنى بديعا  
الا ترى انهم لا يقولون هو الذباب طائر \* (قوله لا بد من تعلق الجار الخ) \*  
قال الكافي اي اولا كما ان التعلق الثاني كتعلق المعلول بالعلة فلذا افرد ذكر الجار  
عن ذكر المجرور هنا ويجوز ان يكون تقدير الكلام لا بد من تعلق الجار والمجرور  
كما هو المناسب لقوله في الجار والمجرور لكنه لا يلائم ضمير الشأن اهـ. ومشى على هذا  
الاحتمال الشارح وقال في الصحاح لا بد من كذا اي لا فراق منه \* (قوله بفعل) \*  
دخل فيه الناقص قال في المغني هل يتعلقان اي الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص  
من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد والفارسي فابن جنبي فالجر جاني  
فابن برهان ثم الشلو بين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس واستدل المثبت للتعليل  
بقوله تعالى (أكان للناس عجباً ان اوحينا) فان اللام لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر  
ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقدمضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في تقدير  
حرف موصول ولا صلته ولا يمتنع التقديم عليه ويجوز ايضا ان تكون متعلقة  
بمحذوف هو حال من عجبنا على حد قوله

\* لمية موحشا طلل \*

وما ذكره من استثناء - ليس - تبع فيه ابن مالك في التسهيل والذي ذكر الرضي ان ليس  
ايضا دالة على الحدث الذي هو الانتفاء وهل يتعلقان بالفعل الجامد زعم الفارسي  
في قوله

ونعم مزكاء من ضافت مذاهبها \* ونعم من هو في سر واعلان

ان من نكرة تامة تميز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من نحو «فنعما هي»  
وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدأ خبره هو  
اخرى مقدرة على حد - شعري شعري - وان الظرف متعلق بهو المحذوفة لتضمنها معنى  
الفعل اي ونعم الذي هو باق على وده في سره واعلانه وان المخصوص محذوف  
اي بشر بن مروان وعندي ان يقدر المخصوص هو لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو  
وكيف ارهب امرا أو اراع بها \* وقد زكأت الى بشر بن مروان  
فيبقى التقدير حينئذ من هو هو هو وقال الكافي النحاة يعلقون حروف الجر بالفاظ

ناقصا على الاصح (او بما في معناه) ❀ ❀ ❀ ❀ ❀ ❀ ❀ ❀

الافعال وان كان في التحقيق بمعانيها لكون غرضهم اصلاح الامور اللفظية اصالة و اشار الى ما ذكر بقوله او بما ذكر فيه معنى الفعل ثم قال بعد ذكره خلافا في تعلقه بالافعال الناقصة ثم التحقيق ان تعلق حروف الجر بالافعال مطلقا انما يكون بحسب دلالتها على الحدث ولا شك ان دلالة الافعال الناقصة عليه متحققة وان لم تكن مقصودة فالمتعلق انما هو بحسب الدلالة لا الارادة فالحق ان الافعال الناقصة تتعلق بها حروف الجر نعم ان كان حروف الجر من اجزاء الكلام قبل دخول الافعال الناقصة عليه لا تتعلق بها لثلا يلزم اختلال اللفظ وفساد المعنى واذا اعتبرت بعد دخولها عليه فلا مانع من التعلق بها بل الواجب ان تتعلق بها فلعل عدم التمييز بين الاعتبارين هو منشأ الخلاف ههنا ❀ (قوله او بما في معناه) ❀ اي بلفظ استعمل في معناه او دال على معناه التضمني الذي هو الحدث قال في المغني الجار والمجرور والظرف لا بد من تعلقهما بالفعل ولعل الاوضح او بما في معناه اي ما يشبهه او بما اول بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر مثال الاول والثاني ما ذكر هنا ومثال الثالث قوله تعالى (وهو الذي في السماء اله) اي وهو الذي هو اله في السماء ففي متعلقة باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فتقول اله واحد ولا يوصف به لا يقال شيء اله وانما صح التعلق به لتأويله بمعبود واله خبر له محذوف ومثال التعلق بما فيه راحة الفعل قوله

❀ انا ابو المنهال بعض الاحيان ❀

❀ انا ابن ماوية اذ جد النقر ❀ وقوله :

فتعلق بعض واذا بالاسمين العلمين لتأويلهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم من معنى الجود ومثال التعلق بالمقدر (والى ثمود اخاهم صالحا) بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك اه. ثم قال وهل يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على طريق النيابة لا الاصالة والا فلا وهو قول ابي علي وابي الفتح زعيما في نحو يا يزيد ان اللام متعلقة بيا بل قالوا في يا عبد الله ان النصب بيا وهو نظير قولهما في قوله

❀ ابا خراشة اما انت ذا نقر ❀

من مصدر او صفة او نحوهما والمراد بالتعلق العمل في محل الجار والمجرور نصباً او رفعاً

ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لا كان المحذوفة واما الذين قالوا بالجواز مطلقاً فقال بعضهم في قول كعب رضي الله تعالى عنه

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا \* الا اغن غضيض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونه في هذا الوقت الا كأغن وقال ابن الحاجب في قوله تعالى « ولئن نفعكم اليوم اذ ظلمتم » اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع فالنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتأديب فان قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص والتأديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي ان انتفاء الضرب كان لاجل التأديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتأديبه وما اهنت المحسن لمكافأته اذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى « ما انت بنعمة ربك بمجنون » الباء متعلقة بالنفي اذ لو عاقت بمجنون لا فاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص اه. ملحظنا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب رضي الله تعالى عنه ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما كسعاد الاضي اغن على التشبيه المعكوس للبالغة امثلا يلون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه اه \* ( قوله من مصدر او صفة او نحوهما ) قال الرضي في شرح الشافية واعلم ان علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب اليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب اليه شيئاً واحداً منسوبا الى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة الى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فان كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة فيحتاج الى ما يخص تلك الذات اما هو او متعلقه نحو مررت برجل تميمي وبرجل مصري حمارة فترفع في الاول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه مثل سائر الصفات المذكورة ولا يعمل في المفعول به اذ هو بمعنى اللازم اي يتسبب او منسوب ولعدم مشابهته للفعل لفظاً لا يعمل الا

مثال تعلق الجار والمجرور بالفعل نحو مررت نحو زيد فالجار والمجرور في محل نصب بمررت ومثال تعلق الجار والمجرور بما في معنى الفعل نحو زيد ممرور به فالجار والمجرور في محل رفع على النيابة عن الفاعل بمرور (وقد اجتمعا) اي التعلق بالفعل والتعلق بما في معناه (في قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم)

في مخصص تلك الذات المهمة المدلول عليها اما ظاهرا كما في برجل مصري حماره او مضمرا كما في برجل تميمي ولا يعمل في غيره الا في الظرف الذي يكفيه راحة الفعل نحو انا قرشي ابدأ او في الحال المشبه له كما مضى في بابة قال عمران بن حطان يوما يماني اذا لاقيت ذا يمن \* فان لقيت معديا فعدناني

اما سائر الصفات المذكورة فليشابهتها للفعل لفظا ايضا تعدى في العمل الى غير مخصص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما « فان قيل » فاسم الزمان والمكان ايضا نحو المضرب والمقتل واسم الآلة يدلان على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة اذ معنى المضرب مكان او زمان يضرب فيه ومعنى المضرب آلة يضرب بها فهلا رفعها ما يخص تينك الذاتين او ضميرها فيقال صمت يوما معطشا اي معطشا هو وصمت يوما معطشا نصفه وسرت فرسخا معسفا اي معسفا هو وسرت فرسخا معسفا نصفه « فالجواب » ان اقتضاء الصفة والمنسوب لمتبوع يخص الذات المهمة التي يدلان عليها وضعي بخلاف الآلة واسمي الزمان والمكان فانها وضعت على ان تدل على ذات مهمة متصفة بوصف معين غير مخصصة بمتبوع ولا غيره فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليها ولم ترفعها ولم تنصب ايضا شيئا لان النصب في الفعل هو الاصل في العمل بعد الرفع فكيف في فروعه فمن ثم اولوا قوله :

كان حجر الرامسات ذبولها \* عليه قضيم نمقته الصوانع

بقولهم كأن اثر حجر او موضع حجر على حذف المضاف وعلى ان حجر مصدر بمعنى جروا وما المصغر فموضوع لذات مخصوصة موصوفة بصفة مخصوصة اذ معنى رجيل رجل صغير فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفع هذا اهـ. \* قوله فالجار والمجرور في محل نصب بمررت \* قال الرضي والتحقيق ان المجرور وحده منصوب المحل لامع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهزمة والتضعيف في اذهبت زيدا واكرمت عمرا لكن لما كان الهزمة والتضعيف من تمام صيغة الفعل والجار متفصلا منه كالجاء من

فعليتهم الاول متعلق بفعل وهو انعمت ومحلها نصب وعليتهم الثاني متعلق جماعي بمعنى  
الفاعل وهو المفضول ومحلها رفع على النيابة عن الفاعل (و) قد اجتمعا ايضا في (قول)  
ابني بكر (ابن دريد) في مقصورته

(واشتعل المبيض في مسوده) مثل اشتعال النار في جزل الغضج  
ففي مسوده متعلق بفعل وهو اشتعل وفي جزل متعلق بثنائي بمعنى الفاعل وهو  
اشتعال (وان علقت الجار والمجرور الاول) وهو في مسوده (بالمبيض) \* \* \*

المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل نصب \* (قوله فعليتهم الاول متعلق  
بفعل) \* المحققون على كسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا اذ المراد به معمول  
الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح وسرءان التعلق هو  
التشبت والمتشبت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي \* (قوله وهو  
انعمت) \* قال ابن جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب تقريبا وانحرف عن ذلك  
الى الغيبة في ذكر الغضب تأدبا وهو كلام حسن ومراده بالغيبة ترك الخطاب \* (قوله  
في قول ابي بكر ابن دريد) \* هو امام عصره في الادب والشعر ابو بكر محمد بن  
الحسن بن دريد البصري عرض له في راس التسعين من عمره فالج سقي له الترياق  
قبري ثم عاوده بعد حول لغذاء ضار تناوله. فكان يحرك يديه حركة ضعيفة وبطل  
من محزومه الى قدميه وكان مع هذا الحال ثابت الذهن كامل العقل توفي سنة احدى  
وعشرين وثلاثمائة قال رايت رجلا في النوم طويلا اصفر الوجه كوسجاد دخل علي واخذ  
بعضادتي الباب وقال انشدني احسن ما قلت في الحمر فقلت ما ترك ابو نواس لاحد  
شيئا فقال انا اشعر منه فقلت ومن انت قال انا ابو ناحية من اهل الشام وانشدني

وحمراء قبل المزج صفراء بعده \* اتت بين ثوبي نرجس وشقائق

حكمت وجنة المعشوق صر فافسلطوا \* عليها مزاجا فاكنت لون عاشق

فقلت له اسأت قال ولم؟ قلت لانك قدمت الحمره ثم قلت ثوبي نرجس وشقائق فقدمت  
الصفرة فهلا قدمت الحمره ايضا فقال وما هذا الاستقصاء يا بغيض \* (قوله واشتعل  
المبيض في مسوده الخ) \* قال الكافيحي « فان قلت » أليس قولهم اشتعل رأسي شيئا  
ابلغ من اشتعل شيب رأسي في سواده واوجز فلاي شيء عدل عنه ومثله غير عاجز عن  
ايمان مثله « قلت » عدل عنه لقصد تصوير حاله على اوضح وجه ولكون المقام مقام البسط  
والالطاب \* (قوله بالمبيض) \* لانه اسم فاعل فاللام بمعنى الذي فيكون معتمدا



او جعلته حالا منه متعلقا بكائنا ) محذوفاً ( فلا دليل فيه ) على اجتماعهما لان الجار والمجرور الاول والثاني متعلقان بما في معنى الفعل وهو المبيض او كائنا واشتعل معناه انتشر والمبيض البياض والضمير في مسودة عائد على الرأس في البيت قبله ومثل بالنصب مفعول مطلق والحزول الغليظ من الحطب اليابس والغضبي شجر معروف اذا وقع في النار يشتعل سريعاً ويبقى زماناً . شبهه بياض الشيب وانتشاره في راسه باشتعال النار في الحطب الغليظ وانتشارها فيه ( ويستثنى

على الموصول وتعلقه بالمبيض صحيح وان جعلت أَل عوضاً عن المضاف اليه بان كان اصله مبيضة لصحة الاعتماد حينئذ على الموصول ايضاً هـ . وفي تعلقه بما بحث لان الشارح فسر بالبياض فليس فيه معنى الفعل الا ان لا يفسره على هذا بالبياض بل يبقيه على ظاهره ومع ذلك فيه نظر من جهة المعنى فليتأمل فيه \* ( قوله او جعلته حالا منه ) \* اي جعلت الجار الاول ولا يخفى ان الحال هي الجار والمجرور لا الجار وحده فعبّر الشيخ بالجزء عن الكل اختصاراً لان مراده ما قلناه وهذا يرسد الى ان قوله اولا لا بد من تعلق الجار بفعل فيه حذف تقديره والمجرور \* ( قوله فلا دليل فيه على اجتماعهما ) \* اي لا يكون ذلك من اجتماع تعلق الجار بفعل وبما فيه معناه بل يكون الجار في الموضوعين متعلقاً باسم قال في المعنى ولكن تعلق الثاني بالاشتعال يرجح تعلق الاول بفعله لانه اتم لمعنى التشبيه وقد يجوز تعلق في الثانية بكون محذوف حالا من النار ويبعد ان الاصل عدم الحذف \* ( قوله في البيت قبله ) \* وهو قوله

اماترى رأسي حاككي لونها \* طرة صبح تحت اذيال الدجي

\* ( قوله ويستثنى من حروف الجر اربعة النخ ) \* اي يستثنى من قولنا انه لا بد لكل حرف جر من تعلقه بفعل او بما فيه معناه « فان قلت » الاستثناء يناهق القاعدة « قلت » نعم اذا كانت القاعدة قطعية اما اذا كانت استقرائية ظنية فلا ينافيها لان الاستقراء فيها غير تام « فان قلت » كان الاولى ان يقدم الاستثناء على التمثيل ومتعلقاته فان تأخيره مختلف فيه وعدم تأخيره متفق عليه وان الخروج من المختلف فيه الى المتفق عليه اولى « قلت » سلمناه لكن لا نسلم ان ههنا تأخير الاستثناء غاية ما في الباب ان فيه تأخير الاخبار بالاستثناء عن الاخبار باجتماع الشواهد لتعلقه بما خرج عن القاعدة كما ان اخبار الاجتماع متعلق باثبات القاعدة وتوضيحها فعلم من هذا ان الواو في قوله ويستثنى للعطف على قوله وقد اجتمعنا من حيث شهادة فحوى الكلام ويحتمل ان تكون للاعتراض واما

من حروف الجر اربعة فلا تتعلق بشيء احدها) الحرف (الزائد) كالباء الزائدة(في)

فائدة الاستثناء فهي الاعلام بان احكام الحروف المستثناة مغائرة لاحكام الغير المستثناة  
فلذلك فرع عليها قوله فلا تتعلق الخ وزاد في المعنى على هذه الاربعة اثنين احدهما رب  
في نحو رب رجل صالح لقيته او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول  
او مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لاقبل الجار لان رب لها  
الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثاليين لافادة التكثير او التقليل للتعدي  
عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال اجمهون هي فيهما حرف جر معد فان قالوا  
انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول  
وان قالوا انها عدت محذوف تقديره حصل او نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لما معنى  
الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت. ثانيهما حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا  
اذا خفضن فانهن لتتحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الاكذلك وذلك عكس معنى  
التعدي الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك  
في الا وانما خفض بهن المستثنى ولم ينصب كالمستثنى بالا لثلايزول الفرق بينهما افعالا  
واحر فا ه. ورد الوجه الاول باننا نمنع ان يكون معنى التعدي كما ذكره وانما معناها  
جعل مجرورها مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل  
ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا مفيد لا تنفائه عنه وقد افسح المصنف  
بهذا في المعنى حيث قال في الكلام في حرف العين على «على» الاستدراكية مانصه وتعلق  
على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها اوصلت معناه الى ما بعدها  
على وجه الاضراب والاخراج اه. ورد الوجه الثاني بانه ساقط لانه لا يلزم من كون  
حرف بمعنى حرف آخر مساواته له في جميع احكامه الا ترى ان الا التي بمعناها لا  
تعسل الجر وهذا الحرف يعمل والله تعالى اعلم \* (قوله احدها الحرف الزائد) \*  
اي فانه لا يتعلق بشيء قال في المعنى وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل  
ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحروف الجر والزائدانما  
دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في «أليس  
الله باحكم الحاكمين» متعلقة وهم. نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل  
المقوي نحو «مصدقاً لما معهم - و - فعال لما يريد - و - ان كنتم للرؤيا تعبرون» لان  
التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر  
ولا معدية محضة لا طراد صيحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين \* (قوله كالباء في

الفاعل ( نحو كفى بالله شهيدا ونحو احسن بزيد عند الجمهور ) والاصل كفى الله شهيدا واحسن زيد بالرفع فزيدت الباء في الفاعل . واحسن بكسر السين فعل تعجب (و) الزائدة في المفعول (نحو) ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وفي المبتدأ نحو (بحسبك

نحو كفى بالله شهيدا ﴿ قال في المغني قال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ﴾ ( قوله واحسن بزيد عند الجمهور ) ﴿ قال في المغني فالاصل عندهم احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت الباء اصلاحا للفظ ولزمته واما عند غيرهم القائل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امر بزيد ﴿ قوله وفي المبتدأ نحو بحسبك درهم ﴾ ﴿ فان حسبك مبتدأ خبره درهم قال السيوطي وما قالوه في بحسبك درهم غير مرضي ايضا فان شيخنا الكافي اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظر للمعنى فانه محط الفائدة اذا القصد الاخبار عن درهم بانه كافيها وما قاله شيخنا هو الصواب اه . ورده شيخنا فقال ان اراد ان القصد ما ذكر دائما فليس بصحيح للقطع بانه قد ينعكس الحال بان يكون القصد الاخبار عن الكافي بانه درهم بان يتصور من يريد اخذ كفايته مع بحسبك درهم اذ ليس القصد هنا الا الاخبار عن الكافي بانه درهم وان اراد انه قد يكون القصد ما ذكر لم يصح جعل ذلك سببا في كون ما قالوه غير مرضي ففيه انه مع كونه لا يلائم كلامه ودليله يرد عليه مثله فتدبر واعجب لتصويبه المذكور مع هذا واما بحسبك زيد فالباء فيه زائدة وحسب مبتدأ كما يدل عليه كلام ابن الناظم قال المرادي وذكر في شرح الكافية ان حسبك في هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم اه . قيل ويرد عليه ما قالوه في قوله تعالى « يا ايها النبي حسبك الله » فحسبك مبتدأ مضاف والله فاعله وهو اعرف المعارف ويدل على كون حسبك مبتدأ وقوعه اسما لان في قوله تعالى « فان حسبك الله » بعد « وان يريدوا ان يخذعوك » واسم ان هو المبتدأ في الاصل قال شيخنا لعل وجه ما ذكر عن شرح الكافية انه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة الا في نحو « كم مالك » ونحو « خير منك زيد » عند سيويه كما استثنى ذلك في التسهيل لكن قد يشكل الاقتصار عليهما بنحو ما مثل به ابن الناظم للمجرور بحرف زائد من « وما من اله الا الله » فان فيه الاخبار بالمعرفة عن النكرة فان اطرد ذلك في النفي جاز ان يقال ما رجل الازيد فليراجع

درهم ) وفي خبر الناسخ المنفي نحو أليس الله بكاف عبده (وما الله بغافل عما تعملون  
وكمن الزائدة) في الفاعل نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير وفي المفعول نحو ما ترى في  
خلق الرحمن من تفاوت وفي المبتدأ ( نحو ما لكم من إله غير هـ وهل من خالق غير الله )  
واستفيد من الامثلة ان الباء تزداد في الاثبات والنفي وتدخل على المعارف والنكرات وان  
من لا تزداد في الاثبات ولا تدخل على المعارف على الصحيح وانما لم يتعلق الزائد بشيء  
لان التعلق هو الارتباط المعنوي والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله وانما يؤتى به

وليحزر ومن كلام العرب « ناهيك بزيد » واعرب بعض النحاة ناهيك خبراً وزيد مبتدأ  
زيدت فيه الباء وهو ظاهر لان المعنى ان زيدا ناهيك عن تطلب غيره لما فيه من الكفاية  
ويحتمل عكسه وهو ان يكون ناهيك مبتدأ وزيد خبره والباء زائدة ويحتمل ان الباء  
متعلقة بمحذوف وهي مع مدخولها خبر ناهيك بمعنى كافيك حاصل بزيد ومثل ناهيك  
بزيد ناهيك بي وناهيك به قال الجوهري وغيره يقال ناهيك من رجل ونهيك منه  
ونهاك منها وتاويله انه بحسبه وغناؤه ينهاك عن تطلب غيره اهـ . ( قوله هل من  
خالق غير الله ) ﴿ فان قلت ﴾ هل يجوز ان يكون خالق مبتدأ وغير الله فاعلا به  
اغنى عن الخبر « قلت » لا لان الوصف الواقع المكتفى به لشدة شبهه بالفعل لا يصغر فلا  
يقال اضو يرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال اضارب عاقل الزيدان ولا اضارب  
الزيدان عاقل ولا يعرف فلا يقال القائم الزيدان على ان يكون الزيدان فاعلا بالوصف  
ولا يشئ ولا يجمع فلا يقال اقامان الزيدان ولا اقامون الزيدون على ان يكون  
الزيدان والزيدون فاعلا الا على لغة اكلوني البراغيث وسياتي الكلام عليها في باب  
الفاعل قال المصنف ولا يدخل عليه حرف جر ولهذا رد اعراب الزمخشري « هل من  
خالق غير الله » حيث جعله من هذا الباب اعني ان يكون خالق مبتدأ وغير الله فاعلا  
به والصواب انه من باب المبتدأ وخبره كما اسلفناه وذكر الكواشي ان خالق مبتدأ  
محذوف الخبر ومن صلة تقديره هل خالق غير الله لكم وانما احتج الى حذف الخبر  
ليكون استعمال هل على القياس فانها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الا على شذوذ نحو  
هل زيد خرج ولذا قال صاحب الكشاف ان الفعل ههنا مضمرة يفسره يرزقكم  
« فان قلت » قد جوز ايضا ان يكون يرزقكم صفة لخالق فكيف يجوز وصف غير  
الله بالرزاقية وما الخبر حينئذ « قلت » اما اعتبار الموصوف والتوصيف ههنا فمجرد تصوير

في الكلام تقوية وتوكيدا (و) الحرف (الثاني) مما لا يتعلق بشيء (لعل) الجارة (في لغة من يجربها) المبتدأ (وهم عقيل) بالتصغير (ولهم في لامها الاولى الاثبات والحذف) فهاتان لغتان (و) لهم (في لامها الاخيرة الفتح والكسر) فهاتان لغتان ايضا واذا ضربت اثنتين في مثلهما تحصل من ذلك اربع لغات وهي لعل ولعل وعل وعل بفتح اللام

للفي لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على اوضح وجه واما الجبر فهو الظرف المحذوف كما مر آنفا قرئ غير الله بالحركات الثلاث فالجروالرفع على الوصف لفظا ومحلا والنصب على الاستثناء وزيادة من في النفي والاستفهام قياسية وذكر الجلال المحلي ان خالق مبتدأ وخبر المبتدأ يرزقكم « فان قلت » يشكل عليه ما تقدم « قلت » لا نسلم لجواز ان يكون محل ذلك اذا كانت هل مستعملة في الاستفهام \* (قوله والثاني لعل في لغة من يجربها) \* قال في المعني لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية قال

\* لعل ابي المغوار منك \*

ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع كما دخلت ليت لافادة التمني ثم انهم جروا بها منبهين على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجبر وعلم من قوله في لغة من يجربها ان اسناد الجبر الى المتكلم حقيقة والى الحرف مجاز كاسناد القطع الى السكين \* (قوله ولهم في لامها الاولى الخ) \* مقتضى قولهم اي لعقيل ان غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم في كسر اللام الاخيرة وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات فحكى الرضي قبل ان يحكى مقالة عقيل المذكورة هنا من اثبات اللام الخ عشر لغات اشهرها لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة وآخرهما نون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان وان ولعاء بالمد قال

لعاء الله فضلا عليكم \* بشيء ان امكم شريم

وقد يلحق لعل تاء التانيث كما في ربت فيقل لعلت ثم قال اللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة اذ مبناها على الحقة والكوفيون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمي بها لم تتصرف عند البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة

الاخيرة وكسرها فيهن واشتهر ان عقيلاً يجرون بلعل ( قال شاعرهم )  
وهو كعب بن سعد الغنوي

وداع دعا يامن يجيب الى النداء \* فلم يستجبه عند ذلك محيب  
فقلت دع اخرى وارفع الصوت جبهة \* ( لعل ابي المغوار منك قريب )  
فجر بها ابي المغوار تسيها على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل العمل الخاص  
به وهو الجر وانما قيل بعدم التعلق فيها لانها بمنزلة الحرف الزائد الداخلى على المبتدأ  
(و) الحرف (الثالث) مما لا يتعلق بشيء (لولا) الامتناعية اذا وليها ضمير متصل بمتكلم  
او مخاطب او غائب ( في قول بعضهم لولاي ولولاك ولولاه ) كقول زيد بن الحكم  
\* وكم موطن لولاي طحت \*

والعلية لانها ليست من اوزان كلامهم اهـ . \* قوله قال شاعرهم \* اي في رثاء  
اخيه \* ( قوله وداع دعا الخ ) \* والشائع في تعدي استجاب الى الداعي ان يقال استجاب  
له وقد يقال استجابته بمعنى اجابه ومنه البيت الاول واما في التعدي الى للدعاء فشائع  
بدون اللام مثل استجاب الله تعالى دعاءه ولهذا قيل في البيت انه على حذف مضاف  
اي لم يستجب دعاءه \* ( قوله والثالث لو لا الخ ) \* قال في المغني في ابحاث لولا  
واذا ولي لولا مضمير فحقه ان يكون ضمير رفع نحو « لولا انتم لكننا مؤمنين »  
وسمع قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيويه واجمهور هي جارة  
للضمير مختصة بها كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع  
المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير  
جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا انا انا كانت ولا  
انت كانا وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضمائر المتصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة  
في الاستقلال فاذا عطفت عليه اسما ظاهرا نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض  
الظاهر وخرج بالامتناعية التحضيضية فانها لا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا \* ( قوله  
وكم موطن لولاي طحت ) \* طاح هلك والجرم الجسد (١) واتى بلفظ الجمع حيث قال  
باجرامه كما قالوا بعير ذو عنانين والنيق الجبل الشامخ وقلته رأسه والمنهوي الساقط

١ - كان الشيخ رحمه الله تعالى حسب ان الشارح ساق البيت بتمامه فطفق يشرحه ولم يكن  
بالشرح الا ما ترى

والبيت من شواهد الكشف فقد جاء به في سورة التوبة عند قوله عز وجل « لقد نصركم الله  
في مواطن كثيرة » ونصه بكما له

وكم موطن لولاي طحت كما هو \* باجرامه من قلة النيق منهوي

فليفهم بعد هذا كلام الشيخ

## وكقول الآخر

❖ لولاك في ذا العام لم احجج ❖

انشده الفراء وكقول جحدر

❖ ولولاه ما قلت لدي الدراهم ❖

(فذهب سيبويه الى ان لو لا في ذلك) كله (جارة) للضمير (و) انها (لا تتعلق بشيء) وانها بمنزلة لعل الجارة في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء وذهب الاخفش الى ان لو لا في

❖ قوله لولاك في ذا العام لم احجج ❖

❖ أومت بعينها من الهودج ❖

❖ وبعده انت الى مكة اخرجتني ❖ ولو تركت الحج لم اخرج

❖ قوله فذهب سيبويه الى ان لو لا في ذلك) ❖ اي القول والاستعمال جارة للضمير بعدها فالضمير بعدها ضمير مجرور متصل اذ لو كان منصوبا لجاز ان تلحق نون الوقاية به مع الياء كما في الضمائر المتصلة بالحروف نحو ليتني واتي ومني وعني ولو كان مرفوعا لكان من صيغ ضمائر الرفع فيتعين ان يكون مجرورا متصلا كذا قاله الكافيجي وقوله ومني وعني ليس الضمير فيهما منصوبا بل متصل مجرور كما نحن فيه الا ان يقال محل المجرور بالنظر للمتعلق انصب على المفعولية قال في الاقليد حمل سيبويه الكاف بعد لو لا على الجر وان لو لا في هذه اللغة الضعيفة حرف جر اذ ليس في كلامهم في باب الضمائر ان يكون الكاف مرفوعا ولكن يكون منصوبا ومجرورا كنصر ك وغلامك غير ان الجر اولى لان لو لا حرف والحروف الجارة اكثر من الناصبة فالحمل على ما هو الاكثر اولى والوجه الثاني ان لو لا شرط كان فهي اختها في معنى الشرط اقتضت ان توأخها في العمل وهو الجزم تحقيقا لما بينهما من المواخاة غير انهم جعلوا عملها الجر لا الجزم لانه لا يتصور في غير الفعل ولو لا مختصة بالدخول على الاسم فلما امتنع فيما دخلت عليه سير الى نظيره وهو الجر « فان قلت » فلم اختص عملها الجر بالضمير دون الصريح « قلت » لان المشهور أن لا تعمل هي لا في الصريح ولا في الضمير لكن لما احتيج الي اعمالها تحقيقا لما ذكرنا من المواخاة بينها وبين ان الشرطية اعمالها في الضمير ليكون ذلك شاهدا عدلا على ضعفها في العمل لان الضمير أضعف من الصريح فضعف المعمول يدل على ضعف العامل اه. ❖ قوله ولا تتعلق بشيء) ❖ لانها جيئت

ذلك غير جارة وان الضمير بعدها من فروع المحل على الابتداء ولكنهم استعاروا ضمير الخبر  
مكان ضمير الرفع (والاكثر ان يقال لولا انا ولولا انت ولولا هو) بانفصال الضمير  
فيهن (كما قال الله تعالى لولا اتمم لكتنا مؤمنين و) الحرف (الرابع كاف التشبيه نحو)  
قولك (زيد كعمرو و فرعم الاخفش) الاوسط وهو سعيد بن مسعدة (و) ابو الحسن (ابن  
عصفور انها) اي كاف التشبيه (لا تعلق بشيء) محتجين بان المتعلق به ان كان استقر  
فالكاف لا تدل عليه وان كان فعلا مناسباً للكاف وهو شبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف  
(وفي ذلك بحث) وفي بعض النسخ نظرو بينه المصنف في المعنى بمنع انتفاء دلالة الكاف  
على الاستقرار فقال والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل  
على الاستقرار وهو في ذلك تابع لابي حيان

⊗ (المسئلة الثانية) ⊗ من المسائل الاربعة في بيان حكم الجار والمجرور  
بعد المعرفة والنكرة اخرها عن الاولى لانها منها بمنزلة الجزء من  
الكل (حكم الجار والمجرور) اذا وقع (بعد المعرفة او) بعد (النكرة)  
مع التمحض وغيره (حكم الجملة الخبرية) المشروطة بالشروط

---

للدلالة على امتناع جواها لوجود الاول لا التعدية والافضاء ⊗ (قوله والاكثر) ⊗  
اي اكثر استعمال العرب عند لحوق الضمير بلولا ⊗ (قوله بانفصال الضمير) ⊗ اي  
وكونه بصيغة ضمير الرفع ⊗ (قوله كاف التشبيه) ⊗ واما الكاف بمعنى المثل فهو  
اسم لا يتعلق بشيء من الفعل وغيره اتفاقاً والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول  
يدل على اضافة مخصوصة كسائر حروف الجر والثاني يدل على ذات ملاحظ فيها معنى  
فيكون اسماً مثل الكتاب والامام ⊗ (قوله لانها منها بمنزلة الجزء من الكل) ⊗  
وذلك لان ما تقدم مجرد تعلق وهنا تعلق مع حكم على الجملة بانها صفة او حال وعلى  
ان المتعلق محذوف وجوبا (قوله حكم الجملة الخبرية) ⊗ قال الكافيحي « فان  
قلت» ان كان متعلق الجار والمجرور فعلا يكون جملة فقد اندرج حكمها في حكم الجملة  
الخبرية فلا فائدة في وضع هذه المسئلة على حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كسائر  
المفردات فليس في افرادهما عنه وفي تشبيه احكامهما باحكام الجملة زيادة فائدة « قلت»  
المراد من متعلقهما مطلق المتعلق سواء كان فعلا او غيره ليناسب وضع هذه المسئلة وضع



المتقدمة (فهو) اي الجار والمجرور (صفة في نحو قولك رايت طائرا على غصن لانه) اي على غصن وقع ( بعد نكرة محضة وهو طائرا و) هو (حال في نحو) قوله تعالى حكاية عن قارون (فخرج على قومه في زينته) ففي زينته في موضع الحال (اي متزينا) على تفسير المعنى وكائنا في زينته على تفسير الاعراب (لانه) اي في زينته، وقع ( بعد معرفة محضة ) وهي الضمير المستتر في خرج (و) هو ( محتمل لهما ) اي للوصفية والحالية بعد غير المحض منهما وذلك (في نحو يعجبني الزهر في اكمامه و) في نحو

---

المسئلة السابقة واللاحقة والجار والمجرور لهما شبه بالجملة بخلاف المفردات اهـ . ويكفي ان يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن متعلقهما وهذا الاعتبار غير الجملة قطعا ولا يفهمان من ذكر المفردات ﴿ قوله فهو صفة الخ ﴾ ثم اراد تفصيل احكامهما بعد التشبيه واعلام احكامهما اجمالا ليكون اوقع في النفوس فان الحصول بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب فقال على طريق نشر غير مرتب فهو صفة الخ ﴿ قوله صفة ﴾ انما هي بحسب الظاهر فان الصفة في الحقيقة متعلقهما اوهما معه « فان قلت » كان اللائق ان يقدم هذه المسئلة على السابقة ليرتب زيادة على اصله بلا تخلل شيء بينهما « اجيب » بانه ترك هذا لثلا يقع بين الجار والمجرور وبين احكامهما زيادة فاصلة لما ان الرابعة لتتمة الثالثة ﴿ قوله لانه بعد نكرة محضة وهو طائرا ﴾ « فان قلت » اذا كان الجار والمجرور صفة لطائرا يكون العامل فيه رأيت لان العامل في الصفة والموصوف واحد فيكون ظرفا للغوا مع تصریحهم بان اللغو لا يقع نعتا ولا حالا ولا خبرا « قلت » اطلاق الصفة على نفس الظرف مساححة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الصفة في الحقيقة متعلقة معه واذا وقع الجار والمجرور قبل النكرة لم يكن صفة لان الصفة لا تقدم على الموصوف ﴿ قوله ففي زينته في موضع الحال ﴾ « فان قلت » اذا كان الجار والمجرور حالا من الضمير في خرج يكون العامل فيه خرج مع تصریحهم بان اللغو لا يقع حالا ولا خبرا ولا صفة « قلت » « اجيب » بان اطلاق الحال على نفس الجار والمجرور مساححة من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لان الحال في الحقيقة متعلقة به ﴿ قوله اي متزينا الخ ﴾ عبارة المحلي هذا اي متزينا هو العامل المحذوف لانه مسبوک من الجار والمجرور ويؤيده ما قاله المنتخب في اعرابه ان في زينته في موضع الحال من المنوي في فخرج اي متزينا بزینته ﴿ قوله يعجبني الزهر ﴾ قال في الصحاح زهرة النبات

(هذا ثمر يانع على اغصانه) وذلك (لان الزهر) في المثال الاول (معرف بأل الجنسية فهو قريب من النكرة وقولك ثمر) في المثال الثاني (موصوف) يانع (فهو قريب من المعرفة) فيجوز في كل من الجار والمجرور في المثالين ان يكون صفة وان يكون حالا والاكمام جمع كم بكسر الكاف وهو وعاء الطلع والاغصان جمع غصن بضم الغين (المسئلة الثالثة) \* من المسائل الاربع في بيان متعلق الجار والمجرور المحذوف في هذه المواضع اعلم انه (متى وقع الجار والمجرور صفة) لموصوف (او صلة) لموصوف (او خبرا) لمخبر عنه (او حالا) لذي حال (تعلق) الجار والمجرور (بمحذوف) وجوبا

بتسكين الهاء وضمها نوره \* (قوله ثمر يانع) \* قال في الصحاح الثمرة واحدة الثمر والثمرات وينع الثمر وينع ينعا وينعا (١) وينوعا اي نضج اه . وقال الراغب في مفرداته الثمر اسم لكل ما يتطعم من احمال الشجر واليانع هو المدرك البالغ \* (قوله جمع كم بكسر الكاف) \* وفي الصحاح جمع كم بالكسر او كامة وهو وعاء الطلع اه . وقال ابن الاثير هو غلاف الثمرة والحب قبل ان يظهر \* (قوله والاغصان جمع غصن \* في النهاية لابن الاثير الغصن يجمع على اغصان وهو اطراف الشجر ما دامت فيها نابتة ويجمع على غصون \* (قوله في بيان متعلق الجار والمجرور) \* الانسب بما يأتي ان يقول في بيان ان الجار والمجرور لا بد له من متعلق وانه كائن او استقر \* (قوله في هذه المواضع) \* اي الآتية المشار اليها بقوله صفة او صلة الخ \* (قوله متى وقع الجار والمجرور صفة الخ) \* وكذا لو لم يقع شيئا من هذه المواضع المذكورة كما هو ظاهر نحو في الدار زيد ولم يقصد الاحتراز عن ذلك فراجعه وحرره \* (قوله تعلق بمحذوف وجوبا) \* قال في المغني وربما ظهر في الضرورة كقوله

لك العزان مولاك عزوان يهن \* فانت لدى بجوحة الهون كائن

واما قوله تعالى « فلما رآه مستقرا عنده » مما وقع فيه حالا فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص قال الدماميني ولقائل ان يقول لانسلم تعلق لدى بكائن بل بمحذوف وهو خبر كائن الذي هو اسم فاعل من كان الناقصة سلينا انه متعلق بكائن لكن المراد به كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل من كان بمعنى ثبت المراد به ما قلنا وحيث فلا شاهد في البيت يعني انه

(١) يفتح ياء احدهما وضمها في الآخر مع اسكان النون فيهما

(تقديره كائن) لان الاصل في الصفة والحال والخبر الافراد ( او ) تقديره

قد يمنع دلالة كائن هنا على الكون المطلق المراد به مجرد الحصول والوجود به لجواز ان يراد به الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل وجعل قوم من ذلك قوله تعالى « فلما رءاه مستقرا عنده » لان الحال والصفة والصلة كالخبر في وجوب ترك ذكر الاستقرار وزعم ابن الدهان ان عنده ليس معمولا لمستقرا وتوجيهه ان المستقر هنا ليس المراد به الحصول المطلق بل السكون وعدم التحرك والظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق فيقدر هنا مستقرا آخر كذا قال المصنف قال الدماميني اما كون المراد هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق اليه ابو البقاء وغيره واما ان الظرف لا يعمل فيه الا الكون المطلق فغير صحيح بل يجوز ان يعمل فيه الكون الخاص قطعوا ولا يحذف الاليدل والحذف حينئذ جائز لا واجب اللهم الا في مثل ونحوه \* (قوله تقديره كائن) \* اي على احد المذهبين فانه يقدر المحذوف اسما \* (قوله لان الاصل في الصفة والحال والخبر الافراد) \* اي فعند الاحتمال والتردد يكون الاولى تقدير ما هو الاصل ورجحه المصنف في الاوضح قال بعضهم انه هو الحق اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لا استقرار وهو علامة الحقيقة فان اريد المجاز وهو استقراره في الماضي قدر استقراره مستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقراره . وللتصريح به في قوله

لك العز ان مولاك عزوان يهن \* فانت لدى بحبوحة الهون كائن

ولك ان تمنع دلالة هذا على الاولوية بل غايته الدلالة على مجرد الجواز ورجحه ابن مالك قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل اولي لوجهين احدهما ان تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج اليه تقدير اسم فاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر في موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا في اسم الفاعل - الثاني ان كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه امكن تعلقه باسم الفاعل وبعد اما واذا المفاجأة يتعين التعلق باسم الفاعل نحو اما عندك فزيد وخرجت فاذا في الباب زيد لان اما واذا المفاجأة لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليخرج الباب على سنن واحد ثم قال وهذا الذي دللت على اولويته هو مذهب سيوييه والاخر مذهب الاخفش هذا كلامه ويؤخذ منه ان الخلاف في الراجح لا في الجواز ورد بانه

(استقر) لان الاصل في العمل للافعال ويعضده الاتفاق عليه في الصلة المشار اليه بقوله

لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين اما والفاء بغير المفرد او جملة الشرط  
لانه لازم الحذف فيكون المحذوف ظهور الفعل لا تقديره لانهم يغتفرون في المقدرات  
ما لا يغتفرون في الملفوظات ولو سلم ان المحذوف اعم من ذلك فلا يلزم منه جواز  
الفصل وانما يلزم ان لو قدر قبل معموله اما لو قدر بعد المتدبا بان يقال اما في الدار  
فزيد استقر فلا يلزم ذلك وكذا في اذا المذكورة ولك ان تقول ما ذكره من الوجهين  
لا دلالة فيه لان ما ذكره في الاول معارض بان اصل العمل للفعل واما الثاني فوجوب  
كون المتعلق اسم فاعل بعد اما واذا انما هو لخصوص المحل كما ان وجوب كونه فعلا  
في نحو جاءني الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لو جوب كون الصلة  
وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة \* (قوله او استقر) \* اي على المذهب  
الآخر الذي يقدر المحذوف فعلا وتعبيره بكائن او استقر للتمثيل لا للتقييد فيصح تقدير  
ما كان بمعناها نحو حاصل وثابت ومستقر في الاول وحصل وئمت ووجد في الثاني  
قال في المعني ان اريد الماضي قدر كان او استقر او وصفهما وان اريد الحال او الاستقبال  
نحو الصوم في اليوم والجزء في الغد قدر مضارعهما هذا الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في  
نحو ضربني زيدا قائماً ان التقدير اذا كان قائماً ان اريد الماضي واذا كان ان اريد  
المستقبل ولا فرق واذا جهلت المعنى فتقدر الوصف فانها صالح في الازمنة كلها وان  
كان حقيقة في الحال اه واعترض بانه كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي  
هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الاتهافت. ورد بانه لا تهافت لان تقدير الوصف  
انما هو اصلوحه للازمنة كلها دون غيره قال التفتازاني في حواشي الكشاف عند قوله  
تعالى « فمن كان منكم مريضا او على سفر » ومما يجب التنبه له انه اذا قدر في الظرف  
المستقر كان او كائن فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة  
والا لكان الظرف في موضع الخبر فتقدر كان اخرى وتتسلل التقديرات اه \* (قوله لان  
الاصل في العمل للافعال) \* والمتعلق المحذوف عامل في محل الجار والمجرور وهذا  
مبني على القول بان عامل الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا هو المتعلق المحذوف  
وهو الاصح وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن ابي العافية الى سيبويه وانه عمل  
فيما النصب لا الرفع لانه ليس الاول في المعنى ورد بانه مخالف للمشهور من غير دليل  
وبانه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث وقيل بالمخالفة وعليه  
الكوفيون فاذا قلت زيد اخوك فالاخ هو زيد او زيد خلفك فالخلف ليس بزيد

فمخالفته اعملت النصب. ورد بان المخالفة معنى لا يختص بالاسماء دون الافعال فلا يصح ان تكون عاملة لان العامل اللفظي شرطه ان يكون مختصا بالمعنوي الاضعف اولى وفي الرضى وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر وفي المعنى وزعم الكوفيون وابنا طاهر وخر وفي انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخر وفي الناصب لهما المبتدأ وزعموا انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غير ذلك عندك وان ذلك مذهب سيويه وقال الكوفيون الناصب لهما امر معنوي وهو كونهما مخالفتين للمبتدأ ولا معول على هذين القولين ( قوله لان الاصل في العمل للافعال ) ( اي فعند الاحتمال يكون الاولى تقدير ما هو الاصل ثم قال في المعنى الاصل ان يقدر المحذوف مقدا على الجار والمجرور كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدأ والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مر فوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره متاخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ اه. وقول المصنف تقديره كائن او استقر هذه الجملة محلها الجر صفة لقوله محذوف اي محذوف بنحو كائن او استقر مما سموه كونا مطلقا واحترز بذلك عن الكون الخاص نحو قائم وجالس قال في المعنى فانه لا يجوز تقديره الا للدليل خاص ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل الضمير من المحذوف الى الظرف والجار والمجرور وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا للدليل واشترط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى « فطلقوهن لعدتهن » اي مستقبلات لعدتهن كذا فسر جماعة من السلف وعليه قول الزمخشري ورده ابو حيان توهم انه ان الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل لاستقبال عدتهن فيحذف المضاف اه. وقد بينا فساد تلك الشبهة ومفهوم قول

( الا الواقعة فيتعين فيه تقدير استقر )

المصنف متى وقع الجار والمجرور صفة الخ انه اذا لم يقع احد الامور الاربعة لا يتعلق بما ذكره وهو صحيح ويصدق بامر ين احدهما ان يتعلق بمذكور نحو قرأ زيد في الدار ففي الدار متعلق بقراً وليس هو احد الامور الاربعة المذكورات الامر الثاني ان يتعلق بمحذوف لا يقدر بنحو كائن او استقر وهو ثلاثة امور ذكرها في المغني أحدها ان يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل او شبهه كقولهم للمعسر بالرفاء والبنين باضمار اعربت ثانيها ان يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير نحو بز يدمررت به عند من اجازة مستدلاً بقراءة بعضهم « والظالمين اعد لهم » فيقدر في الاول مررت موافقة للمفسر لانه فعل فان كان اسماً قدر اسماً نحواً في يوم الجمعة انت معتكف فيه اي انت معتكف في يوم الجمعة ويقدر في الثاني اما عذب على صيغة الماضي موافقة لاعد او يعذب بصيغة المضارع موافقة للمعطوف عليه والاول منهما فيه نظر والاكثر ان يوجبون في ذلك اسقاط الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت او نحوه في الاول وعذب او يعذب في الثاني كما تقدم ثالثها ان يكون المجرور مقسماً به بغير الباء نحو « والليل اذا يخشى - وتالله لا كيدن اصنامكم » وقولهم لله لا يؤخر الاجل فيتعين تقدير الفعل وهو اقسامه او صرح بالفعل في نحو ذلك لوجبت الباء اه نعم يريد على المفهوم ما اذا رفع الجار والمجرور الاسم الظاهر نحو « افى الله شك » فانه يقدر المحذوف استقر كما سيأتي وليس الجار والمجرور احد الامور الاربعة والحاصل ان الجار والمجرور يتعلق بمحذوف واجب الحذف في ثمانى مسائل كما ذكره في المغني ( قوله ويعضده الاتفاق عليها في الصلته ) ( فيما نظر لانما لم يقدر الفعل في الصلته لكون الاصل في العمل للافعال بل ليكون جملة لان الصلته لا تكون الا جملة حاصل ما ذكره انه قد يتقن تقدير الفعل وذلك اذا كان الجار والمجرور صلة فيحمل غير الصلته الذي تردنا في انه مقدر بالفعل او بالاسم على الصلته فيقدر بالفعل حملاً للمشكوك على المتيقن لان الحمل عند الشك على المتيقن اولى واجيب بما حاصله ان قياس غير الصلته عليها قياس مع وجود الفارق سيما وذلك المتيقن انما قدر فيه الفعل لمعنى يخصه ولا نسلم ان الحمل على المتيقن اولى كماي ( قوله الا الواقعة صلته فيتعين فيما تقدير استقر ) قال في المغني قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلته ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر مبتدأ محذوف على حد قراءة بعضهم « تماماً على الذي احسن » بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اه وكذا يجب في الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء

اتفاقا ( لان الصلة لا تكون الا جملة ) والوصف مع مرفوعه المستتر فيه مفرد حكما ( وقد تقدم مثلا الصفة والحال ) في قوله رايت طائرا على غصن وخرج على قومه في زينتته ( ومثال الخبر الحمد لله و ) مثال ( الصلة وله من في السموات والارض ) ويسمى الجار والمجرور في هذه المواضع الاربعة بالظرف المستقر بفتح القاف لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله وفي غيرها بالظرف اللغو لالغاء الضمير فيه \* \*

تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم وتمتع في نحو رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امر مباعد او مدان \* فمنوط بحكمة المتعالي فنادر اه. كلام المغني \* ( قوله لان الصلة لا تكون الا جملة ) \* يؤخذ منها انه لا يتعين تقدير استقرار في الظرف الواقع صلته لال في الضرورة نحو من لا يزال شاكرا على المعه \* فهو حر بعيشة ذات سعة

\* ( قوله مفرد حكما ) \* لانه لا يقتضي ان الاسناد اليه من حيث انه اسم وهذا لا ينافي اسناد اسم الفاعل الى فاعله لتضمنه معنى الفعل فان الاسناد الى الفاعل اعم من اسناد الكلام والجملة وهذا التعليل في قولهم ان اسم الفاعل لما اشبه الخالي عن الضمير في عدم التفاوت في التكلم والخطاب والغيبة لم يكن مع فاعله جملة كما صرحوا به « فان قلت » اذا وقع اسم الفاعل في سياق النفي يكون مع فاعله جملة كما صرحوا به فليكن كذلك اذا وقع في سياق الموصول والا فما الفرق بينهما « قلت » الفرق ان حرف النفي لما اختص بمعاني الافعال نزل اسم الفاعل منزلة الفعل فحكم عليه بانه مع فاعله جملة بخلاف الموصول فانها لا اختصاص له بالافعال كذا قاله الكافيحي \* ( قوله ومثال الخبر الحمد لله ) \* ما ذكره من ان الله خبر عن الحمد هو المشهور وقول المحققين وتوهم بعضهم ان الحمد مرفوع بالجار والمجرور فاعلا بناء على عمل الظرف وان لم يعتمد وان الفاعل مقدم والتقدير لله الحمد وبعضهم ان المجرور معمول للمصدر واللام لتقويتها كما في قولك اعجبني الحمد لله \* ( قوله في هذه المواضع الاربعة ) \* اي مواضع الصفة والصلة والخبر والحال \* ( قوله لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله ) \* وذلك لان الضمير الذي كان فيه انتقل منه الى الظرف والجار والمجرور « فان قلت » هل انتقل الضمير قبل الحذف او بعده او معه « قلت » قال شيخنا يحتمل انه قبله ولا يضر انه يلزم تفرغ العامل من الضمير وهو ممتنع لا يقال لا نسلم امتناعه بدليل انه بعد الحذف فارغ منه

لانه بعد الحذف ناب الظرف عنه في تحمل الضمير فلم يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف ويحتمل انه بعده ولا يضر انه يلزم حذف الفاعل لانه امر اعتباري غير تقديري غير مستمر ويحتمل انه معه ولعله اولى لانه لا يلزم عليه شيء فليتمل وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا والالجاز ان يؤكد ويعطف عليه ويبدل منها كما يفعل ذلك مع التأخير وظاهرة الاتفاق على امتناع هذه الامور. قيل ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب (١) وقيل لا ضمير في الظرف والجار والمجرور مطلقا تقدم او تاخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عندسيويه والصحيح ما تقدم من ان الضمير الذي كان في المتعلق انتقل منه الى الظرف تقدم او تأخر واستدل لذلك بقول جميل بن عبد الله

فان يك جثمانى بارض سواكم \* فان فؤادى عندك الدهر اجمع

وجه الدلالة منه ان اجمع مر فوع لا يصح ان يكون توكيد الفؤادى ولا الدهر لانها منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الاقسام تعين ان يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالاجنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وما ذكره من التعليل تبع فيه بعضهم وقضيته انه لا يسمى بذلك اذا قدر المتعلق خاصا لانه حينئذ لا يستقر فيه ضمير كما قال في المغني ولا ينتقل ضمير من المحذوف اي الخاص الى الظرف والجار والمجرور وتقدم ذلك قريبا وقضيته ايضا انه لا يسمى بذلك اذا رفع الظرف والجار والمجرور الظاهر نحو زيد في الدار ابوة او عنده اخوه لان رفع الظاهر مانع من استقرار الضمير فيه الا ان يريد ما من شأنه ان يستقر فيه الضمير بان يستقر فيه على فرض كون الفاعل ضميرا فليحذر على انه لا ياتي على قول من يقول بحذف الضمير مع المتعلق مطلقا كما تقدم وقد جعل السيد في حواشي الكشاف الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مفهوما منه وان كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى عامله فانه لما قال الفاضل اليميني النحويون يقدرون في الظروف المستقرة فعلا عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص وحيث وجدت فلا بد من تقديرها لانه اكثر فائدة اه : قال السيد وتحقيقه ان هذا القسم من الظروف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه فان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر فيها عاما وان يفهم منه شيء من خصوصيات الافعال كان المقدر بحسب

(١) - التقريب : هو سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب : انظر تعريفات السيد الجرجاني



\*) (المسئلة الرابعة) \* من المسائل الاربع (يجوز في الجار والمجرور) حيث وقع ( في هذه المواضع الاربعة ) صفة او صلة او خبر او حالا و (حيث وقع بعد نفي او استفهام ان يرفع الفاعل ) لاعتماده على ذلك (تقول مررت برجل في الدار ابوه فلك في ابوه وجهان احدهما ان تقدره فاعلا بالجار والمجرور ) \* \* \* \*

المعنى خاصا نحو زيد على الفرس او من العلماء او في البصرة اي راكب ومعدود ومقيم وذلك لا يخرجها عن كونها ظرفا مستقرا لان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الاعراب قال ولما كان تقدير الافعال العامة ضابطا مطردا اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما عامله محذوف عام اهـ . ومنه يظهر ان التقيد بالاسم او الفعل العام ليس لامتناع كونه خاصا بل بالنظر لوجوب الحذف ايضا وقد تقدم ذلك \* (قوله في هذه المواضع الاربعة الخ ) لو قال اي مواضع الصفة والصلة والخبر والحال . ومحل قوله في هذه المواضع نصب على الحال من قوله الجار والمجرور فيتعلق بمحذوف تقديره كائن في هذه المواضع الاربعة الخ ومعلوم ان الكائن فيها هو الجار والمجرور مع المرفوع بعده في مسألتنا وبه صرح بعد فقال والجملة صفة فلا يقال عبارته تقتضي ان الجار والمجرور وحده هو الكائن فيها نعم عبارة المغني اوضح فانه قال اذا وقع بعد الظرف او الجار والمجرور مرفوع فان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر او حال فالارجح كون المرفوع مبتدأ مخبرا عنه بالظرف او المجرور ويجوز كونه فاعلا باحدهما اهـ . \* (قوله ان يرفع الفاعل ) \* اي يرفع الاسم الواقع بعده على انه فاعل او ان يعتقد انه رافع للفاعل او ان يحكم بذلك ومرادة بالفاعل الاسم الظاهر والا فرفعه للفاعل مطلقا يتقيد بما ذكر كما هو ظاهر وينبغي ان الضمير البارز كالاسم الظاهر \* (قوله على ذلك ) \* اي على النفي او الاستفهام ويحتمل رجوعه للموصوف والمخبر عنه وذي الحال والموصول التي استلزمها ما ذكر من الصفة والصلة والخبر والحال واحترز به عن الضمير المستتر فيهما فانهما يرفعانه من غير تقيد بهذه الصور ثم المرفوع الواقع بعدهما يكون اسما ظاهرا كما في الامثلة وهل يكون ضمير متصل فيه نظر وقول الشيخ يجوز ان يرفع الفاعل هو الراجح قال في المغني ونقل ابن هشام عن الاكثريين وجوب كون المرفوع بعدهما فاعلا اهـ . والشق الاخر من متعلق قوله يجوز هو ان يكون المرفوع بعدهما مبتدأ كما سيأتي \* (قوله بالجار والمجرور) \* ان قدر المتعلق فعلا فالجملة فعلية وان قدر اسما فهل يقال انها اسمية وان الاسم المحذوف

وهو في الدار ( لنيابته عن استقر ) او مستقر ( محذوفا وهذا ) الوجه ( هو الراجح عند الحذاق ) من النحويين كابن مالك وحجته في ذلك ان الاصل عدم التقديم والتأخير ( و ) الوجه الثاني ( ان تقدره ) اي ابوه ( مبتدأ مؤخرأ و ) تقدر

مبتدأ والمرفوع فاعل اغنى عن الخبر اذ لا يقال ذلك لانه لما قام الجار والمجرور مقام المحذوف ورفع الفاعل صار الحكم له وهو لا يمكن كونه مبتدأ فلا يحكم على الجملة بانها اسمية مركبة من مبتدأ وخبر فيه نظر فراجع وحرر \* ( قوله لنيابته عن استقر ) \* قال في المغني وقربه من الفعل لاعتمادة وقيل العامل الفعل المحذوف والمختار الاول بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وكقولهم

فان يك جثمانى بارض سواكم \* فان فؤادى عندك الدهر اجمع  
فاكد الضمير المستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب الثاني مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله \* ( قوله وهذا هو الراجح ) \* يحتمل ان يكون اشارة الى قوله فاعلا بالجار والمجرور ويحتمل ان يكون اشارة الى قوله فاعلا لا غير والثاني هو القريب لانه لم يذكر الا مقابل قوله فاعلا وهو كونه مبتدأ ولو كان مرادة الاول لذكر ايضا مقابل قوله بالجار والمجرور وايضا فالمقصود ذكر كونه فاعلا او مبتدأ. وكون العامل في الفاعل هو الجار والمجرور انما وقع في المتن \* ( قوله عند الحذاق ) \* قال في المغني واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير اه. وما نقله عن ابن مالك هنا يؤيده ما تقدم من ان قوله هذا مشار به الى قوله فاعلا لان ابن مالك يختار ان العامل في الفاعل هو الفعل المحذوف كما تقدم \* ( قوله والثاني ان تقدره مبتدأ مؤخرأ ) \* قال الدماميني هذا يقدح في قولهم انه متى اوقع تقدم الخبر في اليباس المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره نحو زيد قام اه. قال الشمني واقول ان قولهم ذلك انما هو في فاعل نفس الفعل الصريح بدليل تجويزهم في نحو قائم زيد ان يكون زيد مبتدأ وان يكون فاعلا اغنى عن خبره اه، وسبب امتناعه في نحو قام زيد وجواز في نحو قائم زيد ان رجحان الفاعل في المثال الاول لخلوه عن خلاف الظاهر الذي في المر جوح من تقديم الخبر لكونه خلاف الاصل اوجب

( الجار والمجرور ) وهو في الدار ( خبرا مقدما والجملة ) من المبتدأ والخبر ( صفة لرجل ) والرابط بينهما الهاء من ابوة وكذا تقول في الصلوة والخبر والحال ( وتقول ) في الواقع بعد النفي والاستفهام ( ما في الدار احد وهل في الدار احد ) فلك في احد الوجهان ( قال الله تعالى أفي الله شك ) فلك في شك الوجهان وحكى ابن هشام الخضر اوي عن الاكثرين ان المرفوع بعد الجار والمجرور يجب ان يكون فاعلا ( وأجاز الكوفيون والاعفص رفعمها ) اي الجار والمجرور ( الفاعل في غير هذه المواضع ) الستة ( ايضا نحو في الدار زيد ) فزيد عندهم يجوز ان يكون فاعلا

للدخول على المرفوع الى المرجوح على ان في التقديم تقوية تقوي الحكم بخلاف المثال الثاني فلا رجحان بل هما مستويان فان كون المستقر مبتدأ خلاف الاصل ككون المبتدأ مؤخرًا فالمخاطب يجعل المقصود محتملا وان فات بذلك شبه تقوي الحكم في نحو أزيد قائم لانه امر سهل بخلافه فيما مر ﴿ قوله والجملة صفة ﴾ اي سواء اعربنا المرفوع فاعلام مبتدأ والموصوف رجل ولم يمثل الشيخ لما وقع فيه الجار والمجرور مع المرفوع بعده صلة او خبرا او جالا ومثل في المعنى لذلك بقوله جاء الذي في الدار ابوة وزيد عندك اخوه ومررت بزيد عليه جبة اه . وقوله والجملة صفة انما هو بحسب الظاهر فان الصفة في الحقيقة متعلق الجار والمجرور او هما متعلقهما ﴿ قوله أفي الله شك ﴾ قال في الكشف ادخلت همزة الانكار على الظرف لان الكلام ليس في الشك انما هو في المشكوك فيه وانه لا يحتمل الشك لظهور الادلة وشهادتها عليها « فان قلت » الاستفهام ههنا للانكار والنفي فكيف يصح تمثيل الاعتماد على النفي ههنا « قلت » يصح من حيث انه اعتماد على حرف الاستفهام من حيث اللفظ والصورة وهو كاف في التمثيل ومناسب لمبحث النحو وفيه تشبيه على ان الاعتماد يجوز على حرف الاستفهام بدون اعتبار معناه كما يجوز الاعتماد عليه مع ملاحظة معناه كذا قال الكافي جي ﴿ قوله وحكى ابن هشام الخ ﴾ قال الدماميني وجهه ما قدمناه عنهم من ان الالباس محذور والتعلق عندهم بفعل فهو كقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ ﴿ قوله واجاز الكوفيون والاعفص رفعمها الفاعل في غير هذه المواضع ايضا نحو في الدار زيد ﴾ قال في المعنى لان الاعتماد عندهم ليس بشرط واجازوا ايضا ان يكون مبتدأ وكذا اجازوا الوجهين في نحو قائم زيد ان يكون

ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخر او الجار والمجرور خبره او واجب البصر يون غير الاخفش  
ابتدائية ( \* تبينها \* جميع ما ذكرناه في الجار والمجرور ) من انما لا بد من تعلقه  
بفعل او ما في معناه ومن كونه صفة للنكرة المحضة وحال من المعرفة المحضة ومحملا  
للو صفة والحالية بعد غير المحضة منهما وغير ذلك ثابت للظرف فلا بد من تعلقه بفعل  
زمانيا كان الظرف او مكانيا فالاول ( نحو وجاءوا اباهم عشاء ) يكون فعشاء ظرف زمان  
متعلق بجاءوا ( و ) الثاني ( نحو او اطر حوله ارضا ) فارضا ظرف مكان متعلق باطر حوله وانما  
نصبت على الظرفية لابهامها من حيث كونها منكورة مجهولة ( او ما في معنى فعل ) فالزمانية

قائم مبتدأ وزيد فاعلا وان يكون قائم خبرا مقدما وزيد مبتدأ مؤخر او الجمهور  
يوجبون في كل ذلك ان يكون زيد مبتدأ وما قبله خبرا اهـ . وقال الرضي في شرح  
الحاجية الكوفيون يوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية  
ولا يجوزون ان يكون مبتدأ لا اعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة  
لثلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقدم فالضمير متأخر تقديره  
كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا  
اذ هو يجوز تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز اعمال الصفة بلا اعتماد اجاز كون  
زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز اعمال الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان  
الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة اهـ . ( قوله ثابت للظرف ) \* تقدم انما  
اذا كان المتعلق كونا عاما لا يجوز ذكره الا في الضرورة فذكره هنا مشكل « قات »  
قد يمنع دلالة ثابت هنا على الكون العام المراد به مجرد الحصول لجواز ان يراد به هنا  
الشبوت المقتضي للرسوخ وعدم التزلزل \* ( قوله عشاء ) \* قال في المنتخب انتصابه  
على الظرف وهو بالكسر والمد آخر النهار مثل العشي وهو من صلاة المغرب الى العتمة  
اي جاءوا وقت العشاء \* ( قوله وانما نصبت على الظرفية لابهامها من حيث كونها  
منكرة مجهولة ) \* قال الزمخشري ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وهو معنى  
تكبيرها واختلاؤها من الوصف ولابهامها من هذا الوجه نصبت نصب الظرف والبهمة  
اهـ . وقال الكافيحي « فان قلت » ارضا ليست من المبهم على ما فسر فكان حق العمل  
ان لا يتعدى اليه الا بلفظة في « قلت » انها لما دلت بتكبيرها على ارض مجهولة بعيدة من  
العمران حصل لها ابهام فالحقت بالجهات الست كما الحق بها عند لابهامها فنصبت نصب

( نحو زيد مبكر يوم الجمعة و ) المكاني نحو زيد جالس امام الخطيب ( فالظرفان متعلقان باسم الفاعل لما فيه من معنى الفعل ( ومثال وقوعه ) اي وقوع الظرف المكاني (صفة) بعد النكرة المحضة (مررت بطائر فوق غصن) ففوق غصن صفة لطائر (و) مثال وقوعه ( حالاً ) بعد المعرفة المحضة ( رايت الهلال بين السحاب ) فبين السحاب حال من الهلال (و) مثال وقوعه ( محتملاً لهما ) اي للوصفية والحالية بعد غير المحضة منهما ( يعجبني الثمر ) بالمثلثة ( فوق الاغصان ورايت ثمرة ) بالمثلثة ( يانعة فوق غصن ) ففوق في المثالين يحتمل الوصفية والحالية اما الاول فلانه وقع بعد المعرف بالجنسية وهو قريب من النكرة فان رايت معناه جعلت الظرف صفة له وان رايت لفظه جعلته حالاً منه واما الثاني فلانه وقع بعد النكرة الموصوفة بيانعة والمنكر الموصوف قريب من المعرفة فان لم تكف بالصفة جعلت الظرف صفة ثانية وان اكتفيت بها جعلته حالاً من النكرة الموصوفة ( و ) مثال وقوعه ( خبرا والركب اسفل منكم في قراءة السبعة ) نافع وابن كثير وابن عامر وابي عمرو وحمزة وعاصم والكسائي ( بنصب اسفل ) فاسفل ظرف مكان خبر

الظروف المبهمتا وقيل لما كثر استعمالها حذف حرف الجر منها وجعلت من قبيل قولهم :

﴿ كما عسل الطريق الثعلب ﴾ (١)

اهـ. ومثل الشيخ بمثلين لان الاول ظرف زمان والثاني ظرف مكان وكذا مثل في معنى الفعل وهذه المسئلة نظير المسئلة الاولى في باب الجار والمجرور ﴿ قوله والمكاني نحو زيد جالس ﴾ قال الكافيحي في عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة الى ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل اليه اهـ. ﴿ قوله جعلته حالاً ﴾ اي او صفة فليأمل ﴿ قوله والركب اسفل منكم ﴾ قال المنتخب في اعرابه الركب مبتدأ وخبره اسفل منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه خبراً للمبتدأ كما تقول زيد عندك والقتال خلفك وهو نعت لظرف محذوف تقديره والركب مكانا اسفل من مكانكم وقد اجيز رفع اسفل وفي الكلام على هذا حذف مضاف تقديره وموضع الركب اسفل منكم ومنكم من صلة اسفل لان فيه معنى

(١) عسل الثعلب وشبهه يعسل كضرب يضرب عسلاً بفتح السين اضطرب في عدوه وهز راسه اهـ ( قاموس بتصرف )

عن الركب ( و ) مثال وقوعه ( صلة ومن عنده لا يستكبرون عن عبادتها ) فمن بفتح الميم اسم موصول وعنده صلته ( ومثال رفعه الفاعل ) الظاهر ( زيد عنده مال ) فمال فاعل عنده لانه اعتمد على مخبر عنه هذا هو الراجح ( ويجوز تقديرهما ) اي الظرف والمرفوع بعده ( مبتدأ ) مؤخر ( وخبر ) مقدما والجملة خبر زيد والرابط بينهما الهاء من عنده وكذلك الحكم اذا وقع بعد نفي او استفهام نحو أ عندك زيد وما عندك زيد فيأتي في زيد الوجيهان ( ويأتي في نحو عندك زيد المذهبان )

التسافل والركب جمع راكب في المعنى دون اللفظ بشهادة قولهم في تصغيره ركب وانشد  
بنيتهم بعصبة من ماليا \* اخشى ركيبا او رجلا غاديا  
ومحل الجملة جر عطف على اتم المجرور باذيني واذ الركب اسفل منكم والله اعلم  
\* ( قوله ومن عنده لا يستكبرون ) \* « فان قات » ما معنى عنده والله تعالى منزله  
عن المكان « قلت » المراد منه ان الملائكة المقربين منزلون لكرامتهم عليه منزلة المقربين  
عند الملوك على طريق التمثيل والبيان قال الكواشي من عنده هم الملائكة نسبوا اليه  
تشريفا لانه تعالى في مكان فمن مبتدأ خبره لا يستكبرون اي لا يتعظمون ويجوز  
ان يعطف من على من في قوله « وله من في السموات » ويكون لا يستكبرون مستأنفا  
واعلم انه زاد في المعنى ثلاثة مواضع يتعلق الظرف فيها بمحذوف وجوبا لكنه مقدر  
في احدها بنحو استقر وهو ما اذا رفع الظاهر نحو أ عندك هذا وفي الاثنين الباقيين لا يقدر  
بكائن او استقر بل يقدر بحسب المعنى احدهما ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او  
شبهه كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الآن واصله كان ذلك حينئذ واسمع  
الآن . الثاني ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو أ يوم الجمعة صمت فيه  
اه . وفيما عدا هذه المواضع السبعة يتعلق الظرف اما بمذكور نحو جلس زيد امامك  
واما بمحذوف جوازا لقيام دليل عليه وهو الكون الخاص كما تقدم في الجار والمجرور  
\* ( قوله ومثال رفعه الفاعل الخ ) \* ومثل الشيخ لما وقع فيه الظرف مع المرفوع  
بعده خبرا ومثال ما وقع فيه حالا رايت زيدا عنده كرم ومثال ما وقع فيه صفة  
مررت برجل امامه ماء ومثال وقوعه صلة جاء الذي عنده مال ومثال وقوعه بعد  
نفي ما عندي احد وبعد استفهام أ عندك قمح \* ( قوله ويأتي في نحو عندك زيد  
المذهبان ) \* اي مذهب الجمهور وهو كون زيد مبتدأ لا غير ومذهب الكوفيين

المتقدمان فيما اذا لم يعتمد الظرف على شيء ووقع بعده مر فوع فمذهب البصريين الا  
الاخفش وجوب رفعه على الابتداء والظرف خبر مقدم ومذهب الكوفيين والاخفش  
جواز رفعه على الفاعلية لانهم لا يشترطون الاعتماد

والاخفش وهو كونه اما مبتدأ او فاعلا كما قاله الشيخ فيما تقدم وينظر في ذلك  
بمثل ما نقلناه عن الرضي فيما سبق من ان الكوفيين يوجبون كون زيد فاعلا  
ولا يجوزون كونه مبتدأ لان الخبر لا يتقدم عندهم على المبتدأ لئلا يتقدم الضمير  
على مفسره والاخفش على احد قوليه يمنع رفع الفاعل بالظرف الذي لم يعتمد  
وحينئذ فيوجب كون زيد مبتدأ كما قاله الجمهور واما على قوله الآخر فهو  
موافق لما نقله الشيخ عنه من تجويزه كون زيد مبتدأ قدم خبره لانه يجيز  
تقديم الخبر وكونه فاعلا بالظرف وان لم يعتمد والله تعالى اعلم

كامل بعون الله تعالى طبع هذا الجزء في العشر الاواخر من ثاني ربيعي

عام

١٣٧٣

(- تنبيهه -)

وضعنا شرح المقدمة باعلى الصفحات وتحت حاشيته مفصلا بينهما بخط افقي

## فهرس

### الجزء الاول من شرح المقدمة للشيخ خالد الازهري

<u>عدد الصفحة</u>	<u>الموضوع</u>
٢	مقدمة الطبعة الثانية
٣	ترجمة ابي بكر الشنواني
أ	ترجمة الشيخ خالد الازهري
٥	ترجمة ابن هشام الانصاري
٢	خطبة المحشي
٤	خطبة الشارح
٥	خطبة صاحب المتن
٤٥	الباب الاول في شرح الجملة الخ ( وفيها اربع مسائل )
٤٥	المسألة الاولى في شرح الجملة وما يتعلق بها
٤٨	النسبة بين الجملة والكلام
٥٠	انقسام الجملة الى اسمية وفعلية
٥٣	انقسام الجملة الى صغرى وكبرى
٥٣	انقسامها الى صغرى وكبرى باعتبارين
٥٨	المسألة الثانية في الجمل التي لها محل من الاعراب ( وهي سبع )
٥٩	الاولى الواقعة خبرا
٦٢	الثانية الواقعة حالا
٦٢	الثالثة الواقعة مفعولا بما
٦٦	الرابعة المضاف اليها
٦٨	الخامسة الواقعة جوابا للشرط جازم
٧١	تنبيه : اذا قلت إن قام زيد أقوم بالرفع الخ



<u>الموضوع</u>	<u>عدد الصفحة</u>
السادسة التابعة لمفرد	٧٢
السابعة التابعة لما له محل	٧٢
المسألة الثالثة في الجمل التي لا محل لها (وهي سبع أيضا)	٧٨
الاولى الابتدائية وتسمى المستأنفة	٧٩
بيان معنى الاستئناف البياني	٨١
الثانية الواقعة صلة	٩٠
الثالثة المعترضة	٩٣
الرابعة التفسيرية	١٠٠
الخامسة الواقعة جوابا للقسم	١١١
السادسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم	١١٥
السابعة التابعة لما لا موضع له	١١٦
المسألة الرابعة في حكم الجمل الخبرية بعد النكرات الخ	١١٦
الباب الثاني في احكام الجار والمجرور وفيها اربع مسائل	١٢٦
المسألة الاولى في تعلق الجار والمجرور	١٢٧
الحروف المستثناة التي لا تطلب متعلقا	١٣٢
المسألة الثانية في حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة	١٣٩
المسألة الثالثة في بيان متعلق الجار والمجرور	١٤١
المسألة الرابعة في رفع الجار والمجرور للفاعل	١٤٨
تنبيه : جميع ما ذكر في الجار والمجرور ثابت للظرف الخ	١٥١
كلمة الختام لهذه الطبعة	١٥٤
فهرس الكتاب	١٥٥

